الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبو بكر بلقايد
UNIVERSITÉ DE TLEMCEN
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي

تخصص: لسانيات عربية
رمز المذكرة:43/017/ل ع

الموضوع:

تقسيم الكلام عند تمّام حسّان

إعداد الطالبة: نصيرة فلاحي
إشراف: أ. د. قبايلي عمر

لجنة المناقشة		
أ.الدكتور	عبد الجليل مرتاض	رئيسا
أ.الدكتورة	بن حدّو وهيبة	ممتحنا
أ.الدكتور	قبايلي عمر	مشرفا مقررا

العام الجامعي: 1439-1440ه/2017-2018 م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى روح جدي –رحمه الله– و جعل مثواه الجنة.

إلى والدي الذي مد لي يد العون منذ أن رأيت النور إلى أن أصبحت شابة راشدة.

إلى والدتي الغالية حفظها الله و أطال في عمرها.

إلى كل إخوتي و أخواتي و ابنة أختي " سارة" (وفقها الله في دراستها).

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث.

و أسال الله أن يجعله صدقة جارية لي و لكل أهلي يا رب العرش العظيم.

فلاحي نصيرة

شكر و تقدير

أشكر الله الذي أمدني بعونه في إنجاز هذه المذكرة، ثم أشكر أستاذي المشرف الدكتور

" قبايلي عمر" لما عمله في سبيل توجيهي و إرشادي،" فاللهم انفعنا و انفع به غيرنا".

كما أتقدم بالشكر الجزيل و الإمتنان إلى كل من ساعدني في إعداد هذه المذكرة من قريب من أو من بعيد ...

و أسأل الله أن يجعل ذلك في ميزان حسناته.

آمين.....

مقدمة:

مقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم، و الصلاة و السلام على خاتم الأنبياء و المرسلين سيّدنا محمد و على آله و صحبه أجمعين.

أما بعد:

فيعتبر موضوع أقسام الكلام من الموضوعات الأساسية التي اهتم بدراستها النظام الصرفي والنظام النحوي، و ذلك يكمن في حاجة علم الصرف إلى دراسة بنية الكلمة، و حاجة علم النحو إلى دراسة دلالتها و ما يندرج تحتها من أقسام، مما جعل النحاة يمهدون لها بمقدمات في كتبهم النحوية و التي تمثلت في: الكلام وما يتألف منه، أقسام الكلمة... و غيرها. و من هنا اتفق النحاة على أن الكلام ينقسم إلى ثلاثة أقسام: (الإسم، الفعل، الحرف)، ثم جاء بعدهم بعض الباحثين المحدثين فكسروا طوق التقسيم الثلاثي بجعله رباعيا، كإبراهيم أنيس و مهدي المخزومي اللذان لم يسلما من النقد بسبب وجود صعوبة في التفريق بين الأقسام التي وضعوها إلا أنهما فتحا بابا لإعادة النظر في تقسيم الكلام.

و في نهاية المطاف جاء تمّام حسّان ليضع تقسيما جديدا يخالف به التقسيم التقليدي، وذلك بناءا على اعتبار المبنى و المعنى معا كأساسين ضروريين للتفريق بين أقسام الكلام، فنتج عن هذه الأسس سبعة أقسام: (الإسم، الصفة، الفعل، الضمير، الخالفة، الظرف، الأداة)، حيث قام بدراسة كل قسم منفردا بذاته مع ذكر السمات التي يتميز بها عن غيره من الأقسام، و بناءا على أهمية هذه الدراسة وجب طرح الإشكالية التالية: كيف قسم تمّام حسّان الكلام؟ و من هو تمّام حسّان ؟ و ما الفرق بين الكلام و الكلم؟ و ما هي الأسس التي اتبعها لتقسيم الكلام؟

و انطلاقا من هذه الإشكالية، ارتأيت أن يكون موضوع بحثي الموسوم: " تقسيم الكلام عند تمّام حسّان"، و قد تم اختيار هذا الموضوع لجملة من الأسباب و الدوافع التالية: الإعجاب بهذه الدراسة من أجل التعرف على التقسيم الذي ارتضاه تمّام حسّان، و الرغبة في زيادة المعلومات خاصة فيما يخص تقسيم الكلمات لتسهيل الدراسة على الناطقين بالعربية و غير الناطقين بها ثم

إن هذا الموضوع له أهمية كبيرة في الإستعمال اللغوي خاصة، و في الدراسات اللغوية العربية عامة.

و أما الأهداف المرجوة من هذه الدراسة فهي:

- التعرف على مفهوم الكلام عند القدماء و المحدثين.

- توسيع دائرة القارئ الثقافية.

- بيان أهمية أقسام الكلام في الدراسة الصرفية و النحوية.

و في هذا المقام، يجب الإشارة إلى أن هذا البحث اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج الذي يساعد على وصف أهم المواقف اللغوية لعرضها و الكشف عنها، و أما فيما يخص المصادر و المراجع المعتمد عليها في إعداد هذا البحث فهي:

- كتاب " شرح التسهيل" لابن مالك.

- كتاب " همع الهوامع في شرح جمع الجوامع" للسيوطي.

- كتاب " أقسام الكلام العربي من حيث الشكل و الوظيفة" لفاضل مصطفى ساقي.

- كتاب " اللغة العربية معناها و مبناها" لتمّام حسّان.

ومما لا شك فيه إن لكل بحث صعوبات ومن أهم الصعوبات التي اعترضت مسار البحث هي : -عدم وجود بعض المراجع الضرورية للبحث ككتاب في النجو العربي /قواعد وتطبيق لمهدي المخزومي .

و قد اقتضت هذه الدراسة خطة تكونت من: مدخل و فصلين و خاتمة. فالمدخل :عرض فيه السّيرة الذاتية لتمّام حسّان، و خصص الفصل الأول لدراسة: الكلام عند نحاة العرب، و قد

قسم إلى مبحثين: المبحث الأول جاء بعنوان: مفهوم الكلام عند بعض النحاة، و أما المبحث الثاني فهو بعنوان: الكلام عند القدماء.

أما الفصل الثاني فقد خصص لدراسة: الكلام عند المحدثين، و قد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث: فكان المبحث الأول بعنوان: أراء بعض المحدثين في تقسيم الكلام، و أما المبحث الثاني جاء تحت عنوان: تقسيم الكلام عند تمّام حسّان، و بالنسبة للمبحث الثالث فعنوانه: نماذج تطبيقية عن مميزات الضمير من حيث المبنى و المعنى عند تمّام حسّان، ثم خاتمة و تضمنت أهم النتائج المتوصل إليها.

و في الأخير إقرارا بالفضل لأصحاب الفضل، فإني ممتنة للأستاذ " قبايلي عمر" لتفضله بالإشراف على هذا البحث، و حرصه الدائم عليه حتى يبلغ نهايته، و ما كان لهذه المذكرة أن تبلغ النهاية لولاه بعد الله سبحانه و تعالى، و بهذا أتقدم إليه بخالص عبارات الشكر و الإمتنان كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء اللجنة المناقشة على الملاحظات و التوجيهات المقدمة وأشكر كل من ساهم في هذا البحث سواء من قريب أو من بعيد.

و أسأل الله التوفيق و السداد.

فلاحي نصيرة.

تلمسان يوم: 2018/03/18.

مدخل : السّيرة الذاتية لتمّام حسّان .

مولده وحياته .

مؤلفاته .

أعماله المترجمة .

أهم إنجازاته .

بعض البحوث والمقالات التي قدمها تمّام حسّان .

الجوائز المقدمة لتمّام حسّان .

تجديد النحو عند تمّام حسّان .

مدخل :

يعتبر تمّام حسّان عالم من العلماء النحويّين الذين لهم أثر كبير في الدراسات اللغوية ، خاصّة في « مصر والوطن العربي ككل »[1] ، وذلك من خلال الأعمال والأبحاث العلمية التي قام بها في مسيرة حياته العلمية ، حيث جاء بنظرية خالفت أفكار النحوي"سيبويه" ممّا جعله يمثل استمرارية تطوّرية جديدة منتظمة في ميدان "علم اللغة" ، فعرف بأنَه « صاحب أوّل وأجرأ محاولة لترتيب الأفكار والنظريات اللغوية في اللغة العربية»[2] .

وفي ما سيأتي سنتطرّق إلى ذكر نبذة عن حياته و مسيرته العلمية بالتفصيل .

مولده وحياته:

ولد "تمّام حسّان" عمر محمد داود في اليوم السابع والعشرين من شهر يناير سنة 1918م بقرية "الكرنك" بصعيد مصر، فأتمّ حفظ القرآن ، وتجويده على قراءة حفص، وذلك سنة 1929م وفي سنة(1930-1931 م) التحق بمعهد القاهرة الدّيني الأزهري ، فتمكّن من الحصول على الشهادة الإبتدائية في سنة 1934م وعلى الشّهادة الثّانوية سنة 1939م[3] وحصل كذلك «على دبلوم في اللغة العربية سنة 1943م عندما التحق بمدرسة دار العلوم العليا، ثمّ حصل على إجازة التدريس في سنة 1945م، وذلك بعد سنتين من دراسة التربية وعلم النفس ، وعندما تخرّج عُيّنَ مُعلّماً بمدرسة النقراشي النموذجية ، ولكن لم يمكث بها طويلا بل اختير من طرف دار العلوم ، وأوفدته في بعثة دراسية إلى جامعة لندن من أجل أن يتخصص في علم اللغة، فحصل على رسالة ماجيستر ، وحصل على درجة دكتوراه في سنة 1952م ،ما جعله يعيّن أستاذا مساعدا بكلية دار العلوم بقسم فقه اللغة »[4] .

---

[1] عبد الرحمن حسن العارف، تمام حسّان رائدا لغويا،(بحوث ودراسات مهداة من تلامذته وأصدقائه)، عالم الكتب ، ط1، القاهرة 1423هـ، ص4.

[2] معالي سعيد ، تمام حسّان وتجديد النحو،12/11/2006 : Http:alfaseeh.com/vb/Showthread.php?

[3] ينظر: المرجع السابق ، ص 12.

[4] المرجع نفسه ، ص 12-13.

وما يعرف عن هذا الأستاذ أنّه «رقي إلى درجة أستاذ مساعد، فاضطرّ بسبب ظروف خاصّة أن يترك قسم فقه اللغة ، وانتقل إلى قسم النَحو ، والصرف ، والعروض ، ثمّ عيّن مستشارا ثقافيا بسفارة الجمهورية العربية المتحدة في العاصمة النيجيرية (لاجوس) وعمله هناك مكّنه من إنشاء مركز ثقافي بمدينة (كانو) ، وتقدّم بإنتاجه العلمي لكلية دار العلوم للحصول على درجة أستاذ كرسي في النحو، والصرف وهذا في عام 1965م ، ثمّ عاد إلى مصر فاشتغل بمنصبي: رئيس قسم النحو والصرف ، ووكيل بكلية دار العلوم ثمّ عيّن عميدا بها في سنة 1972م» [1].

إنَّ الأستاذ "تمّام حسّان" لم يهمل دراسة من الدراسات العلمية التّي سعى إليها في كلّ مرحلة من مراحل حياته ، وما يميّزه أيضا أنه قام بإنشاء جمعية تسمّى الجمعية اللغويّة المصرية وذلك كان في سنة 1972م فانتخب رئيساً لها و ظل بها إلى سنة 1973م ، وبعدها سافر إلى المغرب ، و تقاعد هناك ، ومن أعماله العلمية أيضا نذكر أنه عقد للعمل أستاذا بجامعة الملك عبد العزيز ، وواصل بحثه وعطاءه العلمي حتى أواخر 1996م ثم عاد إلى مصر بعد قضاءه ستة عشر بمكة المكرمة، فعمل بدار العلوم منصب أستاذ [2] .

فالملاحظ على هذا العالم النحوي من خلال حياته أنه كان مجتهدا،وطموحا في البحث دون توقف وهذا يدل على مدى حبّه للإطلاع على الدراسات العلمية والمعرفية المختلفة ، وذلك يتّضح من خلال المناصب العالمية التي اشتغل بها في مسيرته العلمية .

مؤلفاته:

إنَ الدكتور تمّام حسّان في مسيرته العلمية التي خاضها جعلت منه مؤلّفا عالميا وذلك من خلال : النشاطات العلمية التي قام بها بكلّ جهدٍ مع التدقيق ، والتفصيل فنشاطه العلمي انقسم إلى ثلاثة أقسام :مجال التأليف ، ومجال المقالات ، والبحوث و مجال الترجمة.

أوّلا مجال التأليف: لتّمام حسّان ثمانية مؤلّفات سنذكرها بإيجاز و هي:

[1] عبد الرحمن حسن العارف ، تمام حسّان رائدا لغويا ، المرجع السابق ، ص 14-15.

[2] ينظر : المرجع نفسه ، ص 15-16.

تأليفه لكتاب: "مناهج البحث في اللغة " و الذي صدر سنة 1955م ، بمكتبة الأنجلو المصرية، والذي تناول فيه أفكار المنهج الوصفي في تحليل منشورات اللغة ، وأخرج كتاب آخر عنوَنه ب:اللغة العربية معناها و مبناها في عام 1973م[1] ، والذي يعدّ جوهرة فكره اللغوي والذي اعتبر« أجرأ محاولة لإعادة ترتيب الأفكار اللغوية تجرى بعد سيبويه، وعبد القاهر، أقول أجرأ محاولة لأنني أعرف أنّها كذلك ، ولا أقول أخطر محاولة ، لأنّني لا أعلم ما يترتب عليها من آثار، ولو أنَ جمهور الدّارسين أعطى هذا الكتاب ما يسعى إليه من إثارة الإهتمام فإنَه ينبغي لهذا الكتاب أن يبدأ عهداَ جديداَ في فهم للعربية الفصحى مبناها ومعناها، وأن يساعد على حسن الإنتفاع بها لهذا الجيل وما بعده»[2] .

وعليه « فإنّ كتابه هذا يقف في الصدارة ، وهو أوّل من قام بهذه المحاولة، وبالرغم من هذه المحاولة الصعبة إلاّ أنّه انتقد من طرف النّحاة الباحثين، فتقبّل ذلك بكلّ تواضع »[3] .

وله كتاب "اللغة بين المعيارية والوضعية" صدر في سنة1958م، قام فيه بتقديم النشاط اللغوي إلى نشاط معياري ونشاط وصفي ، وهذا الكتاب يكمّل كتاب "مناهج البحث في اللغة" لأنّه ينصّ على المنهج الوصفي ، وله كتابان آخران وهما كتاب: "الأصول دراسة إستيمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي أخرجه سنة1981م ، وكتاب "التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين" بها قدّر سنة1984م كما ألف كتاب سماه:"مقالات في اللغة والأدب" الصادر في سنة 1986م وهو ذو جزئين درس فيه بعض المقالات والبحوث التي تدور حول اللغة[4].

[1] ينظر: عبد الرحمن حسن العارف ،تمّام حسّان رائدا لغويا ، المرجع السابق ، ص 17-18.

[2] تمّام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها ، الهيئة المصرية ، مصر ،1473 ، ص 10.

[3] المرجع السابق ،ص18-19 .

[4] ينظر :المرجع نفسه ،ص 17-21 .

بالإضافة إلى كتاب: "البيان في روائع القرآن" الذي صدر في عام 1993م والذي يتضمّن تحليل النصوص القرآنية.

وأخيرا كتاب" الخلاصة النحوية "الصادر في سنة 2000م[1] .
والذي نستخلصه من خلال هذه المؤلفات العلمية أنّ صاحبها له قيمة علمية تأثر على الباحثين ، فحياته كانت ممتلئة بالعطاءات العلمية وبذلك ترك أثرا كبيرا وبالغاً أينما ذهب في مسيرته العلمية.

أعماله المترجمة:

إنّ تمّام حسّان له أعمال كثيرة مترجمة، فكلّ مرحلة من مراحل حياته لم تمضي سدى في تضيع الوقت، بل ارتبطت بطور من أطواره العلمية ، ودليل ذلك أنّه ترجم عدد من الكتب بعد البعثة العلمية [2]، فإنتاجه لم يقتصر على التّأليف فقط، بل أسهم في عملية النقل والترجمة إلى العربية ، وبلغ عدد ترجماته خمسة أعمال وهي كالآتي: [3]

-مسالك الثقافة الإغريقية إلى العرب المؤلف من طرف :"ديلاس أوليري" في 1957م.
-أثر العلم في المجتمع ألّفه: برتراند آرثوليم الذي أخرج سنة 1958م.
-اللغة والمجتمع أخرجه : تمّام حسّان في عام 1959م ، وكذلك الفكر العربي ، ومكانُه في التاّريخ صدر في سنة 1961م.
-ترجمته لنص الخطاب والإجراء الذي صدر في 1998،« وهذا يعد من أهم كتب النحو حيث درسه دراسة مطوّلة، فجعله كتاب ذا شأن عال لدى الدارسين»[4] .وعليه فإنَ هذه الأعمال المترجمة هي: إضافة مهمّة للدرس اللغوي فلم يوجد عالم لغوي حقّق وكوّن مدرسة

[1] ينظر: عبد الرحمن حسن العارف ، تمّام حسّان رائدا لغويّا ، المرجع السابق ، ص 21 -22.
[2] ينظر : محمد حماسة عبد اللّطيف ، الدكتور تمّام حسّان رائد علم اللغة الأوّل ، مجلة جسور ، العدد : الأوّل ،2012، ص 263.
[3] المرجع السابق ، ص 22-23.
[4] محمد حماسة عبد اللطيف ، الدكتور تمّام حسّان رائد علم اللغة الأوّل ، المرجع السابق ، ص 264.

لغوية مثل : تمّام حسّان فحياته كرّسها للعلم، ولم يكف يوما عن البحث والتنقيب ، ممَا جعله يسمى : العالم الشامخ المكتمل المميّز عن غيره من العلماء اللغويين [1] .

أهمّ إنجازاته:

قام الدكتور "تمّام حسّان" بإنجازات كثيرة ومتعدّدة في مجالات مختلفة ومتنوّعة ، ونسبت إليه الأولوية في بعض الإنجازات التّي تجعله مميّزا بعلمه عن غيره من العلماء والتي هي: [2]

-أوّل من أنشأ للنحو العربي نظاما متماسكا تنظّمه القرائن اللفظية والقرائن المعنوية، وهو أوّل من ارتضى التقسيم السباعي للكلم ،كما قال بمبدأين مهمَين في المعاني الوظيفية لأقسام الكلم، ويعتبر أوّل من فرق بين الزمن الصرفي والزمن النحوي، كما له الأولوية في القول بفكرة تظافر القرائن ملغيا فكرة العامل النحوي.

وفي هذا المقام لا بد أن نذكر بعض الإنجازات الأخرى التي كانت من أعمال هذا العالم النحوي والتي هي كالتالي :

-مشاركته في وضع المعجم العربي الأساسي الصادر من طرف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (اليكسو) ، وذلك كان عام 1989م ،ما جعله ذا شأن عال يعترف بشخصيته ومجهوداته أينما ذهب لما تركه من بصمات علمية، فلقد تولّى جانبا مهمّا من إنجاز سلسلة الكتاب الأساسي من أجل تعليم اللغة العربية للّذين يصعب عليهم نطقها[3].

وهكذا فهذا العالم النحوي كان شغوفا و طموحا لطلب العلم بجميع مجالاته المعرفية، وطموحه هذا جعله يصل إلى مرتبة مميّزة احتلّ بها الأوّل في الصّدارة في الدراسات اللغوية، بتولّيه مناصب عالميّة، فلقد طلب منه الإشراف والمشاركة الفعلية في إخراج قائمة مكة للألفاظ الشائعة ، والذي يفهم أنَ جلّ أعماله التي قدّمها كانت ذات فائدة عادت على المتعلّمين

[1] ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف ، الدكتور تمام حسّان رائد علم اللغة الأول ، المرجع السابق ، ص 263.

[2] عبد الرحمن حسن العارف ، تمّام حسّان رائدا لغويّا ، المرجع السابق ، ص 30.

[3] ينظر : المرجع نفسه ، ص31.

وأضاءت لهم طريقهم إلى العلم ، وساعدتهم في عملية البحث في مجال الدرس اللغوي،فشهرته حصل عليها بفضل علمه الغير محدود ، وهذا أدّى إلى شيوعه في أنحاء العالم فلقد اختير لمراجعة مجلة البنك الإسلامي للتنمية التي تصدرها منظمة المؤتمر الإسلامي،بجدّة [1].

-« وقع عليه الإختيار من قبل الأمانة العامة لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة، من أجل الإنضمام إلى اللجنة التي تعمل على مراجعة مشروع المملكة المغربية في برنامج التعاون الثقافي بين المغرب و موريطانيا، وقام بإلقاء بعض المحاضرات العلمية والعامة في عام 1988 م»[2].

-لهذا العالم دور فعّال في :إنشاء قسم علم اللغة التطبيقي بمعهد اللغة العربية بجامعة القرى في سنة 1994م،كما عرف"تمّام حسّان"، بترجمته فاختاره المركز الدولي للبيوغرافيا كامبردج بانجلتر[3]، وعليه يعدّ موسوعة علمية متنوعة المجالات لما قام به من أعمال تطلبت منه جهدا كبيراً وصعباً.

بعض البحوث والمقالات التي قدّمها تمَّام حسّان:

-نشط" تمّام حسّان" في البحث والدراسة دون توقف وذلك يتضح من خلال الأبحاث والمقالات العلمية التي جاء بها في مختلف العلوم ، والمعارف ، وفي هذا السّياق سنذكر بعضا منها نظراً لكثرتها، وصعوبة الإلمام بكل مقالاته، وبحوثه المنشورة في الدوريات أو التي ألقاها في الملتقيات و المؤتمرات ، وسنعمل على ترتيبها وفقًا للتوثيق كما في الهامش والتي هي كالتالي: [4].

1-نشأة النحو العربي ، مجلة الأزهر ، مصر ، المجلد :32، الجزء الأوّل ،1960م ص 48-56

2-مصطلحات سيبويه في أصوات اللغة العربية، مجلة الأزهر، مصر ، المجلد:32، الجزء االعاشر1960، ص 1088 ، 1089.

[1] ينظر: عبد الرحمن حسن العارف ، تمّام حسّان رائدا لغويا ، المرجع السابق ، ص 30-31.

[2] المرجع نفسه ، ص 31.

[3] ينظر : المرجع نفسه ، ص 31.

[4] المرجع نفسه ، ص 24.

ومنها كذلك:[1] 3-النحو والمنطق، مجلة الأزهر ، مصر، المجلد :32 الجزء السّابع 1960 ص 804،809.

4- نظرة في فكرة النظم كما حددها عبد القاهر ، مجلة منبر الإسلام،مصر السنة:26 العدد :5 ،1968 م، ص168 ،169 .

5-أمن اللبس ووسائل الوصول إليه في اللغة العربية، حوليات كلية دار العلوم القاهرة 1968/ 1969م،ص123،140.

6-منهج النحاة العرب ، حوليات كلية دار العلوم،القاهرة ، 1929،1980م ص35،62.

7-القرائن النحوية و إطراح العامل والإعرابين التقديري والمحليّ، مجلة اللّسان العربي ، المغرب المجلد:11، الجزء:1،1984،ص 24 ، 63.

8- نحو تنسيق أفضل الجهود الرامية إلى تطوير اللغة العربية ،مجلّة اللسان العربي،المغرب ،المجلّد 11، الجزء :01، 1984م ، ص 284 ، 301.

9-مشكلة الترجمة ، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، الرباط ، المغرب،العدد:3-4 1987م، ص 181 ، 194 .

10-اللغة العربية والحداثة ، مجلة فصول ،مصر،المجلد :4،العدد :3،الجزء: 01،1986م ص 128 ،140.

11-من طرف القرآن الكريم ، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة ، الجزء:49 ،1982م ص 182، 190.

12-تأمّلات في بعض القيم الصوتية في القرآن الكريم ، مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة الجزء : 60،1987م ، ص 258 ، 286 .

13-التحليل اللغوي للأدب ، مجلة الحصاد ، الكويت ، العدد :الأوّل، 1981م .

[1] عبد الرحمن حسن العارف ،تمام حسّان رائدا لغويا ،المرجع السابق ،ص24-26

وزيادة على هذا فله مقالات وبحوث أخرى سنذكرها على النحو التالي: [1]

1-إعادة وصف اللغة العربية ألسنيّا ، بحث ألقي في أشغال ندوة اللّسانيات واللغة العربية التي نظّمها مركز الدراسات و الأبحاث الإقتصادية و الإجتماعية بالجامعة التونسية سنة1978 م.

2-اللغة العربية والشعوب الإسلامية، إصدار المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تونس،1990م.

3-نحو الجملة ، ونحو النص ، محاضرة ألقيت ضمن النشاط الثقافي لمعهد اللغة العربية بجامعة أم القرى في 1413هـ -1992م.

ومن أعماله أيضا: إشرافه على الرسائل الجامعية من بينها: رسالة فاضل مصطفى ساقي أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ..وغيرها.

الجوائز المقدّمة لتمّام حسّان:

إنّ الإنتاج العلمي الذي عرف به العالم "تمّام حسّان"أوصله إلى الشهرة ، وبذلك احتلّ الصدارة في كلّ عمل قام به كمشاركته في المسابقات العلمية المختلفة فكان يجازى على نجاحاته، حيث «حاز على الدرجة الأولى في المسابقة التي أقامها المكتب الدّائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي في عام 1972م،وتحصّل عل جائزة صدّام للدراسات اللغوية سنة 1987م، كما كرّم من طرف جامعة القاهرة فمنح جائزة تقديرية ، ودرْعا تذكاريًّا»[2] .

« وقدّمت له جائزة آل بصير العالمية لخدمة الإسلام والأدب العربي والعلوم في فرع الإنتاج الأدبي و اللغوي »[3].

[1] عبد الرحمن حسن العارف ، تمام حسّان رائدا لغويا ، المرجع السابق ، ص 26-27 .

[2] المرجع نفسه ، ص 20.

[3] المرجع نفسه ، ص 20.

تجديد النّحو عند تمّام حسّان:

هناك بعض القضايا شغلت اهتمام"تمّام حسّان" والتي تعتبر من اجتهادته في الدرس اللغوي وسنذكر منها باختصار : قضية المبنى والمعنى والتي يرى فيها أن نجمع بينهما وهذا تحدث عنه بالتفصيل في كتابه اللغة العربية مبناها ومعناها حيث أكد أنّ النظام النحوي مبني على أسس نحوية يجب اتّباعُها ، كما كشف عن أنظمة اللغة العربية ووضعها في مقابل مشاكل التطبيق واهتمّ في بحثه بالمعنى وكيفية ارتباطه بأشكال التّعبير ، فالإرتباط بين الشّكل والوظيفة هو اللغة والعرف بمعنى صلة المبنى بالمعنى والهدف منها: السعي إلى التجديد للتراث اللغوي العربي متّبعاً في دراسته هذه المنهج الوصفي[1]،وإلغاء العامل و استبداله بالقرائن المعنوية واللفظية وهي أساسية في الدلالة على المعنى الوظيفي ، ومن خلالهما حاول إعادة النظر في تقسيم الكلام العربي .

فاستنتج سبعة أقسام:(الإسم ، الصفة ، الفعل، الضمير، الظرف، الخالفة ، الأداة)

وخلاصة القول: إنّ هذا العالم كان واسع الإطّلاع و البحث و السّعي وراء المعرفة العلمية لذلك سمّي بسراج علماء العربية المعاصرين ، وتوفّي رحمه الله يوم 2011/10/11 .

[1] ينظر: عبد الرحمن حسن العارف ، تمام حسّان رائدا لغويا ، المرجع السابق ، ص 46.

الفصل الأول : الكلام عند نحاة العرب .

المبحث الأول : مفهوم الكلام عند بعض النحاة .

المبحث الثاني : الكلام عند القدماء .

المبحث الأوّل : مفهوم الكلام عند بعض النّحاة:

أوّلا : الكلمة

لغةً: لقد اهتمّ العلماء اللغويين بالكلمة فوضعوا لها تعريفات من بينها:

تعريف"ابن هشام"(ت761هـ) الذي أطلق على الكلمة في اللغة بقوله: «الجُمَلُ المفيدة»[1]موظفاً قوله تعالى:(كَلاَّ إِنَّهَا كَلِمَة هُوَ قَائِلُهَا)[2] إشارة لقوله تعالى: (ربّ ارجعونِ لعليّ أعملُ صَالحًا فِيما تركت) [3] فهذه الآية تشير إلى قول القائل .

ونفس التعريف نجده عند" السيوطي"(ت911هـ) الذي قال:«الكلمة لغة: تطلق على الجمل المفيدة»[4] قال تعالى : (وَكَلَمَةُ الله هِيَ العُلْيَا)[5].

وقال "ابن فارس" (ت395هـ) عن الكلمة أنّها« اللفظة الواحدة المفهمة كلمة ، والقصّة كلمة والقصيدة بطولها كلمة» [6] .

وفي قوله أشار كذلك إلى أنّ النحاة يجمعون الكلمة كلمات وكلما.

[1] ابن هشام ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، تح: محمد أبو فضل عاشور ، دار إحياء التراث العربي ،ط1 ، بيروت ، لبنان 1422هـ /2001 م ، ص 10

[2] سورة المؤمنون ، الآية : 100.

[3] سورة المؤمنون ،الآية :99

[4] السيوطي ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تح :أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية،ط1، بيروت ، لبنان 1418هـ/1998م:ج:1، ص 19.

[5] سورة التوبة ، الآية :40 .

[6] ابن فارس ، مقايس اللغة ، تح: عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ، (د،ط) ،1399هـ/1979م ، مادة(كلم) ج:5 ،ص 131.

وكما أن الكلمة يطلق عليها في اللغة:«الكلمة لغة ويراد بها الكلام ، وذلك كثير لا قليل» [1].

ومن التعريفات أيضا نذكر تعريف "الجرجاني"(ت819هـ) الذي يقول: «الكلمة اللفظ الموضوع لمعنى مفرد »[2] فنفهم أنه ينظر إلى الكلمة على أنّها عبارة عن لفظ يتلفّظ به من طرف المتكلّم ، واشترط الإفراد في المعنى.
ونلحق هذه الأقوال بتعريف "ابن مالك" (ت672هـ) الذي قال عن الكلمة لغةً :« الكلمة في اللغة عبارة عن كلام تام »[3] والمقصود أن الكلام إذ لم يكن تامًّا في معناه أي: لا يفهم فهو ليس بكلمة.

وجاء في الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: « و تميم تقول: هي كلمة بكسر الكاف وحكى الفرّاء فيها ثلاث لغات : كَلِمَةٌ ، وكَلْمَة، وكِلْمَةٌ ،مثل : كَبِدٍ ،و كَبْدٍ، ، وَوْرِقٍ ،ووَرْقٍ والكلمة أيضاً : القصيدة بطولها »[4].

وجاء في المحيط أنّ الكلمة هي : « اللفظة ، والقصيدة ،ج كَلِمٌ ، كَالكَلِمةِ بالكسر كَكَسْرٍ والكلمة ، بالفتح ،(ج بالتاء) ، وكلّمه تكليماً و كلاّماً ، كَكَذّاب...» [5]

[1] ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك في علم العربية ، المطبعة الإعلامية ، ط1، مصر ،1304 هـ ص4 .
[2] الشريف علي بن محمد الجرجاني ، التعريفات ، مصطفى البابي الحلبي ، 1357هـ/1938م ، ص 163.
[3] ابن مالك ، شرح التسهيل ، تح :عبد الرحمن السيد بدوي المختون ،دار هجر (د،ت) ، ج:1، ص 3.
[4] الجوهري ، الصحاح تاج اللغة و صحاح العربية ، تح :أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين ، ط3، 1404هـ ،/1984م ، مادة (كلم) ، ج:1 ، ص 2023.
[5] الفيروز آبادي ، القاموس المحيط ، راجعه واعتنى به: أنس محمد الشامي و زكريّا جابر أحمد ، دار الحديث ،القاهرة ، 1429هـ/2008م مادة (كلم) ، ص 1431-1432.

اصطلاحًا: إنَ الكلمة هي أساس الكلام النحوي كما يرى النحويَون وعلى رأسهم نذكر "الزمخشري" (ت538هـ) الذي يقول في تعريفه للكلمة:« الكلمة هي اللفظة الدالّة على معنى مفرد بالوضع ، وهي جنس تحته ثلاثة أنواع :الإسم والفعل والحرف» [1] .

وقام "ابن يعيش" (643 هـ) بشرح هذا القول على أنّ «اللّفظ جنس الكلمة ، لأنّها تشتمل على المهمل والمستعمل، فالمهمل ما يمكن إئتلافه من الحروف ، نحو (صص،كق) فهذا لا يسمّى كلمة»[2] ، لأنّه لا يحمل معنى، و يسمّى لفظة لأنّه يتكوّن من مجموعة من الحروف ملفوظ بها ونقل عن سيبويه بأنّه قال: كل كلمة لفظة، وليس كل لفظة كلمة، وقصد صاحب القول "بالدّالة على معنى" بإخراجه اللفظ المهمل الذي لا معنى له ، وأمّا "مفرد" فهذا فصل ثان فصله من المركب نحو الرجل و الغلام فهما يدلاَن على معنيين: التعريف ،والمعرّف وأمّا من ناحية النطق فهما لفظة واحدة[3] .

ويوضّح "ابن يعيش" هذا بقوله: «نحو قولك" زيد" فهذا اللفظ يدلّ على المسمّى ، ولو أفردت حرفا من هذا اللفظ أو حرفين نحو: الزاي مثلا لم يدل على معنى بخلاف ما تقدّم من المركب نحو الغلام ، فإنّك لو أفردت اللاّم لدلّت على التعريف إذا كانت أداة له كالكاف في : كزيد والباء في : بزيد »[4] ،وأمَا قوله "بالوضع" فهذا فصل ثالث احترز به أمورا منها : ما قد يدل بالطبع لا بالوضع ، كقول النائم:" أخ" فإنَه يفهم منه استغراقه في النوم ،وكذلك قوله عند السّعال "أح ،أح" فهذا يفهم منه أذى الصدر ، فكلها ألفاظ مركبة من حروف ملفوظ بها ولا يقال لها "كلم" لأنّ دلالتها لم تكن بالتواضع و الإصطلاح ، والأمر الثاني هو تجنب ما قد يغلط فيه العامّة فاللفظة إذا حرّفت لا تسمّى كلمة لأنّ دلالتها على ذلك المعنى لم تكن بالتواضع .[5]

---

[1] الزمخشري ، المفصل في علم العربية ، تح: فخر صالح قدارة ، دار عمار، ط1 ، عمان ، الأردن ، 2004/1425م ، ص 32.

[2] ابن يعيش ، شرح المفصل ، إدارة الطباعة ، المنيرية ، (د،ت) ، ج:1، ص 19.

[3] ينظر: المرجع نفسه ، ص 19 .

[4] المرجع نفسه ، ص 19.

[5] ينظر: المرجع نفسه ، ص 19.

وواصل "ابن يعيش"تفسيره لقول الزمخشري أن : المقصود (بجنس تحته ثلاثة أنواع: الإسم والفعل و الحرف) أن الجنس هو اللفظ العام حسب النحاة و الفقهاء وكل لفظ مركّب من شيئين فصاعدًا ، يعتبر جنساً، وهذا يكون باختلاف نوعه أو لم يختلف وإذا وجد عند آخرين لا يسمّى جنسًا، فينتج عن ذلك إختلاف في النوع نحو: الحيوان، فهذا هو جنس الإنسان والفرس ، والطائر، ومنه يفهم أن الكلمة هي: جنس الإنسان، والفرس والطائر[1] .

وأما "الأشموني" فيقول:(ت 929هـ) « وَحَدُّ الكلمة: قولٌ مفرد وتطلق في الإصطلاح مجازًا على أحد جزءي العَلَم المركب ، نحو امرئ القيس فمجموعهما كلمة حقيقية ، وكل منهما كلمة مجازًا »[2] .

وأمَا "ابن معطي" (ت668هـ) فعرّفها بقوله: «والكلمة هي اللفظ المفرد الدالّ على معنى مفرد»[3] فنلاحظ أنه تعريف يشبه التعريف السابق ، ولكن الإختلاف في اشتراط الإفراد في المعنى.

وإذا انتقلنا إلى المحدثين فنجد لهم تعريفات كثيرة للكلمة ، وهذا يعني أن وضع حد للكلمة لم يقتصر فقط على النحاة القدماء وفي هذا المجال سنذكر بعض التعريفات ، ومن بينها: ما أورده "تمّام حسّان" في كتابه " مناهج البحث في اللغة " والذي قال« فالتعريفات العربية للكلمة برغم اعتمادها على طبيعة اللغة العربية، إمّا أن تخلط بين الكلمة واللفظ والقول كقول الأشموني: الكلمة هي اللفظ المفرد،وقول ابن هشام: الكلمة قول مفرد وهذا تعريف صادق على كل نطق بين سكتتين: ولو كان جملة أو أكثر، لأن إفراد اللفظ أو القول معناه أن يكون بين سكتتين وإما أن تضيف إلى هذا الخلط خلطا آخر بأن تبنى التعريف على العلاقة بين الكلمة ومعناها ،أي الفكرة التي تعبر عنها ، كقول ابن عقيل: الكلمة لفظ وضع

[1] ينظر :ابن يعيش ،شرح المفصل ، المرجع السابق ص 19-20.

[2] الأشموني ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمّى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ، تح: محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي ،ط1، بيروت ، لبنان ،1375هـ/1955م ، ج:1، ص 10.

[3] ابن معطي ، الفصول الخمسون ، تح : محمود محمد الطناحي، عيسى البابي الحلبي ،1977، ص149 .

لمعنى مفرد فهذا يصدق على باء الجر التي وضعت لمعنى مفرد هو :المصاحبة، مع أنها ليست كلمة وغيرهم من التعاريف التي ذكرها (كالسيوطي) » [1] .

كما أشار إلى أن المحدّثين اختلفوا في تحديد "الكلمة" بحجة أننا مهما استعرضنا من التعاريف سواء كانت شرقية أو غربية ، فإنّ الكلمة في النهاية فكرة كغيرها من بعض الأفكار اللغوية فهي مستقلة حسب اللغة التي تتناولها من حيث وضع تعريف خاص بها [2] مستعملين في ذلك النبر وقواعده ، نبدأ بتعريف بلومفيد BLOOMFIELD الذي يقول: « الكلمة أصغر صيغة حرّة »[3] .والحرية التي يتحدّث عنها يمكن انتقادها لما تتضمّنه من غموض وذلك لأن بلومفيد لم يذكر نوعها ، ويرى"تمّام" أنّه إذا أراد بها إمكانية عزل الكلمة عن السياق فيصدق عليها هذا التعريف[4] .

و في ختام هذه التعاريف نستحضر ما ذكره "تمّام حسّان" عن الكلمة وذلك يتجلى في قوله: « فالكلمة العربية في تعريفها صيغة ذات وظيفة لغوية معينة في تركيب الجملة تقوم بدور وحدة من وحدات المعجم ، وتصلح لأن تفرد ، أو تحذف أو تحشى،أو يغير موضعها، أو يستبدل بها غيرها في السياق ،وترجع في مادّتها غالبا إلى أصول ثلاثة، وقد تلحق بها زوائد»[5] .

فالمفهوم من هذا القول أنه وصف الكلمة بالصيغة، و جعلها ذات وظيفة معيّنة في تركيب الجملة بمعنى : أن للكلمة وظيفة خاصّة في تنظيم ، وتركيب الجملة وهي قابلة لأن تكون وحدة من وحدات المعجم كما هي قابلة للحذف و التغيير في موضعها ويمكن أن تلحقها بعض الزوائد لأنّها غالبا تكون ذات مادّة مكوّنة من ثلاثة أصول ولكن نجد أحياناً بعض الكلمات لا تلحقها زوائد للتنسيق بين الجمل لكي تساعد على تركيب الكلام كما لا تحتوي على ثلاثة أصول .

---

[1] تمام حسّان ، مناهج البحث في اللغة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ،1990 م ، ص 225-226.

[2] ينظر: المرجع نفسه ، ص 225.

[3] ستيفن أولمان ، دور الكلمة في اللغة ، ترجمه وقدم له و علق عليه :كمال محمد بشر، مكتبة الشباب 1997م، ص 46.

[4] ينظر : المرجع السابق ،ص 226-227 .

[5] المرجع السابق ، ص232.

وبعد هذا المجهود المبذول وصلوا إلى نتيجة مفادها :

« صعوبة تحديد الكلمة ، بحيث ينطبق هذا التحديد على كلّ اللغات ، وقنعوا بمحاولة تحديدها في لغة ، غير أنهم يجمعون على أنّ الأساس الصوتي وحده لا يصلح لتحديد معالم الكلمات ، وأنه لا بد من أن يشترك معه معنى الكلمة ، أو وظيفتها اللغوية ليمكن تحديدها » [1].

فالكلمة يشترط في تحديدها اشتراك كل من معناه أو الوظيفة التي تؤديها في تنظيمها للجملة.

ثانيا: الكلام

لغة: للكلام تعريفات لغوية كثيرة من بينها تعريف "ابن فارس" (ت395 هـ) الذي يقول: الكاف واللام والميم أصلان: أحدهما يدل على نطق مُفْهَمٍ والآخر على جراح،فالأوَل: الكلام تقول: كلّمته أُكلِّمه تكليماً وهو كليمي إذا كلّمك أو كلّمته ، ثمّ يتّسعون فيسمّونه اللفظة الواحدة المفهمة كلمة، والقصّة كلمة ، والقصيدة بطولها كلمة ، ويجمعون الكلمة كلماتٍ وكَلِمًا [2] ، لقوله تعالى: (يُحَرِّفُونَ الكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعه) [3]

وأمّا "السّيوطي" فيعرّف الكلام بقوله: « يطلق لغة على الخطّ، والإشارة ، وما يفهم من حال شيء، وإطلاقه على هذه الثلاثة مجاز، وعلى التكليم الذي هو المصدر ، وفي كلام بعضهم ما يقتضي أن إطلاقه على هذا حقيقة ، وعلى ما في النفس من المعاني التي يعبّر عنها، وعلى اللفظ المركّب أفاد أم لم يفد »[4] .

وجاء في الصّحاح:« الكلام إسم جنس يقع على القليل والكثير، والكليم الذي يُكَلِّمُك وكَلَّمَهُ تَكْلِيمًا وكِلاَّما مثل كذَّبَهُ تَكْذِيبًا وكِذّابًا ، وتَكَلّمَ كلمة وبكلمة ، وكالمه جاوبه وتكالَمَا بعد التهاجر وكانا متهاجرين فأصبحا يتكالمان ، لا تقل يتكلمان ، وما أجد مُتَكَلّمًا بفتح

[1] إبراهيم أنيس ، دلالة الألفاظ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط5 ، 1984، ص 42.

[2] ابن فارس ، مقاييس اللغة ، المصدر السابق ، مادة (كلم) ،ج:5، ص131.

[3] سورة النساء ، الآية :46 .

[4] السيوطي ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، المصدر السابق ، ج: 1، ص 42.

اللاّم أي ، موضع كلام والكِلْمَانِيُّ المِنْطِيقُ ، والكَلِمُ الجراحةُ ، و الجَمْعُ كُلومٌ وكِلامٌ ، وقد كلَمَهُ من باب ، ضَرَب»[1].

اصطلاحا: إن الكلام عند النحاة هو مصطلح من المصطلحات النحوية استعملوه لدلالة على المعنى ، ثم خلصوا بعد ذلك إلى التعريف بالكلام ، من حيث ما تحصل به الفائدة ،فلمّا ظهر النحو العربي وكثرة الألفاظ اللغوية ، ظهر الكلام الذي يعد من مصطلحات النحو والدليل على ذلك أنه روي أن " علي بن أبي طالب رضي الله عنه ألقى صحيفة إلى أبي الأسود الدؤلي –إن صحّت –فيها: الكلام كلّه ثلاثة أشياء : إسم، وفعل ، وحرف» [2] .

ومن التعريفات أن"ابن الناظم" (ت686م) في شرحه للألفية يرى أن الكلام عند النحاة يكون مصحوبا بالمعنى ، وذلك يظهر في قوله: « الكلام عند النّحويين:هو اللفظ الدال على معنى يحسن السكوت عليه » [3].بمعنى يجب أن يكون الكلام مفهوما لدى السامع.

وفي سياق الحديث عن الكلام لا بدّ من الإشارة إلى قضية الترادف بين الجملة والكلام التي اختلف حولها النحاة، فبعضهم يرى أن الكلام لا يرادف الجملة والبعض الآخر يقول بالترادف، وعلى رأس هؤلاء نذكر" أبو البقاء العبكري" (ت616هـ) الذي قال : « الكلام عبارة عن الجملة المفيدة ، فائدة يسوغ السكوت عليها عند المحقّقين لثلاثة أوجه : أحدها أنّه مشتق من (الكلم) وهو الجرح ، والجرح مؤثر في نفس المجروح فليلزم أن يكون الكلام مؤثرًا في نفس السّامع ، والثاني : أن الكلام يؤكد به (تكلّمت) كقوله تكلمت كلامًا، والمصدر المؤكّد نائب عن الفعل والفاعل ، وكما أنّ الفعل والفاعل جملة مفيدة ، كذلك ما ينوب عنه الكلام

[1] الرازي ، مختار الصحاح ، دار مكتبة الهلال ، بيروت 1988، مادة (كلم) ، ص 577.

[2] حسن خميس الملخ ، التفكير العلمي في النحو العربي و الإستقراء ، التحليل ، التفسير ،ط:01، 2002 م ، دار الشروق ، عمان ص 109 .

[3] ابن الناظم ، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تح: محمد باسل عيون السّود ، دار الكتب العلمية ،ط1، لبنان،1420هـ/2000 م ص5.

وأما الثّالث : أن الكلام ينوب عن التكليم والتكلّم ، وكلاهما مشدّد العين ، والتشديد للتكثير وأدق درجاته أن يدلّ عن جملة تامّة» [1] .

فمن خلال قوله نفهم أنه جعل كل من الكلام و الجملة متساويان ، وذلك من حيث الإفادة لدرجة حسن السكوت عند التوقف من الكلام.

وتابعه "ابن جنّي" (ت392هـ) الذي قال :« الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ،وهو الذي يسمّيه النحويّون الجمل» [2] يعني أن الكلام ما استقل بذاته من حيث معناه ، فلا يحتاج إلى معنى آخر يتمّمه و أمّا المراد بالمفيد التام فيرمي إلى الجملة وما فيها من معنى وهذا بالنسبة للألفاظ الناقصة التي هي بضدّ ذلك نحو: زيد ، محمد ، إذا كانت الزمانية[3] .

ومن الذين يقولون أيضا بالترادف نذكر "الزمخشري"(ت 538هـ) الذي يجعل الكلام والجملة بمعنى واحد، وهذا في قوله: « والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى وذلك لا يتأتّى إلاّ في إسمين كقولك: زيد أخوك ، وبشر صاحبك، أو في فعل و إسم ، نحو قولك :ضرب زيْدٌ ، وانطلق بكر، وتسمى الجملة »[4] .

وهو يقصد بقوله هذا ضرورة التّداخل بين المصطلحين خاصّة من حيث الفائدة.

وأمّا "ابن مالك" (ت672هـ) فيعرّف الكلام بقوله: « والكلام ما تضمّن من الكَلِم إسنادًا مفيدًا مقصودًا لذاته»[5] فهو يشترط في الكلام أن يتضمن الكَلِم ، ولم يقل الكلام المتضمّن بدليل أن الكلم هو إسم جنس جمعي مثل: الطرف والنبق ، ويؤكّد أن يكون مفيدًا مع

[1] أبو البقاء العبكري ، اللباب في علل البناء والإعراب ، تح : غازي مختار طليمات ، دار الفكر، ط 1، دمشق ، 1416هـ/1995م ج:1 ، ص40 -41 .

[2] ابن جنّي ، الخصائص ، تح :محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ،(د،ط)، (د،ت) ،ج:1، ص17.

[3] ينظر: المصدر نفسه، ص 17.

[4] الزمخشري، المفصّل في علم العربية، المصدر السابق، ص 32.

[5] ابن مالك ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تح: محمد كامل البركات ، دار الكاتب العربي ،1967/1387م ، ص3.

الإسناد، وحسب شرحه كذلك في قوله (مقصود لذاته) بمعنى أن يكون الكلام تام من حيث معناه دون الحاجة إلى معنى آخر يكمّل مراده [1].

وقام بشرح هذا القول :" أبوحيّان الأندلسي" (ت745هـ) الذي يرى « أن معنى الكلام ما تضمّن من الكلم هذا جنس يشمل سائر المركبات من الكلام وغيره ويشمل كلمتين فأكثر وأنّ من قال إنّ إسم الجنس إذا كان بغير الهاء كان للكثير استعذر عن إطلاق الكلم على الإسم والفعل والحرف»[2] .

فالكلام يتضمّن الكلم لأنّه يتكوّن من كلمتين فأكثر وكذلك يشترط التركيب .

ويضيف على قوله أن"ابن مالك" لو قال (الكلام المتضمن من الكَلِمَ) لتخلّص من لفظ ما وسهل عليه أن يستدلّ على ما أراد من المعنى ، ومعنى التضمّن أي الدلالة وليس التضمن الذي هو قسيم المطابقة والإلتزام ، وأشار إلى أنّه يريد بالكَلِمَ بذلك الكلِم الذي هو جمع "كلمة" المصطلح عليه، وهو الإسم ، والفعل ، والحرف ، لأنّ الكلم يطلق في لغة العرب على الكلام [3] .

وهو يقصد (بإسنادًا) تجنّبا من المفرد ، نحو "زيد" لأنه مركب و لا إسناد فيه ، فهذا ليس كلام والمراد بالمفيد احترز به الذي يتضمّن الإسناد لكنه غير مفيد ، نحو :النار حارّة وبالنسبة لجعله الكلام مقصودًا أي يكون مقصود للمتكلّم عندما يكون نائماً ، فهذا كلام بلا فائدة.

[1] ينظر : شرح التسهيل ، المصدر السابق ، ج:1، ص 7.

[2] أبوحيّان الأندلسي ، التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، تح :حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ج:1، ص 28.

[3] ينظر : المرجع نفسه ، ص29.

ثالثا: الكلم

لغةً: إنّ الكلم مصطلح من المصطلحات التي اهتمّ بها اللّغويّون ووضع لها معاني كثيرة متشابهة نذكر ما ورد في لسان العرب« والكلم لا يكون أقل من ثلاث كلمات لأنّه جمع كلمة مثل: نبقة ونبقٍ »[1] .

واتّبعه في هذا "الرّازي" (ت666هـ) الذي قال : «الكلم هو جمع للكلمة، والكلم لا يأتي أقلّ من ثلاث كلمات »[2] .

وعرّفه "ابن جنّي" (ت392 هـ) الذي يرى أن "الكلم لغةً هو جمع للكلمة وهذا يتجلّى من خلال قوله: « الكلم الذي هو جمع كلمة ، بمنزلة سِلمة وسلم ، ونبقة ونبق ،وثفنة ،وثفن»[3] وعليه فهذه الأقوال تتقارب فيما بينها من ناحية المعنى وذلك من خلال جعل "الكلم" جمعًا للكلمة، وهذا خلافًا للذين يرون أن الكلم هو جمع "للكلام".

وهنا تجدر بنا الإشارة إلى قول ابن الأنباري الذي يقول:«إن قال قائل ما لكلم؟ قيل: الكلم إسم جنس واحده كلمة كقولك : لبنة ولبن.. »[4] .

اصطلاحًا: إنّ النحاة عرّفوا "الكلم" تعريفا يشبه تقريبًا التعريف اللغوي نبدأ بتعريف "ابن معطي" (ت668م) الذي يبيّن في قوله أن الكلم يستعمل للإفادة ، وغير الإفادة، وذلك نجده في قوله:« والكلم جنس ، واحده كلمة، ينطبق على المركب مفيدًا كان أو غير مفيد»[5]. فيتّضح من هذا أن الكلم لا يشترط فيه الفائدة التامّة ،و بهذا يقبل الغير المفيد الذي لا يفهمه السامع.

---

[1] ابن منظور ، لسان العرب ، دار صادر ، ط4 ،بيروت ، لبنان،2005 م ، مادة (كلم) ، مج :13، ص 105.

[2] الرّازي، مختار الصحاح ، المصدر السابق ، مادة(كلم) ، ص 577.

[3] ابن جنّي ، الخصائص ، المصدر السابق ، ج: 1، ص25.

[4] ابن الأنباري ، أسرار العربية ، تح: محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت ، لبنان،1997/1418م، ص28.

[5] ابن معطي ، الفصول الخمسون ، المرجع السابق ، ص 149.

وقال" ابن يعيش" (ت643هـ) «وأما الكلم فجماعة كلمة كلبنة، ولبن ، وثفنة ، و ثفن فهو يقع على ما كان جمعا مفيدا، أو غير مفيد ، فإذا قلت: قام زيد أو زيد قائم ، فهو كلام لحصول الفائدة ،ولا يقال له كلم لأنّه ليس بجمع إذا كان من جزأين ، وأقل الجمع ثلاثة ولو قلت:"إنّ زيدًا قائم، وما زيد قائم" كان كلامًا من جهة إفادته، ويسمّى كلامًا لأنّه جمع»[1].

كما يرى "ابن هشام" أن الكلم هو إسم جنس جمعي للكلام في قوله: « والكلم إسم جمعي واحده كلمة ، وهي :الإسم ، والفعل والحرف ، ومعنى كونه إسم جنس جمعي ، أي أنه يدل على جماعة ، وإذا زيد على لفظة تاء التأنيث ، فقيل "كلمة" نقص معناه، وصار دالاّ على الواحد ونظيره:لبن ، لبنة ونبق ، ونبقة »[2].

والكلم كما ورد عند"ابن مالك" (ت672هـ) في شرحه للتسهيل الذي قال: « الكلم إسم جنس جمعي كالنِّبق، والطرف ، واللّبن، و أقل ما يتناول ثلاث كلمات »[3].

وقال "ابن مالك "في ألفيته : «كلامنا لفظ مفيد كاستقم وإسم وفعلٌ ثم حرف الكلم» [4]
وقام بشرح هذا القول شرّاحه من بينهم"ابن النّاظم" الذي يقول:« يعني أن الكلم إسم جنس واحده كلمة كلبنة،ولبن، ونبقة ونبق وهي على ثلاثة أقسام: إسم ، وفعل ، وحرف » [5] .

وعلّق على هذا الأزهري (ت905هـ) بقوله: «والكلم الذي يتألف الكلام منه إسم جنس لأنه يدل على الماهية من حيث هي ، وليس بجمع ، ذلك لأنّه يجوز تذكير ضميره فالجمع يغلب

[1] ابن يعيش ، شرح المفصل ، المرجع السابق ،ص21.
[2] ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك في علم العربية ، المرجع السابق ، ص3.
[3] ابن مالك ، شرح التسهيل ، المصدر السّابق ، ص 3.
[4] ابن مالك ، متن الألفية (ألفية ابن مالك) ، المكتبة الشعبية ، بيروت ،(د، ت) ، ص2.
[5] ابن النّاظم ، شرح ابن النّاظم على ألفية ابن مالك ، المرجع السابق ، ص 05.

عليه التأنيث ، ولا إسم جمع خلافاً لبعضهم ، لأنّ له واحداً من لفظه، والغالب على إسم الجمع خلاف ذلك »[1].

وبالنسبة لكلمة "جمعي" أي الكلم إذا دلّ على اثنين ، أو أكثر ، كما أنه ليس بجمع إفرادي لأنّه لا يصدق على القليل والكثير ، وعليه فإنّ الكلم هو إسم جنس جمعي يتناول المفيد وغير المفيد وهذا ما يجعله أعمّ من الكلام، وأمّا من ناحية الأخصّ فهو لا يتناول المركب من كلمتين لأنّ أقل الجمع هو ثلاثة [2].

فالكلم يختلف عن الكلام في أن الكلم يختص بالمفيد و غير المفيد لكن الكلام يتركب من كلمتين مع شرط الإفادة.

و أمّا الأشموني فيقول عن الكلم « واعلم أن الكلم إسم جنس على المختار ، وقيل: جمع وقيل :إسم جمع وعلى الأول ، والمختار أنه إسم جنس ، لأنه لا يقال إلا على ثلاثة كلمات فأكثر سواء أفادت أو لم تُفِد »[3] .

فنلاحظ أن كل شرّاح الألفية أعطوا للكلم تحديدًا واحدًا من حيث المعنى ، فمن خلال هذه التعاريف فإنّ الصياغة الأخيرة التي اتفق عليها النحاة العرب في بحثهم عن وضع حدًّ للكلم هو ما جاء به "ابن عقيل"(ت769هـ) الذي يقول : « والكلم ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر»[4]فإذا وجد أقل من ثلاث كلمات فلا يسمّى كلم، والكلم عنده إسم جنس مفردة كلمة إمّا تكون : إسم أو فعل أو حرف بدليل لو الكلمة وجد في معناها أنها لا تقترن بزمان

[1] خالد الأزهري ، شرح التصريح على التوضيح ، تح :محمد باسل عيون السّود ، ج:1 ، دار الكتب العلمية، ط 1، لبنان 1421هـ/2000 م ، ح:1، ص 17.

[2] ينظر: المرجع نفسه ، ص 18.

[3] الأشموني ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، المرجع السابق ، ص9.

[4] ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تح: محي الدين عبد الحميد ، دار التراث ، ط2، القاهرة،1980/1400 ، ج:1 ،ص 15.

فهذا نسميه: الإسم ولو وجدت مقترنة بزمان فهذا نسمّيه: الفعل وإذا لم تدل على معنى في نفسها ودلّت في غيرها فهذا نطلق عليه: الحرف [1].

وعليه فالكلم هو أخص من الكلام لكونه يتركّب من ثلاث كلمات ، وأعمّ من الكلام لعدم اشتراطه الفائدة.

رابعًا: القول

لغةً: للقول معاني لغوية كثيرة من بينها ما جاء على لسان ابن منظور: « قول :القول: الكلام على الترتيب ، وهو عند المحقق كل لفظ قال به اللسان، تامًّا كان أو ناقصا تقول: قال يقول: قولاً ، والفاعل قائل ، والمفعول مَقُول، ..والجمع أقوال ، وأقاويل جمع الجمع قال ، يقول قولاً وقيلاً ، وقولة، و مقالاً ، ومقالةً ..وامرأة قوّالة :كثيرة القوْل» [2] .

وبالنسبة للرّازي فأورد في معجمه "مختار الصّحاح" أن : « قال : يقول ، قولاً وقولةً ، ومقالاً ومقالةً ، ويقال : كثر القيل ، والقال ، وكذا (القالة) يقال: كثرت قالة الناس ، وأصل قلت : قوَلْتَ بالفتح .. وتَقاولاً أي تَفَاوَضًا ، وجاء اقْتَال بمعنى قال »[3].

كما جاء في معجم العين للخليل (ت170هـ) أن معنى القول لغةً هو« قول: المِقْوَلُ، اللّسانُ والمِقوَلُ (بلغة أهل اليمين): القَيْلَ ، وهم المقَاوِلة، و الأقيال و الأقوال ، الواحدُ،القَيْلُ ، ورجلٌ تِقْوَالَةٌ ، أي منطيقٌ ، وقوّالٌ وقوّالةٌ قوْلاً أي : اجتر إلى نفسه قولاً من خير أو شرّ وانتشرت له قالةٌ حسنة أو قبيحة في الناس ، والقيل من القوْل إسم كالسمع من السَّمْعِ ، والعرب تقول: كثر فيه القيلُ والقال » [4].

---

[1] ينظر : ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، المرجع السابق ، ص15.

[2] ابن منظور ، لسان العرب ، المصدر السابق ، مادة (قول) ص 122.

[3] الرّازي ، مختار الصحاح ، المصدر السّابق ، مادة (قول) ، ص 556.

[4] الخليل ، العين مرتبا على حروف المعجم ، تح: عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت ، 1424هـ/2002م ، مادة (قول) ، ج: 04، ص 444.

وعليه فإنّ لمصطلح "القول" تعاريف لغوية متعدّدة ، ومتنوعة الدلالة ، ولكن يلاحظ حسب التعاريف السابقة في دراستنا هذه أنّها تتناول ، نفس التعريف اللغوي وتحمل دلالة واحدة للقول .

وأمّا ابن جنّي (ت392هـ) فيقول : « "ق و ل" أين وجدت ، وكيف وقعت ، من تقدّم بعض حروفها على بعض ، وتأخّر عنه ، إنّما هو للمخفوف والحركة....، و الأصل الأوّل "قول" وهو القول، وذلك أن الفم واللسان يخفّفان له ، ويقلقان و يمذلان به ، وهو بضد السكوت ، الذي هو داعية إلى السكون، ألا ترى أن الإبتداء لما كان أخْذا في القول ، لم يكن الحرف المبدوء به إلاّ متحرّكًا ، ولما كان الإنتهاء ، أخْذا في السكوت ، لم يكن الحرف الموقوف عليه إلاّ ساكنا » [1] فالقول حسبه إمّا أن يكون مفهومًا أو لا ، و المهم هو كل ما يخرج من الفم وتحرك به اللسان أو سمع .

اصطلاحا: استخدم العلماء النحويين مصطلح القول في دراستهم له من الناحية الإصطلاحية فجعلوا له تعريفات كثيرة والتي سنذكر بعضًا منها ،وسنبدأ بتعريف "ابن معطي "الذي قال في بيانه للكلام والكلم و الكلمة والقول : « والقول يعمّ الجميع ، والأصل استعماله في المفرد»[2].

وهو يعني أن القول أعم من الكلام ، والكلم والكلمة وإلى مثل هذا التفسير ذهب " أحمد الهاشمي" الذي قال:« والقول ما ينطق به سواء أكان كلمة أم كلاماً أو كَلِمًا أم جملة ، فهو أعمّ من الكلمة لشموله المفرد و المركّب ، وأعم من الكلام لشموله المفيد ، وغيره ، وأعمّ من

[1] ابن جنّي ، الخصائص ، المصدر السابق ،ج:1، ص 5.

[2] ابن معطى ، الفصول الخمسون ، المرجع السابق ، ص 149.

الكَلِم لشموله المركب من كلمتين ، أو أكثر وأعمّ من الجملة ، لشموله المقصود ، وغير المقصود مفيدا أو غير مفيد ، نحو : كتاب محمد وحَضْرَ مَوْتَ ، وجاد الحقّ»[1] .

كما جاء في شرح الألفية "للأشموني" (ت929 هـ) الذي قال أيضا بعموم القول ، وهذا من خلال تفسيره: « والقول هو على الصحيح لفظ دال على معنى ومقصوده من عمّ أي الكلام والكلم ، والكلمة ، عموما مطلقا ، فكلّ كلام أو كلمة قولٌ ، ولا عكس » [2].
ثم أضاف على هذا الشرح بقوله : « القول عبارة عن اللفظ المركب المفيد ، فيكون مرادفًا للكلام ، وقيل : هو عبارة عن المركب خاصة : مفيد كان أو غير مفيد ، فيكون أعمّ مطلقًا من الكلام ، والكلم ، و مباينًا للكلمة » [3] .

ونلاحظ أن الشارح قدّم شرحًا مفصّلاً وواضحا، فهو يرى أن القول عند من يعتبرونه مركباً مفيدا يجعل القول يتساوى مع الكلام ، وأما من خصّص المركب للقول سوءًا أفاد ، أو لم يفد فهنا يكون أعمّ من الكلام والكلم ، كما أنه يخالف الكلمة ، ويكون مختلفاً عنها .

وأما" ابن عقيل" (ت769هـ) فيرى أنّ المراد من القول: « أنّه يطلق على الجميع أي كل من الكلام ،والكلم ، والكلمة بمعنى الكلام قول والكلم قول والكلمة قول»[4] فيتّضح أن كل الأقوال الصادرة لتحديد مصطلح القول تجعل القول أعم من الجميع.
وأمّا"ابن هشام" (ت761 هـ) فقال في عرضه لتعريف القول : « فأمّا القول فهو في الأصل مصدر قال إذ نطلق بلفظ مستعمل ، فمُسمّاه الحقيقي نفس إيجاد اللفظ المستعمل ، ثم نقل عرف النحويين إلى الشيء المقول ، وهذا المراد هنا »[5] .

[1] أحمد الهاشمي ، القواعد الأساسية للغة العربية ، دار الفكر، (د،ط) ، بيروت ، لبنان ، (د،ت) ، ص11.
[2] الأشموني ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ، المرجع السابق ، ص 10.
[3] المرجع انفسه ، ص10.
[4] ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، المرجع السابق ، ج:1 ، ص12.
[5] ابن هشام ، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، تح : هادي نهر، دار اليازوري، الأردن 1209هـ/1963م، ص 11.

ونفهم من هذا أنّ القول وضع لمعنى مفيد ولمعنى غير مفيد ، وأشار ابن هشام في كتابه "شرح قطر النَدى ويل الصدى" إلى أن القول : « هو اللفظ الدال على معنى : كرجل وفرس »[1] وهذا صحيح لأنّنا لو تأملنا المثالين للاحظنا أنّ كل منهما وله معنى يدل عليه وإذا ورد لفظ على غير هذا ، فلا يسمّى قولاً.

خامسًا : اللفظ

لغة: للفظ تعريفات لغوية ذات معاني متعدّدة نذكر منها: ابن منظور (ت711هـ) الذي قال: «اللفظ : أن ترمي بشيء كان في فيك ، والفعل لفظ الشيء ، يقال: لفظت الشيء من فمي ألفظه لفظًا رميته، وذلك الشيء لفاظةً، فهو ملفوظ و لفيظة رمى ، ورمت به، والبحر يلفظ الشيء : يرمي به إلى السّاحل ، ولفظ نفسه يلفظها لفظًا : كأنه رمى بها ، ..وجاء وقد لفظ لِجَامَهُ أي: جاء وهو مجهود من العطش والإعياء ، ولفظ الرجل :مات ، ولفظ بالشيء يلفظ لفظًا :تكلَّم ولفظت بالكلام ، وتلفظت به أي تكلّمت به » [2].

ومن التعاريف أيضا ما قاله "الخليل" ت(180 هـ) في معجمه العين اللفظ : « الكلام ما يلفظ بشيء إلاّ حُفظ عليه ، واللفظ أن ترمي بشيء كان في فيك ، والفعل لفظ يلفظ لفظًا والأرض تلفظ الميّت : أي ترمي به ، والبحر يلفظ الشيء يرمي به إلى الساحل ، والدنيا لافظة ترمي بمن فيها إلى الآخرة » [3].

وجاء في الصّحاح نفس المعنى اللغوي : «لفظ الشيء من فمه رماه، وذلك الشيء المرميُّ (لُفاظة) ، و(لفظ) بالكلام ، و(تلفّظ) به تكلّم به، و وبابهما ضرب و (اللفظ) واحد (الألفاظ) وهو في الأصل مصدر».[4]

---

[1] ابن هشام، شرح قطر الندى ويل الصدى ، تح :محمد محي الدين عبد الحميد ، م ، السعادة ، ط11، مصر 1383هـ-1963م،ص 11.

[2] ابن منظور، لسان العرب ، المصدر السابق ، مادة (لفظ) ، مج:13، ص 216.

[3] الخليل ، العين مرتبا على حروف المعجم ، المصدر السابق ، مادة (لفظ) ،ج:04، ص 93.

[4] الرازي ، مختار الصحاح ، المصدر السابق ، مادة (لفظ) ،ج :04، ص601.

فالملاحظ على هذه المعاجم أنّها تصب في دلالات واحدة للجذر لفظ ، ونفهم أن اللفظ هو كل ما يلفظ به من ناحية النطق بالكلام فيسمى ملفوظاً ، واشتركت التعاريف في أن اللفظ هو : النطق ، الطرح.

اصطلاحا: لقد عرّف (اللفظ) اصطلاحاً من طرف النحاة فأطلقوا عليه بأنّه يعني الصوت الذي يخرج من الفم ، أو نقول : يلفظ به أي يتكلّم به.

ومن هذه التعاريف نذكر ما قاله ابن يعيش ت(643هـ) في شرحه لكتاب الزمخشري: «اللفظة جنس الكلمة وذلك أنّها تشمل المهمل ، والمستعمل »[1] ، وشرح قوله هذا بأنّ المهمل هو الذي يتكون من حروف لا تدل على معنى ، نحو: صص ،وخلص إلى إنّ حقيقة تسمية اللفظة هي إئتلاف الحروف المنطوق بها[2] وهذا يتضح في قوله: «ويسمّى لفظة لأنّه جماعة حروف ملفوظ بها » [3] .

وجاء في شرح الأزهرية لخالد أن اللفظ هو: « مصدر لفظت الشيء إذا طرحته ، ثم نقل في عرف النحاة إلى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق ، وهذا مجاز لغوي ، واللفظ بمعنى الملفوظ حقيقة عرفية ، ومن ثم شاع استعماله في الحد ، ويرى أن النحاة خصّوه بما يطرحه اللسان من الصوت المشتمل على بعض الحروف»[4] .

ونفس هذا التعريف نجده عند"ابن هشام" (ت761هـ) الذي قال: « المراد باللفظ: الصوت المشتمل على بعض الحروف، سواء دلّ على معنًى : كزيد، أم لم يدل كديز ، مقلوب زيد» [5].

[1] ابن يعيش ، شرح المفصل ، المرجع السابق ، ص 19.

[2] المرجع نفسه ،ص 19 .

[3] المرجع نفسه ، ص19.

[4] خالد الأزهري ، شرح الأزهرية في علم العربية ، المطبعة الكبرى، ببولاق ، القاهرة ،(د، ت)ص 3

[5] ابن هشام ، شرح قطر الندى ويل الصدى ، المرجع السابق، ص11.

المبحث الثاني : الكلام عند القدماء

أوّلا: مصدر التقسيم الثّلاثي

إنّ للنحو العربي نظريات نحويّة كثيرة من بينها : نظرية أقسام الكلام ونقصد بها الأقسام الثلاثة : الإسم ، والفعل ، والحرف ، وهذه الأخيرة اختلفت حولها الآراء ، فيما يخصّ مصدر تقسيمها ، وإلى من تعود جذور ظهورها ، فنتج عن ذلك صراع ونقاش واسع بين الدارسين المحدثين، فبعضهم يرى أن التقسيم الثلاثي هو تقسيم عربي ، والبعض الآخر يخالفهم ، ويحتجّ على أنّه تقسيم يوناني أي مأخوذ من عند أرسطو[1] .

إنّ البحث في هذه المسألة ليس بالأمر السّهل لأنّه موضوع ذا أهميّة كبيرة في دراسة النحو وفي كلّ اللغات لذا يجب العودة إلى أمّهات الكتب القديمة كي نكتشف حقيقة هذا التقسيم

ومن هنا نتساءل: هل التقسيم الثلاثي اجتهاد من عند النّحاة أو هو مأخوذ من تقسيم أرسطو؟

ولحلّ هذه الإشكالية لابدّ أن نبدأ بالفرضية التي تنصّ على وجود علاقة بينهما بدليل وجود مصطلحات ومفاهيم نحوية ذات أصل أرسطي، ومن بينها: القسمة الثلاثية للكلم ، حيث ثبت حسب الدراسات التاريخية أن طبيعة العلاقة بين النحو العربي والمنطق الأرسطي بنيت على فكرة مفادها:

« أنّه لما تعرّض المنطق الأرسطي لمهاجمة النحاة المتكلمين ، والفقهاء عند نهاية القرن الثاني الهجري ، ربّما عمد المناطق إلى معالجة العلاقة بين النحو العربي ، والمنطق ضمن محاولة عامّة لترسيخ هذا العلم في الثقافة العربية الإسلامية » [2] .

[1] ينظر: عبده الراجحي ، دروس في المذاهب النحوية ،دار النهضة العربية ، بيروت ،1998، ص 15.

[2] الأزهر ريحاني ، النحو العربي والمنطق الأرسطي ، إتحاد الكتاب الجزائريين ، الجزائر ،2005م ، ص173 .

ومن الأدلّة التي تأكّد ذلك أنّ "جالينوس" علم العرب المبادئ المعرفية الأمبيرية [1] ، من أجل ممارسة العلم في ذلك الوقت فهذا إن دل على شيء ، فإنّه يدلّ على أن العالمان النحويّان : الخليل ، و سيبويه استعملا في مجالهما نفس المبادئ لوصف وتحليل اللغة العربية .

وعليه إن سيبويه أخذ هذه المعرفة بطريقة مباشرة من أصحاب الثقافة اليونانية الذين يُعتبرون المترجمون الأوائل ، والسبب في ذلك أن هذه المعرفة لم تكن مترجمة في أيّام سيبويه التي عاشها [2].

وفي هذا المقام لا بدّ أن نذكر أراء المستشرقين القائلين بقضية التأثر بين النحو والمنطق لتتضح هذه المسألة أكثر:

آراء بعض المستشرقين:

ينطلق المستشرقون في زعمهم أن النحو مأخوذ من المنطق من مسلمة مفادها:« نحو أي لغة من اللّغات يعتمد على المنطق وأن قوانين اللغة، و قوانين العقل (المنطق) هي واحدة وبالتالي ترسّخت منذ1660»[3] .

فمن خلال هذا يتبيّن أنّهم يأكّدون على قضية التأثر بين النحو والمنطق ، وأوّل مستشرق قال بهذا هو الفيلسوف "ماركس" الذي جاء بنظرية حاول فيها شرح مدى تأثّر النحو بالمنطق وهي موجودة في كتابه"تاريخ صناعة النحو السّرياني" ، حيث قال : «لم يحتج النحاة العرب إلى تعليم لغتهم الأشخاص الذين لم يكونوا يعرفونها بل تحتمّ عليهم أن يشرحوا للمسلمين كتابات المؤلّفين الأوائل ، ممّا يعني أن الحاجة الأكثر إلحاحًا كانت كتابة النحو ، حيث أنّ الإشتقاق كان معروفا آنذاك ، فإنّهم اهتموا بشرح الكلمات المهملة والتحليل المنطقي للجمل والوسيلة الضرورية لذلك كانت معرفة أجزاء الكلام التي عددها سبعة ، كما حدّدها النّحاة

[1] الأمبيرية :نزعة أو طريقة في ممارسة العلم أسّسها في حوالي سنة250 ق.م الفيزيائي اليونان philinos of kos، ضدا النزعة التنظيرية العقلية والدوغماتية التي كانت تحكم العلم آنذاك ، نقلاً عن : الأزهر ريحاني ، النحو العربي والمنطق الأرسطي ،المرجع السابق،ص38.

[2] ينظر : المرجع نفسه، ص39،40.

[3] المرجع نفسه ، ص78.

اليونان وبمساعدة هذه الأقسام كان يمكن تمييز أداة التعريف ، الصفة ...، وغيرها غير أن العرب لم يعرفوا هذا التقسيم، واقتصروا على تمييز ثلاثة أجزاء في الكلام فقط»[1] .

فهو ينفي دور العرب في معرفتهم لهذا التّقسيم وأنّهم استنتجوه وأخذوه من المؤلّفين اليونانيين بواسطة الشرح.

وفي نظر"الفارابي" كذلك أنّ هناك تناسب بين النّحو والمنطق و يظهر هذا في قوله: «وهذه الصّناعة تناسب صناعة النّحو : ذلك أن نسبة صناعة المنطق إلى العقل ، والمعقولات كنسبة صناعة النحو إلى اللسان و الألفاظ ، فكل ما يعطينا علم النحو من القوانين في الألفاظ فإن علم المنطق يعطينا نظائرها في المعقولات»[2] .

فنفهم أنه ينسب علم النحو إلى علم المنطق وهذا لأنّ النحو يمدّنا بقوانين خاصّة بالألفاظ وهي موجودة في علم المنطق من خلال المعقولات .

وأما" دي بور" فيذهب إلى أن:« النّحو تأثر بالنحو الفارسي ، ويزعم أن ابن المقفع كان صديق للخليل ابن أحمد الفراهيدي ، ولهذا يسرّ للعرب الإطّلاع على ما كان في اللّغة الفهلوية من دراسات وأبحاث لغوية ، ومنطقية وعلى هذا حصرت الجمل في خمسة أنواع أوثمانية أو تسعة كما حصرت أقسام الكلمة الثلاثة : الإسم ، والفعل ، والحرف» [3].

ومن هذا نفهم أن منطق أرسطو أثر في علوم اللسان ، والدليل في هذا وجود السّريان، والفرس قبل العصر الإسلامي ، فهم من درسوا كتاب "العبارة" المؤلف من طرف أرسطو مع وجود بعض الإضافات من بعض الفلاسفة الدّارسين له [4].

فهذا يدلّ على أن للثقافة اليونانية فضل كبير في ظهور النحو عند العرب ، بحجة أن بعض النحويين وظّفوا القياس والبرهان في كتبهم.

---

[1] الأزهر ريحاني ، النحو العربي والمنطق الأرسطي ، المرجع السابق ، ص 33

[2] الفارابي ، إحصاء العلوم ، مركز الإنماء القومي ، بناية الفاخوري ، لبنان ، 1991 ،ص13 .

[3] دي بور ، تاريخ الفلسفة في الإسلام نقله إلى العربية وعلّق عليه : محمد عبد الهادي أبورزيده، دار النهضة العربية ،(د،ط) ، بيروت (د،ت) ص 58.

[4] ينظر: المرجع نفسه ، ص58.

بالإضافة إلى هذه الأقوال فهناك بعض النّحاة العرب يوافقون رأي المستشرقين بمسألة تأثر بأن النحاة استنبطوا مصطلحات نحوية يونانية وأسندوها لنحوهم وهذا كالقسمة الثلاثية التي اعتمدها سيبويه ونذكر من بين هؤلاء : المناظرة الشهيرة التي قامت بين السيرفي ومتى بن يونس و التي تضمّنت أن للمنطق فضل كبير على النحو ، وهذا يتجلى من خلال قول السير في:
« والنحو منطق ولكنّه مسلوخ من العربية ، والمنطق نحو ولكنّه مفهوم باللّغة وإنّما الخلاف بين اللفظ والمعنى أن اللفظ طبيعي والمعنى عقلي ..فقال له متى: يكفيني من لغتكم هذه الإسم والفعل والحرف ، فإنّي أتبلغ بهذا القدر إلى أغراض قد هذبتها لي اليونان »[1].
فيتبيّن من خلال قوله أنه يعترف بفضل المنطق على النحو العربي.

ومن أشدّ القائلين بهذه القضية النحوي الفلسفي"إبراهيم مدكور"« الذي قام ببحث نشره في مجلّة الأزهر بعنوان "منطق أرسطو والنحو العربي" حيث ذهب فيه إلى تأثّر النحو بالمنطق الأرسطي وذلك من جانبين أحدهما : موضوعي، والآخر منهجي ، فمثل للموضوعي أن الكلمة عند أرسطو مقسّمة في كتابه" العبارة" إلى (إسم، وفعل) وأشار في كتاب آخر له إلى قسم ثالث وهو : الأداة ، وفي المقابل من هذا إذا إنتقلنا إلى كتاب "سيبويه" نجده يبدأ بتقسيم الكلمة إلى (إسم، وفعل، وحرف) ويعرّفها تعريفًا يشبه من بعض النّواحي التعريف الذي جاء به أرسطو، وأمّا مقصوده من التأثير المنهجي أي اهتمام العرب بالقياس النحوي،والبحث عن أركانه كما رآه في مبدأ العلّة الذي له شأن في النحو العربي ، وفي المنطق الأرسطي، وكذلك في نظرية العامل التي لجأ إليها النحاة المجدّدون فهي وليدة مبدأ العلية الفلسفي »[2].
فهو يوضّح أن النحو العربي تأثر بالمنطق من خلال جانبين : الجانب الموضوعي وهذا من خلال التقسيم الثلاثي الموجود في كتب أرسطو ، والجانب المنهجي وجود تأثير واضح من

[1] أبي حيّان التوحيدي ، الإمتاع والمؤانسة ، اعتنى به :هيثم خليفة الطعيمي ، المكتبة العصرية ، (د،ط)، صيدا، 1432هـ/2011م ج:1 ص93.

[2] إبراهيم مدكور ، منطق أرسطو والنحو العربي ، مجلة الأزهر ، مج :23،1371هـ ،ج9،10،نقلاً عن :أحمد مختار ، البحث اللغوي عند العرب ، عالم الكتب ،ط6،القاهرة ،1988،ص 351.

خلال اعتماد العرب القياس النحوي وعلى مبدأ العلّة كالزجاجي الذي ألف كتابًا بعنوان "الإيضاح في علل النحو".

وهكذا اشتهرت علاقة النحو بالمنطق، وبأنّ التقسيم الثلاثي مأخوذ من الفلسفة اليونانية وبذلك اعتبروا تقسيم السيبويه للكلم هو تقسيم عقلي ينطبق على كلّ اللّغات ، ومن هؤلاء نذكر ابن الخبّاز الذي قال : « ولا يختصّ انحصار الكلمة في الأنواع الثلاثة بلغة العرب ، لأنّ الدليل الذي دلّ على الإنحصار في الثلاثة عقلي ، والأمور العقلية، لا تختلف باختلاف اللّغات»[1] .

وأمّا "المبرّد" فعمّم القسمة الثلاثية بقوله : «الكلام كلّه إسم، وفعل ، وحرف ، جاء لمعنى لا يخلو منه الكلام عربيًا كان أو أعجميّاً من هذه الثلاثة»[2] إنّ قوله هذا مبالغ فيه لأنّه يجعل الكلام كلّيًا عند كل اللّغات ، فلكل لغة مستوياتها وقواعدها ،ويخالفه الرأي "محمود السّعران" الذي يبيّن أنّ «الدراسات اللغوية الحديثة ترى أن هذا التقسيم لا يتّصف بصفة "العموم" وترى أنّ المرجع في تقسيم الكلمة هو اللغة موضوع الدرس فقد لا يصدق على أخرى ، أي أن تقسيم الكلمة ينبغي أن تحدده طبيعة الإستعمال اللّغوي في كلّ لغة لا أنْ نبدأ درس لغة من اللّغات بالبحث عمّا فيها من إسم وفعل ، وحرف » [3] .

فحسب هذا القول إنّ محمود السّعران ينفي صفة العموم التي أوردها المبرّد في قوله ، وهذا لأنّ الدراسات الحديثة أثبتت أن تقسيم الكلمة مرجعه هو اللغة.

وخلاصة القول ممّا سبق أن هذه القضيّة نتجت من زعم بعض النحاة العرب أن النحو عقلي ولهذا هو مأخوذ من أصل أرسطي

[1] ابن هشام ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، المرجع السابق ، ص11.

[2] المبرّد ، المقتضب ، تح : محمد عبد الخالق عظيمة ، ط3 ، القاهرة ،1415 هـ/1994م ،ج:1ص 141.

[3] محمود السّعران ، علم اللّغة ، دار النهضة العربية ،(د،ط) ، بيروت، (د،ت) ، ص38.

دفاع النحاة العرب عن أصل التقسيم الثلاثي :

رفض بعض النّحاة المحدثين قضية تأثر النحو العربي بالفلسفة اليونانية، فاجتهدوا لدحض ومعارضة كل من يزعم أن تقسيم سيبويه هو تقسيم أرسطو ، ومن حججهم :أن بداية النحو العربي في أصله «كما رُوِي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه ألقى صحيفة إلى أبي الأسود الدؤلي –إن صحت–فيها الكلام كله ثلاثة أشياء ، إسم ، وفعل ، وحرف»[1].

وبالإضافة إلى هذا فهناك مجموعة من الكتب النحوية القديمة تنصّ على أصالة التقسيم الثلاثي بأنه من إنشاء النحاة العرب ومنها : كتاب سيبويه (ت180هـ) الّذي أفرد فيه بابًا تحت عنوان : "هذا باب علم ما الكلم من العربية"[2]حيث قصد بالكلم الثلاثة أقسام ، فلم يقل الكلام لأنّ معناه: الطلب ، الإستخبار ، فاستقرّ هذا الموضوع عند من جاء بعده من النحاة كابن مالك و شرّاحه ..وغيرهم .

وعليه فإنّ تقسيم الكلام إلى إسم ، وفعل ، وحرف ، جاء به سيبويه واتّبعه غيره، ولردّ على من قالوا بتأثّر النحو بالمنطق ، وأن التقسيم أرسطي نستحضر قول "محمد ياسين" الذي ردّ على من يعتقد أن ابن المقفع هو الطريق التي جعلت النحو يتأثّر بالمنطق بقوله : «فهذا باطل من جهتين : الأولى : صداقة ابن المقفع للخليل ، والثانية: : ترجمته لمنطق أرسطو ، فالصداقة تلك لم تثبت ولم تصح ، والمصادر تشير إلى ما يشعر بغير ذلك ، إذ تورد خبر رغبة ابن المقفّع بلقاء الخليل وحدوث هذا اللقاء مرة واحدة ، ولم يتكرّر كما يبدو ، وترجمة ابن المقفّع لمنطق أرسطو لم تثبت أيضًا» [3].

فصاحب القول يؤكّد وينفي أن يكون ابن المقفّع سببا في حدوث إتّصال بين النحو والمنطق.

---

[1] حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي ، المرجع السابق ، ص109.

[2] سيبويه ، الكتاب ، تح : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة،1408هـ/1988م ، ج:1، ص12.

[3] محمد حسين آل ياسين ، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث ، دار مكتبة الحياة ، ط1، بيروت ، لبنان 1400هـ/1980م، ص93.

ولتأكيد مدى أصالة التقسيم الثّلاثي الذي جاء به سيبويه سنعرض الفرق بين تقسيمه وتقسيم أرسطو فيما يلي:[1]

-إنّ أرسطو يعرّف الإسم بأنّه صوت يدل على دلالة عرفية على معنى ، ولا يدل على زمن ومثّل له بـ: فرس ، إنسان .

أمّا سيبويه في تعريفه للإسم اكتفى بالتمثيل فقط في قوله :
«فالإسم ، رجل ، وفرس، وحائط »[2].

وعليه فما تناوله أرسطو بالنسبة لتعريفه الإسم لم يرد عند النّحاة الأوائل ، ففي القرن الثالث صرّح المبرّد بدلالة الإسم على معنى ، حيث قال :« أمّا الأسماء فما كان وقعًا على معنى نحو: رجل ، فرس ، وزيد، وعمرو ..وتعتبر الأسماء بواحدة كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو إسم وإن امتنع من ذلك فليس إسم»[3] .

وهذا يدلّ على أن السيبويه لم يأخذ من أرسطو تقسيم الكلمة لأنّه ومن بعده تناولوا الإسم باستعمال المنهج الوصفي ،مخالفين تعريف أرسطو للإسم .

وبالنسبة للفعل فهو عند أرسطو« يدل على معنى كما يحمل فكرة الزمن ، ولا يدلّ جزء منه على معنى مستقل»[4] .

[1] عبده الرّاجحي ، النحو العربي والدرس الحديث ، المرجع السابق ، ص91.
[2] سيبويه ، الكتاب ، المصدر السابق ، ج:1، ص12.
[3] المبرّد ، المقتضب ، المصدر السابق ، ج:1، ص141.
[4] المرجع السّابق ، ص95.

فنلاحظ أنّه يقصر الفعل على الزمن الحالي، والفعل في الماضي أو المستقبل لا يسمّى فعلاً بل هو زمن للفعل [1]، وهنا يتضح الخلاف بينه وبين السيبويه، حيث يقول: « أمّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ، ولما يكون ، ولما يقع»[2] .فالإختلاف بين القولين يكمن في أنّ السيبويه جعل الفعل عبارة عن صيغ مأخوذة من المصادر العربية ، كما أنّه لم يقصر الزمن الحاضر لأنّ دلالة الفعل تقترن بزمان[3].

وعلى هذا نستطيع القول بأنّ سيبويه لم يأخذ تعريف الفعل من أرسطو.

وأمّا القسم الثالث والأخير من أقسام الكلمة فسمّاه أرسطو بـ"الرابطة" ، كما يعتبره صوة بلا معنى ، وفي هذا المقام يجب أن نشير إلى أن أرسطو لم يذكر في تصنيفه هذا التقسيم حيث نجد هذا القسم ورد عنده عند ما كان يتحدث في كتابه"الشعر" عن صنعة الإلقاء و أربابها فقرّر بذلك أن الأجزاء التي تكوّن العبارة بوجه عام هي: الحرف ، المقطع ، الرباط ، الإسم الفعل ، التعريف ، والكلام.[4]

وأمّا سيبويه فيعرّف القسم الثالث"بالحرف" ، ومثل له بـ:حروف العطف ،والإستقبال ،القسم وهذا يظهر في قوله : « الكلام إسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى ليس بإسم ولا فعل»[5] .

فالإختلاف بين أرسطو وسيبويه واضح لأنّ الأوّل أطلق على القسم الثالث بالرابطة وأمّا الثاني فأطلق عليه بالحرف .

فحسب هذه الدراسة التي تمثلت في المقارنة بين التقسيم الأرسطي ، والتقسيم العربي ثبت «أنّ نسبة التقسيم الثلاثي للكلم إلى أرسطو يوجد فيها نصيب كبير من البعد عن الحقيقة»[6]فلا يمكن القول بالتأثر ، وإنما الحدود الأرسطية تسلّلت إلى النحو فزعموا ذلك .

---

[1] ينظر : عبده الراجحي ، النحو العربي والدرس الحديث ، المرجع السابق ، ص95.

[2] سيبويه، الكتاب، المصدر السابق ، ص12.

[3] ينظر : المرجع السابق ،ص97.

[4] ينظر: المرجع نفسه، ص97.

[5] المصدر السابق ، ص12.

[6] المرجع السابق ، ص98.

وعليه يمكن القول :حتى ولو وجد تأثر بين النحو والمنطق لأن العرب درسوا نحو لغات أخرى ،ودرسوا فلسفاتهم فهذا لا يكفي لدلالة على تأثرهم بهم ، حيث يقول "محمد ياسين": «ولو تتبّع الدارس المتفحص أثر العرب في الدراسات اللغوية الأجنبية لعجب من مزاعم هؤلاء في تأثرهم بالهنود ، واليونان ، والسّريان ، وغيرهم ولا طمأن إلى بطلان هذه الدعوى وتعسّفها بحق العرب»[1].

يعني أن العرب لم يتأثروا بغيرهم بالعكس ، وحتى وإن وجد بعض التأثير ، فهو لم يُصب ما جاء به "سيبويه" لأنّه حصل بعده.

فنستنتج ممّا سبق أنّ القسمة الثلاثية أصيلة عربية في مستوياتها ومناهجها .

ثانيًا: أراء بعض النحاة في تقسيم الكلام:

إنّ اهتمام القدماء بموضوع أقسام الكلام جعلهم يجتهدون في دراستهم بالبحث عن تقسيم مناسب للكلم، فاتفقوا على أن الكلمة في العربية هي ثلاثة أقسام : الإسم ، والفعل والحرف ومن هؤلاء نذكر : « سيبويه، الفارسي ، السيوطي، ابن الأنباري ، ابن فارس ، ابن مالك الزمخشري ، الرضيّ ،..وغيرهم » [2] .

استقرّ النحاة على هذا التقسيم الثلاثي ، إلى أن ظهر خلاف حول حصر الكلم في ثلاثة أقسام فبعضهم يضيف قسما رابعا للإسم والفعل والحرف، وهو: إسم الفعل والذي يسمّى الخالفة، ممّا أدّى إلى كسر التقسيم الذي فرضه النحاة فنتج عن ذلك اضطراب وحيرة شغلت عقول القدماء بإعادة النظر لهذا التقسيم [3].

[1] محمد حسين آل ياسين ، الدراسات اللغوية عند العرب ، المرجع السابق ، ص94.

[2] فاضل مصطفى ساقي ، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، تقديم : تمام حسّان ،مكتبة الخانجي،(د،ط)،القاهرة،1397هـ/1977م، ص 33-34.

[3] ينظر : المرجع نفسه ، ص34.

ومن المؤّيدين لوجود قسم رابع لأقسام الكلام نذكر ابن فلاح الذي يقول :«واعلم أن القسمة تقتضي قسما رابعا وذلك أنّ الإسم يخبر به وعنه .، ونقيضه الحرف لا يخبر به ولا عنه والفعل يخبر به لا عنه ونقيضه يخبر عنه لا به »[1].

يعني ضرورة إضافة "إسم الفعل" إلى كل من (الإسم، والفعل ، والحرف) .

فتصدّى له بعض النّحاة وأخذوا يدافعون عن تقسيمهم ويرفضون القسم الربع ،كابن الأنباري (ت577هـ)الذي قال: « فإن قيل لم قلتم إن أقسام الكلام ثلاثة لا رابع لها ؟ قيل : لأنا وجدنا هذه الأقسام الثلاثة يعبّر بها عن جميع ما يخطر بالبال ، ويتوهم في الخيال ، ولو كان هاهنا قسم رابع لبقي في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه بإزاء ما سقط ...فلمّا عبّر بهذه الأقسام عن جميع الأشياء دلّ أنّه ليس إلاّ هذه الأقسام الثلاثة »[2].

فهو يقدّم تعليلاً واضحاً على ضرورة التقسيم الثلاثي نافيًا بذلك القسم الرابع ، مقلّدًا شيوخه بحجّة أن التقسيم وجدناه هكذا فيبقى دون زيادة عليه.

ثالثا: إختلاف النحاة في تعريف الإسم والفعل والحرف:

عمل النحاة على استقراء كلام العرب فوجدوا أن الكلام لا يخرج عن هذه الأقسام الثلاثة الإسم ، والفعل ، والحرف إلا أنهم اختلفوا في وضع تحديد جامع مانع لكل قسم، وفي مايلي سنعرض بعض التعاريف التي وضعوها:

[1] ابن فلاح ، المغنّي في النحو، تح :عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد السعدي ، دار الشؤون الثقافية العامة أفاق عربية،ط1، 1999،ج1 ص 80-81.

[2] ابن الأنباري ، أسرار العربية ، المصدر السابق ، ص 3-4.

الإسم و علاماته:

عرّف الإسم عند النحويّن بتعاريف مختلفة ، فكل عالم نحوي وله نظرة خاصة نحوه ومنهم"السيبويه" (ت180 م) الذي يقول « فالإسم رجل ، وفرس ، وحائط »[1]

فهو لم يعطي للإسم تعريفا ، وإنما اكتفى بالتمثيل له، كما يقول ابن فارس : « وهذا عندنا تمثيل ، وما أراد سيبويه به هو التحديد» [2]،وذكر أن سيبويه قال :«الإسم هو المحدث عنه »[3]

وعليه إنّ تمثيله للإسم يعتبر من العلامات الشكلية.

وبالنسبة للتعريف الثاني ففيه اعتمد على المعنى الوظيفي له، وفي هذا اعترض عليه جماعة من الناس بأن "كيف" التي اعتبرها إسمًا لا يجوز أن يحدث عنها ، ولا بد أن تندرج مع أمثالها تحت قسم آخر من أقسام الكلم من أجل أن يصحّ ما قاله [4].

ومن الذين عرّفوا الإسم كذلك نذكر الفارسي (ت377هـ) الذي قال « ما جاز الإخبار عنه من الكلم فهو إسم » [5] ، وهو يقول : « و الإسم الدّال على معنى غير عين ، نحو :العلم والجهل في هذا الإعتبار كالإسم الدال على عين ، تقول : العلم حسنٌ فبهذا يكون حسنٌ خبر عن العلم »[6] .

فمن خلال ما سبق نجده يراعي المعنى الوظيفي في تحديده للإسم ، كما أنه يدرج المصادر مع الأسماء ، ومع هذا لم يهمل الجانب الشكلي للإسم، وإنّما وضع له علامات يعرف بها ، فقال ومن صفات الإسم : « جواز دخول الألف واللاّم عليه ،وإلحاق التنوين له »[7] .

وعليه فالفارسي يحصر الإسم بما جاز الإخبار عنه ، كما يشير إلى أن علاماته تنحصر في قبوله (ال) المعرّفة وإلحاق التنوين له[1]بمعنى كل لفظ أدخلنا عليه (ال) فهو إسم عنده .

---

[1] سيبويه ، الكتاب ، المصدر السابق ، ج:1 ، ص 12.

[2] ابن فارس ، الصاحبي ، علق عليه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، ط:1 ،بيروت ، لبنان 1418 هـ،1997م،ص48.

[3] المصدر نفسه ، ص48.

[4] ينظر : فاضل مصطفى ساقي ، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، المرجع السابق ، ص35

[5] أبو علي الفارسي ، الإيضاح العضدي ، تح: حسن شاذلي، فرهود، كلية الأداب ،ط1، الرياض ،1969/1389م، ج:1، ص6.

[6] المصدر نفسه ،ص6.

[7] المصدر نفسه ،ص 6.

ومن النّحاة الذين اهتموا بالمعنى الوظيفي، والشكلي في تحديدهم لمعنى الإسم نذكر "الزمخشري" الذي قال : « الإسم هو مادلّ على معنى في نفسه دلالة مجرّدة عن الإقتران» [2].
ومن خلال قوله ثبت أنه يعتمد على المعنى الوظيفي للإسم وبالنسبة لعلاماته فهي عنده :جواز الإسناد إليه، ودخول حرف التعريف ، والجرّ ، والتنوين ، والإضافة فهو يقصد بالتعريف : الألف واللاّم غير الموصول ويقصد بالتنوين أي تنوين التمكين ، وأمّا الإضافة فيعني بها أن يكون مضافًا [3].

وعرّفه ابن مالك بقوله : « الإسم كلمة يسند ما لمعناها إلى نفسها أو نظيرها» [4].
وشرح قوله هذا أن : الإسناد هو تعليق خبر بمخبر عنه :فإذا كان باعتبار المعنى اختصّ بالأسماء ، فيقال عنه وضعي حقيقي ، مثل :زيد فاضل ، وإن كان مجرد اللفظ صلح للإسم وللفعل ، وللحرف ، فهنا جعل الأسماء لا تقبل الإسناد باعتبار المعنى كأسماء الأفعال[5] وعليه فإنّ الإسم عنده يكون مسند إليه باعتبار المعنى .
وأمّا علامات الإسم عنده فهي: « النّداء التنوين ، التعريف ، وصلاحيته بلا تأويل لإخبار عنه أو إضافة إليه، أو عود ضمير عليه، أو إبدال إسم صريح منه ، وبالإخبارية مع مباشرة الفعل وبموافقة ثابت الإسمية في لفظة ومعناه دون معارض ، وهو لعين أو معنى ، إسمًا أووصفًا»[6].
فمن خلال وضعه العلامات الشكلية للإسم يذكر أن الإسم هو غير الصفة وذلك في عبارة (إسما أو وصفاً).

---

[1] ينظر: المرجع السابق ، ص43.
[2] الزمخشري ، المفصّل في علم العربية ، المصدر السابق ، ص 33.
[3] ينظر : المصدر نفسه ، ص33.
[4] ابن مالك ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، المصدر السابق ، ص03.
[5] ينظر : ابن مالك ، شرح التسهيل ، المصدر السابق ، ص9.
[6] المصدر السابق ، ص3-4.

الفعل و علاماته:

إنّ النّحاة في دراستهم لحدّ الفعل لم يستطيعوا أن يتوصلوا إلى تعريف جامع مانع حيث اختلفوا فيها بينهم ، ولكنه اختلاف أقل من الذي وجد في الإسم ،فالسيبويه يقول: « وأمّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع ، فأمّا بناء ما مضى فذهب وسمع ومكث وحمد ، وأمّا بناء ما لم يقع فإنّه قولك آمرًا :اذهب ، واقتل ، وضرب ، ومخبرًا :يَقْتُلُ ، ويذهب ويضربُ ويُقْتُلُ ويُضربُ وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن » [1].

كما اعتمد "الزمخشري "في وضعه لحدّ الفعل الوظائف الصّرفية وهذا نجده في قوله: « الفعل ما دلّ على اقتران حدث بزمان»[2] فهو يربط الفعل بالزمن وهنا تظهر دلالته على الوظائف الصرفية التي تميز الفعل عن غيره وأمّا علامات الفعل عنده فهي: «صحّة دخول "قد"، وحرفي الإستقبال و الجوازم ، ولحوق المتصل البارز من الضمائر ، وتاء التأنيث الساكنة »[3] .

وبهذا اهتم "الزمخشري" بالمعنى الوظيفي كما لم يهمل المعنى الشكلي للفعل بوضع علامات خاصّة به تميّزه عن غيره من الأقسام ، ولكن رغم ذلك فإنّ هناك كلمات يعتبرها النحاة أفعالا و لا تقبل هذه العلامات ، فلا بد أن تخرج من طائفة الأفعال ليصحّ القول بهذا [4].

وأمّا الفعل عند "الفارسي"هو: «كل لفظة دلّت على معنى مقترن بزمان محصل ، قيل ما أسند إلى غيره ، ولم يسند إليه غيره» [5] . فهو يربطه بالحدث والزمن ويؤكّد على ضرورة جعل الفعل مسند لا مسند إليه، ونستنتج من كل ما سبق فيما يخصّ الفعل أن اختلاف النحاة لم

---

[1] سيبويه ، الكتاب ، المصدر السابق ، ج:1، ص12.

[2] الزمخشري ، المفصل في علم العربية ، المصدر السابق ،ص 243

[3] المصدر نفسه ، ص243.

[4] ينظر :فاضل مصطفى ساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ،المرجع السابق،ص74.

[5] أبو علي الفارسي ، الإيضاح العضدي ، المصدر السابق ،ص7.

يقتصر فقط على الإسم وإنما بلغ حتى الفعل لذلك لجأوا إلى وضع علامات تميّزه عن غيره وهي الحدث والزمن .

الحرف وعلاماته:

كما أشارنا سابقا إلى أن النحاة اختلفوا فيما بينهم في وضع حد للإسم والفعل ، فكذلك حدث خلاف في تعريفهم للحرف ، ولكنه اختلاف أقل من الذي وجد في القسمين السابقين وعلى هذا سنعرض بعضا من أقوال النحاة :

فالحرف عند السيبويه: «هو ماجاء لمعنى ليس بإسم و لافعل»[1] فمعنى الحرف يختلف عن معنى الإسم والفعل.

وتبعه في هذا القول "الفارسي" بقوله: «والحرف ما جاء لمعنى ليس بإسم و لا فعل نحو لام الجر وبائه ، وهل ، وقد ، وثم ، وسوف ،وحتى وأما» [2].

إنّ المقصود لمعنى ليس بإسم و لا فعل ، مثل :هل قام زيد هذا كلام به استفهام ونلاحظ أن معنى الإستفهام ليس هو معنى الإسم" زيد"[3].

وذكر "الزمخشري"في قوله أن: «الحرف يدلّ على معنى في غيره ومن ثم لم ينفك من إسم أوفعل يصحبه ، إلاّ في مواضع مخصوصة حذف فيها الفعل واقتصر على الحرف» [4] .

فهو يجعل معنى الحرف يرتبط بمعنى الإسم والفعل على عكس قول السيبويه ومعنى هذا إذا قلنا : قام زيد فنفهم منه أنه كلام يدل على الخبر ، وإذا أضفنا له حرف الإستفهام هل يصبح لا يحتمل الصدق ولا الكذب فنقول : هل قام زيد؟ وبهذا دلّت هل على معنى الإستفهام ودلّت في غيرها وهو "قيام زيد"[5].

---

[1] سيبويه ، الكتاب ، المصدر السابق ، ص12

[2] الفارسي ، الإيضاح العضدي ، المصدر السابق ، ص8.

[3] ينظر: ابن الخشاب ، المرتجل في شرح الجمل ، تح :علي حيدر، (د،ط)، 1392هـ/1972م ،ص23.

[4] الزمخشري ، المفصل في علم العربية ،المصدر السابق ، ص287.

[5] ينظر : المصدر السابق ، ص23.

فمن خلال قول الزمخشري يظهر أنه أدرك المعنى الذي يؤديه الحرف ووظيفته في ربط الأجزاء المختلفة من الجملة ، ولهذا أضاف في تعريفه للحرف عبارة :"ومن ثم لم ينفك من إسم أوفعل يصحبه "[1].وتابعه ابن هشام أن «الحرف مادل على معنى في غيره»[2]فنلاحظ من خلال كل هذه الأقوال أنّها تدور في نفس الدلالة التي وضعوها للحرف

وفي الأخير فرغم المجهودات التي قام بها النحاة من أجل التوصّل إلى تقسيم مناسب للكلم إلاّ أنّهم انتقدوا بسبب الإضطراب الذي أصابهم عند تقسيم الكلمة "فالبطليوسي" (ت521هـ) ينتقد: سيبويه بأنه أخطئ في تحديده للفعل والحرف بقوله:

« فإنّه حدّد الفعل والحرف ولم يحدّد الإسم ، وكأنه جعل تعريته من حدّ الفعل وحد الحرف حدّا له وكأنّه رأى ما في تحديده من الإشكال الذي أوجب اضطراب كلام العلماء فيه فالأشبه عندي أنّه جعل تعريته من الحدّ حدا له»[3].

وعليه فالبطليوسي يرى أن ما وضعه النحاة كحد للإسم لا يصحّ أن يكون حدودًا فهو يقول:« وإنّما هو رسم وتقريب ، لأن شرط الحد أن يستغرق المحدود وهذه الأقوال كلها لا تستغرقه إلاّ أن بعضها أقرب لتحديد»[4] .

فاستخلص أنّ حدّ الإسم هوأن يقال:«الإسم كلمة تدل على معنى في نفسها مفرد غير مقترن بزمان محصل يمكن أن يفهم نفسه؛لأن حكم الحد أن يكون مركبا من جنس الشيء الذي يشاركه فيه غيره، ومن فصوله التي ينفصل بها عن كل ما يقع تحت ذلك الجنس»[5] .

فهو يشرح معنى الإسم كما جعله يتميّز عن الفعل والحرف .

---

[1] ينظر: فاضل مصطفى ساقي ، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، المرجع السابق ، ص88.

[2] ابن هشام ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، المرجع السابق ، ص12.

[3] البطليوسي ،الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، تح :سعيد عبد الكريم سعودي ، (د،ط) ،(د،ت) ، ص65-66.

[4] المصدر نفسه ، ص62.

[5] المصدر نفسه ، ص64.

خلاصة:

نخلص مما سبق أن علماء اللغة العربية القدماء و المحدثين قاموا بدراسة مفهوم الكلام، فتبين لهم وجود علاقة بين الكلام و الكلم و الكلمة و اللفظ و القول، وهذا لدلالتها على معنى واحد وهو التكلم، التلفظ، النطق، القول، وأما الفرق فيكمن في أن الكلام هو لفظ مركب يشترط الإفادة، وأما الكلم فهو مركب يشترط المفيد وغير المفيد، ثم قسموه إلى ثلاثة أقسام :(الإسم، الفعل، الحرف)، فحدث صراع حول هذا التقسيم ، فهناك من المحدثين (عرب ومستشرقين) شككوا في أصالته على أنه ذو أصل أرسطي بحجة أن أرسطو أول من قسم الكلام فرفض بعض العرب ذلك و دافعوا عن هذه القسمة مستعينين بالدراسات التاريخية القديمة وذلك بإجراء دراسة مقارنة بين تقسيم أرسطو و تقسيم سيبويه فاستنتجوا أنها قسمة عربية من إنشاء العرب.

و من جهة أخرى اختلف النحاة في وضع حد جامع مانع لأقسام الكلام ما جعلهم يدورون في فلك واحد، فاستعانوا بالعلامات للتفريق بين الأقسام، فلم ينجح تقسيمهم و لم يسلم من النقد.

الفصل الثاني: الكلام عند المحدثين.

المبحث الأول: أراء بعض المحدثين في تقسيم الكلام.

المبحث الثاني: تقسيم الكلام عند تمّام حسّان

المبحث الثالث: نماذج تطبيقية عن مميزات الضمير عند تمّام حسّان.

المبحث الأول: أراء بعض المحدثين في تقسيم الكلام.

أولا: أقسام الكلام عند إبراهيم أنيس.

إعتنى الباحثون المحدثون بموضوع الكلمة فوضعوا لها تعريفات متعددة من بينهم نذكر" إبراهيم أنيس" الذي يرى أن الكلمة في الحقيقة جزء من الكلام تتألف أحيانا من مقطع واحد أو عدة مقاطع، وهي وثيقة الإتصال ببعضها البعض[1]،فدراسته للكلمة جعلته ينتقد تقسيم النحاة القدماء،(إسم، فعل، حرف) بحجة أنهم اتبعوا الفلاسفة و أهل المنطق و هذا في قوله: «قنع اللغويون القدماء بذلك التقسيم الثلاثي من إسم و فعل و حرف متبعين في هذا ما جرى عليه فلاسفة اليونان و أهل المنطق من جعل أجزاء الكلام ثلاثة سموها: الإسم و الكلمة و الأداة»[2]. يعني أن التقسيم الثلاثي مأخوذ من التقسيم الأرسطي، و في هذا يقول "مصطفى ساقي":« و معنى ذلك أنهم أخضعوا اللغة لأحكام الفلسفة والمنطق غير منطقها والقوانين لا تمت لها بأي صلة»[3].

وعلى هذا فإن" أنيس"لا يأخذ بتقسيم القدماء حيث وضح أنهم وجدوا صعوبة في وضع مفهوم محدد لأقسام الكلام، فبالنسبة للإسم يقول: «أما الإسم فقد حاولوا أولا تحديده على أساس معناه، ولكن اعترض عليهم بأسماء مثل:" اليوم و الليلة"، وبالمصدر الذي رغم اعترافهم بإسميته لا يشك أحد في أنه يشير إلى زمن، أخذوا يحورون تعريفهم ويفسرونه تفسيرا خاصا ينسجم معه فهمهم للإسم»[4].فالنحاة اختلفوا في تعريف الإسم و منهم من اكتفى بالتمثيل فقط، وبذلك عمدوا إلى التحوير والتفسير على حسب فهمهم.

و أما حديثه عن الفعل، فهو يرى أن النحاة جعلوه يدل على معنى مع اقترانه بزمن. وأما بالنسبة للحروف فتعجب من علاجهم لها، وذلك لأنهم جعلوها مجردة من المعاني، ونسبوا معناها لغيرها من

[1] ينظر: إبراهيم أنيس ، الأصوات اللغوية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، (د، ط)، القاهرة، 1971 ، ص 163.

[2] إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 6 ، القاهرة، 1987، ص 279.

[3] فاضل مصطفى ساقي ، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، المرجع السابق ، ص 108.

[4] المرجع السابق ، ص 279.

الأسماء والأفعال. و لهذه الأسباب يرى أن النحاة حين أحسوا بنوع من الإضطراب في وضع حد للإسم و الفعل و الحرف لجئوا إلى ما أطلقوا عليه بالعلامات[1]، و من أسباب ذلك كما يقول "مصطفى ساقي": «أن دوران النحاة القدماء في فلك التقسيم الثلاثي لأقسام الكلم دون مسوغ عرض الدراسات اللغوية لكثير من المتاعب المنهجية وبدلا من تسيير المسائل وتذليل صعوباتها، سار النحاة في طريق التعقيد ،وإثارة الخلاف في مسائل عديدة»[2].

وبعد أن عرض" أنيس" نقده للنحاة، جاء بالأسس التي يبنى عليها التقسيم وهي: «المعنى، الصيغة ووظيفة اللفظ في الكلام»[3]،ودعا إلى الأخذ بها لأنها مناسبة للتفريق بين الأقسام و هذا في قوله: «ولا يصح الإكتفاء بأساس واحد من هذه الأسس، وذلك لأن مراعاة المعنى وحده، قد يجعلنا نعد بعض الأوصاف مثل:"قائل وسامع و مذيع "أسماء و أفعال في وقت واحد ،كذلك قد يجعلنا هذا على اعتبار المصدر إسما وفعلا»[4]. إذن لا يجب الفصل بين هذه الأسس الثلاثة لتمكن من التمييز بين أقسام الكلم.

و بعد ذلك ذكر أن المحدثين قاموا بتقسيم الكلام تقسيما دقيقا و اعتبروه أحسن من تقسيم القدماء[5] والذي شمل أربعة أقسام وهي:"الإسم، الضمير، الفعل، الأداة" معتمدين على الأسس التي ذكرها، وفيما يلي سنتعرض لهذه الأقسام بالتفصيل:

الإسم:

إن الإسم عند "إبراهيم أنيس" يندرج تحته ثلاثة أنواع لها علاقة بالمعنى و الصيغة و الوظيفة والتي هي:

الإسم العام: وهو «ما يسميه المناطقة بالإسم الكلي الذي يشترك في معناه أفراد كثيرة لوجود صفة أومجموعة من الصفات في هذه الأفراد، مثل: شجرة، كتاب،..إلخ، وقد يخصص الإستعمال اللغوي مثل

[1] ينظر: إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، المرجع السابق ، ص 280.

[2] فاضل مصطفى ساقي ، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، المرجع السابق ، ص 25.

[3] المرجع السابق ، ص 281.

[4] المرجع نفسه ، ص 281

[5] ينظر: المرجع نفسه ، ص 282.

هذه الأسماء ويعيدها بإدخال أداة التعريف عليها، ولكن لا يكاد يتغير معناها أو وظيفتها أو صيغتها بمثل هذه الأداة،و المقصود هنا؛ إذا استعمل الإسم في السياق و أضيفت له (أل) أداة التعريف لا يطرأ عليه أي تغيير من حيث المعنى أو الوظيفة أو الصيغة»[1].

العلم: وهو«ما يحلو للمناطقة و معظم النحاة أن يصفوه بأنه إسم جزئي يدل على ذات مشخصة لا يشترك معها غيرها، وأن إطلاقه على عدد من الناس إنما هو من قبيل المصادفة وليس بين ما يسمون ب"أحمد "مثلا صفة أو مجموعة من الصفات مشتركة، من أجلها أطلق هذا العلم»[2]فهو يبين لنا أن المناطقة يصفون إسم العلم بالإسم الجزئي لأنه يطلق على الأشخاص، ولكنهم جعلوا تسميته من المصادفة.

و يرد "أنيس"على المناطقة بأنهم مخطئون في تناولهم لهذا" العلم « فاللغة لا تكتسب الحياة إلا في أفواه الناس و على ألسنتهم، ويوضح هذا بأن المتكلم حين ينطق بعلم من الأعلام يربط بينه وبين مجموعة من الصفات تكونت في ذهنه من تجاربه السابقة، وليس استعماله لمثل هذا العلم كاستعماله الرموز الرياضية أوالعلامات»[3].بمعنى أن الناس يلفظون دائما الأعلام في كلامهم، و على هذا أكد أن اختيار الإسم ليس بالأمر المصادف كما يعتقد المناطقة؛ بل هو إرتباط كل علم في عقل الناس بمجموعة من الصفات التي يتمناها كل أب لإبنه[4].و عليه فإن العلم يشارك الأسماء العامة لذلك اعتبره "إبراهيم أنيس" نوعا من أنواع الإسم، وذلك كان من حيث المعنى و الصيغة و الوظيفة.

الصفة: وهي النوع الثالث من أنواع الإسم الذي يطلق عليه إما الصفة أو نقول النعت وهذا مثل: كبير،أحمر..وغير ذلك. وفي هذا يرى "أنيس "أن الصفة ترتبط بإسم الذات[5] ذلك لأن: «الصفة تنطبق تنطبق على مجموعة من الأفراد أكثر مما ينطبق عليه إسم الذات، وفصل في هذا بأمثلة أن: الكبير قد

[1] إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، المرجع السابق، ص 282.
[2] المرجع نفسه ، ص 283.
[3] المرجع نفسه ، ص 283.
[4] ينظر: المرجع نفسه ، ص 284.
[5] ينظر: المرجع نفسه ، ص 288.

يكون إنسانا أوحيوانا أو شيئا آخر، ولكن إسم الذات هو مجموعة من المسميات موجودة في أذهاننا»[1]،و عليه خلص إلى أن :«الصفة لها ارتباط وثيق بإسم الذات و هذا من خلال المعنى و الصيغة فلا يكاد يميز بين أحدهما عن الآخر إلا عن طريق الإستعمال اللغوي»[2]، وفي هذه الحالة جاء بمثالين: الأول:"الجنود التميميون على ميسرة الجيش"، فنلاحظ في هذا المثال أن الإسم هو:"الجنود"، وأما الثاني:" كان التميميون الجنود في طليعة القبيلة يشقون الطريق لها"، فكلمة " الجنود" وردت صفة[3] فيتضح أن كلمة "الجنود" في كلتا المثالين لم يتغير من حيث صيغتها أو معناها.

وعلى هذا ذكر"أنيس" أن للإستعمالات اللغوية فضل كبير في تسهيل التمييز بين الإسم و الصفة في اللغة العربية، فالصفة لا تتقدم على موصوفها، كما أن اللغة العربية تميل إلى التمييز بين التذكير و التأنيث في الصفات أكثر من ميلها إلى أسماء الذات كرجل، امرأة..و غيرها من الأمثلة،و في المقابل من ذلك فإن علامة التأنيث في الصفة هي علامة خاصة مثل: كبيرة، حمراء.إلخ[4].

و في الأخير ختم حديثه عن الصفة مستخلصا أن: «الصفة أوثق اتصالا بالإسم، ولكنها ومع هذا تتميز ببعض السمات الخاصة»[5]؛ أي الإسم يشترك مع الصفة في حالات ويختلفان في حالات أخرى.

الضمير:

جعل "إبراهيم أنيس" الضمير القسم الثاني من أقسام الكلام والذي يتضمن: «ألفاظ معينة في كل لغة منها: ما تركب من مقطع واحد، ومنها ما تركب من أكثر من هذا، ولكنها على العموم ألفاظ صغيرة البنية تستعيض بها اللغات عن تكرار الأسماء الظاهرة»[6]. فهو يرى أن الضمير يتكون من مجموعة من الألفاظ تساعد على عدم التكرار في العبارات ،وقسم الضمير إلى أربعة أقسام:(الضمائر، ألفاظ الإشارة،الموصولات، العدد).

[1] إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، المرجع السابق ، ص 289.
[2] المرجع نفسه ، ص 289.
[3] ينظر : المرجع نفسه ، ص 289-290.
[4] ينظر : المرجع نفسه ، ص 290.
[5] المرجع نفسه ، ص 290.
[6] المرجع نفسه ، ص 290.

الضمائر: عرفها بأنها: «ألفاظ معروفة في كتب النحاة بهذا الإسم مثل:أنا، أنت،هو..»[1].يعني كل الضمائر منفصلة أو متصلة، كما أشار إلى أن شرط استعمال الضمير يجب أن يسبق بإسم ظاهر معروف لدى السامع و المتكلم ،و ذكر أنه لا يختلف مع النحاة في حديثهم عن الضمائر إلا عندما جعلوا الضمائر أعرف المعارف مفصلا أن ضمائر الغيبة هي ألفاظ مبهمة تحتاج إلى توضيح فلا يمكن استخدامها، وهذا نفسه ينطبق على ضمائر التكلم و ضمائر الخطاب .

و أوضح أن النحاة في دراستهم للضمائر اختلفوا فيما بينهم واكتفوا في الأخير بأن أغراض استعمال الضمائر في اللغة هي الرغبة في التعمية والإبهام[2].فوضوح الضمير مرهون بأن يسبق الإسم لكي يفهم.

ألفاظ الإشارة: يقصد بها "أنيس"كل أدوات الإشارة مثل: هذه، تلك،هؤلاء..إلخ، كما ذكر أنها تستخدم للإستعاضة لتجنب تكرار الأسماء الظاهرة ، غير أنها قد توضع جنبا إلى جنب مع ما يشير إليه من الأسماء الظاهرة، ويبدو له أن النحاة عندما ربطوا هذه الألفاظ بالإشارة لم يكن في حقيقته إلا ربطا ظاهريا تبرره حركات الناس عند الكلام، فالغرض الحقيقي من استعمال ألفاظ الإشارة هو الإستعاضة من تكرار الأسماء الظاهرة، وهذا نجده في الضمائر تماما عندما نقول:" هذا الكتاب"، فنحن نريد تعيين كتاب خاص لذلك استعملنا مع لفظ الكتاب لفظ آخر يفيده، وهذا اللفظ هو: إسم الإشارة "هذا" فكأننا قلنا "الكتاب الكتاب"[3]و عليه فأدوات الإشارة ضرورية في الإستعمال اللغوي للإبتعاد عن التكرار و استنتج أن: «مثل ألفاظ الإشارة في هذا مثل الضمائر التي تغني عن تكرار الأسماء، ومع هذا ترى اللغة قد اختصت ألفاظ الإشارة باستعمالات تخالف استعمالات الضمائر، مما يبرر جعل كل منهما مستقلا عن الآخر في ناحية من النواحي»[4].

[1] إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، المرجع السابق ، ص 291.
[2] ينظر :المرجع نفسه ، ص 291.
[3] ينظر : المرجع نفسه ، ص 291-292.
[4] المرجع نفسه ، ص 292.

فالمراد من هذا أن ألفاظ الإشارة تتشارك مع الضمائر في تجنب التكرار داخل السياق وكذلك اللغة تخصص لألفاظ الإشارة استعمالات مختلفة عن استعمالات الضمائر، فهذا يجعلهما مستقلان عن بعضها في بعض الحالات.

الموصولات: إن الموصولات هي النوع الثالث من أنواع الضمير، حيث ذكر" أنيس" أنها ألفاظ تسهل الربط بين الجمل و العبارات لتحقيق الإنسجام، كما يستعاض بها من أجل تجنب تكرار الأسماء الظاهرة و هي كثيرة منها: الذي، التي، الذين...إلخ[1]، ولتوضيح هذا أورد مثالا بقوله: «انظر لقولك لصديقك: "اشتريت البيت الذي رأيناه معا في الأسبوع الماضي"، وقارن هذه الجملة بما قد يجري على ألسنة الناس باللغة العامية "اشتريت البيت، البيت إيّاه شفناه و يّا بعض»[2]. فالإستعاضة بالأسماء الموصولة الغاية منها الإبتعاد عن التكرار على الرغم من أن الأسماء الموصولة لها استقلالها الخاص[3] .

وعلى هذا إن التكرار في الجملة قد يثقل الإستعمال اللغوي ، ولهذا لابد من استعمال الأسماء الموصولة للربط بين الكلمات فنتحصل على كلام مركب و مفيد.

العدد: للعدد ألفاظ كثيرة كما يرى "إبراهيم أنيس" ومنها: ثلاثة، أربعة، خمسة..إلخ. وهذه الألفاظ تستعمل للإستعاضة من التكرار على الرغم من أن ألفاظ العدد لها قسم خاص بها في الإستعمال اللغوي[4] وعلى هذا يقول :« فقولنا: ثلاثة رجال يغني عن قولنا: رجل و رجل و رجل»[5].فنلاحظ في هذا المثال ثقل في الكلام كما أنه لا يقبل في الإستعمال اللغوي.

و عليه فكل أنواع الضمير التي تحدث عنها "إبراهيم أنيس" ضرورية في اللغة.

---

[1] ينظر: إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، المرجع السابق ، ص 292

[2] المرجع نفسه ، ص 292.

[3] ينظر: المرجع نفسه ، ص 292.

[4] ينظر :المرجع نفسه ، ص 293.

[5] المرجع نفسه ، ص 293.

الفعل:

اعتبره "إبراهيم أنيس" القسم الثالث من أقسام الكلام، و جعله الركن الأساسي في معظم لغات البشر لأن الوظيفة التي يتميز بها داخل الجملة هي: الإسناد، حيث تشاركه الصفة في بعض الأحيان[1] أما بالنسبة لمعناه فقال: «أما معناه فكما يقال عادة: هو إفادة الحدث في زمن معين، وقد رأينا أيضا أن ربط الزمن بصيغة الفعل لا يكاد يبرره الإستعمال اللغوي»[2]. وأما علاماته فهي دخول: قد، السين سوف ،و ضمير الرفع المتصل[3].فنستنتج أن: الفعل يتميز عن الأقسام الأخرى لأنه يفيد الحدث ويقترن بالزمن، كما له علامات شكلية.

الأداة:

إن الأداة هي القسم الرابع الذي « يتضمن ما بقي من ألفاظ اللغة، فمنها ما يسميه النحاة بالحروف كالجر و النفي و الإستفهام و التعجب، ومنها ما يسمى بالظروف زمانية أو مكانية»[4].
فالأداة إذا هي قسم يتضمن ألفاظ اللغة المتبقية، فلهذا اختلفت عن الأقسام الأخرى.

و خلاصة القول: إن "إبراهيم أنيس" عندما قسم الكلم استعمل الدقة و الشرح مدافعا عن هذا التقسيم ومشيرا إلى أنه تقسيم المحدثين ، بل أشار إلى أنه تقسيم المحدثين، منتقدا بذلك القدماء و ذكر الأسس الواجب إتباعها لتحديد الفرق بين تلك الأقسام، فنتج عنها التقسيم الرباعي (الإسم، الضمير،الفعل الأداة)، ولكن رغم ما قام به، إلا أنه انتقد،حيث ذكر فاضل مصطفى أن: «أنيس كان مصيبا في جعل الصيغة أساسا من أسس التفريق بين أجزاء الكلام، وهي أساس شكلي بارز مستقل يتعلق بمبنى الكلمة

[1] ينظر : إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، المرجع السابق ، ص 293
[2] المرجع نفسه ، ص 293.
[3] ينظر: المرجع نفسه ، ص 293.
[4] المرجع نفسه ، ص 294.

إلا أنه لا يعتبر الأساس الوحيد المعتمد عليه في عملية التفريق، فهناك أسس شكلية أخرى ينبغي أن تراعى في التفريق كالعلامة الإعرابية و الرتبة..»[1].

و قال في موضع آخر عن المعنى ووظيفة اللفظ في الكلام أنهما «من الأسس الوظيفية التي تستعمل للتفريق بين الأقسام المتبقية، ونقصد بها الوظائف الصرفية ووظائف السياق»[2] وذكر أن اعتبار " أنيس" المعنى وحده في عملية التمييز يؤدي إلى جعل (قائل و سامع و مذيع) أسماء و أفعال لا يستقيم من ناحيتين:[3]

– إن (قائل و سامع و مذيع) ليست أسماء بل صفات.

–لا يمكن اعتبار هذه الكلمات أفعالا لأنها لا تدل على الحدث الذي يقترن بالزمن ، بل تدل على موصوف بالحدث، ودلالتها على الزمن هي دلالة سياقية تعرف من خلال الإستعمال اللغوي.
و عليه فإن" أنيس" أخطئ في بعض التصورات، بحيث لم يفرق بين الأسماء و الصفات وبين الأفعال والأسس التي ذكرها ليست هي الوحيدة الصالحة للتفريق بين أقسام الكلام، ومن الإنتقادات أيضا أنه ذكر أن المحدثين وفقوا إلى تقسيم أدق من التقسيم القديم والذي يمثل: الإسم، الضمير، الفعل، الأداة. ففي دراسته للإسم أهمل الكثير من الأسماء كإسم الجنس..إلخ، وجعل الضمير قسم قائم بذاته دون أن يذكر علاماته، فأدرج الأعداد كنوع من أنواع الضمير، علما أن هناك فرق بينهما. وبالنسبة للفعل اكتفى بإفادته الإسناد، ولم يذكر علاماته الشكلية والوظيفية[4].

[1] فاضل مصطفى ساقي ، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، المرجع السابق ، ص 118.
[2] المرجع نفسه ، ص 118–119.
[3] ينظر: المرجع نفسه ، ص 119.
[4] ينظر: المرجع نفسه ، ص 122 –124.

و أما" الأداة "فجعلها تشمل كل الأدوات المتبقية في اللغة وذكر منها: الظروف الزمانية و المكانية، وهذا لا يتوافق مع قوله لأن الظروف حتى ولو أشبهت الأدوات في التعليق و عدم دخولها في جدول تصريفي فإن الأداة لا تتغير رتبتها، فهي ذات رتبة متأصلة عكس الظروف التي تتغير رتبتها[1].

و بعد عرضنا لهذه الإنتقادات ما بقي إلا أن نستنتج أن المحاولة التي قام بها انتهت بقصوره في إيجاد تقسيم يخرج من دائرة التقسيم الثلاثي ، وذلك لأنه لم يستطع التفريق بين الأقسام .

ثانيا: أقسام الكلام عند مهدي المخزومي:

يعتبر "مهدي المخزومي" من المحدثين الذين لهم أثر بالغ في الدراسات اللغوية، ومن بين القضايا اللغوية التي تبناها بالبحث هي: دراسة موضوع تقسيم الكلم خلافا لتقسيم القدماء متبعا المنهج الكوفي، ويظهر هذا من خلال نظرته لتقسيم "سيبويه" الذي يرى أن الكلام ينقسم إلى: إسم و فعل و حرف

فالمخزومي يرى أن المقصود بالحرف هو "الأداة"، وبهذا جعلها القسم الثالث من أقسام الكلام[2].

و في دراسته هذه تطرق إلى تعريف الإسم على أنه: «ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان وعرف الفعل بأنه ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة، وأما الأداة" فقال عنها: ما لا يدل على معنى إلا في أثناء الجملة»[3].فالأداة إذا لم تستعمل داخل الجملة فلا معنى لها، وبعد تعريفه لهذه الأقسام انتقل إلى ذكر علاماتها الشكلية ، وأطلق عليها ب:"العلامات اللفظية"، فبالنسبة لعلامات الإسم فهي: صحة تعريفه ب (أل) و التنوين، وأما علامات الفعل: قبوله تاء التأنيث الساكنة أو دخول "لم" أو "لن" عليه أو قبوله الضمير المتحرك في آخره[4].

[1] ينظر: فاضل مصطفى ساقي ، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، المرجع السابق ، ص 124-125.

[2] ينظر: المرجع نفسه ، ص 126.

[3] المرجع نفسه ، ص 126.

[4] ينظر: المرجع نفسه ، ص 126.

الفعل:

يعد قسم من أقسام الكلام عند "المخزومي"في قوله: «هو أحد أقسام الكلمة الرئيسية التي يتألف منها الكلام، وهو كذلك عند القدماء والمحدثين»[1]. فهو يعترف بالفعل أنه ركن من أركان القسمة التي جاء بها وأشار في هذا إلى أن القدماء اعتبروه أقوى العوامل ،بحيث يكون إما متقدما أو متأخرا، أو مذكورا أومحذوفا وقد يعمل رفعا أو نصبا، وهذا الإهتمام نجده كذلك عند المحدثين الذين يدرسون الفعل على أنه مصدر الإشتقاق ،كما يعبر عنه عن الأحداث وأزمانها وهو من أهم مقومات الجملة[2].

و ذكر "المخزومي" أن كل من القدماء و المحدثين قسموا الفعل إلى ثلاثة أقسام وخالفهم بتسمية القسم الثالث: الفعل الدائم ،فشمل تقسيمه ثلاثة أقسام:« الفعل الماضي، الفعل المضارع، الفعل الدائم»[3] وهذا نجده في قوله: «الأفعال إذن ثلاثة: الفعل الماضي، الفعل المضارع، الفعل الدائم، أو بعبارة أقرب إلى التعبير اللغوي:بناء فَعَلَ، بناء يَفْعَلْ، و بناء فَاعل»[4]، فهناك ثلاثة أبنية اقترنت بالزمان والتي هي[5]:

القسم الأول: بناء (فَعَلَ)، وهو الفعل الماضي، مجردا كان أو مزيدا، وهو يقترن بمجموعة من الدلالات الزمنية المختلفة.

القسم الثاني: بناء (يَفْعَل) و يراد به الفعل المضارع مطلقا وله دلالات كثيرة من بينها حدوثه في زمن تكلم كما يدل على نفي الحدث في زمن الماضي.

أما القسم الثالث:(بناء فاعل) و يراد به الفعل الدائم عند الكوفيين، وهو يدل على الثبوت و الدوام.

و نلاحظ أن" المخزومي" لم يذكر فعل الأمر استنادا للكوفيين، ولكن ذكر أن الأمر بناءين:- بناء (أفعل) و هذا مثل: أقرأ يا هذا، أكرم ضيفك...الخ.

---

[1] مهدي المخزومي ، في النحو العربي/ نقد و توجيه، المكتبة العصرية ، (د ،ط)، صيدا ، بيروت ، (د،ت)، ص 100.

[2] ينظر المرجع نفسه ، ص 100.

[3] المرجع نفسه ، ص 110.

[4] المرجع نفسه ، ص 119.

[5] ينظر: المرجع نفسه ، ص 122-124.

– بناء (فَعالِ) بفتح الفاء و كسر اللام، نحو: تَرَاكِ بمعنى أتراك..الخ. و في هذا ذكر أن «بناء أفعل ليس بفعل، فهو لا يدل على الزمان بصيغته و لا إسناد فيه و هو يدل على طلب الفعل»[1]. ففعل الأمر يستعمل لطلب الفعل فيواجه به المخاطب.

الإسم:

خصص "المخزومي" للإسم أحوالا مختلفة وهي: البناء، الإعراب، التعريف، التنكير، التأنيث، الإفراد التثنية و الجمع، وذكر أن هذه الأحوال تميزه عن بقية الأقسام، واعتبر الضمائر و الإشارات والموصولات في طائفة واحدة، واصطلح على تسميتها: الإشارات اللغوية، وهذا عندما تحدث عن طريق تعريف النكرة[2]، فالفرق بين الإسم و الأجزاء الأخرى أنه يتصف بالإفراد و التثنية و الجمع، و التذكير والتأنيث،..الخ.

الأداة:

إن الأداة هي القسم الثالث ،حيث يرى المخزومي أن الأدوات هي كلمات إذا أخذت مفردة غير مؤلفة ولا تدل على معانيها إلا في أثناء الجملة ومثل لهذا ب:(هل) قال عنها: أنها أداة تستعمل في الإستفهام ولهذا فإن الإستفهام هو معنى للأداة، ولكن لا يتحقق الإستفهام إلا إذا استعملت الأداة في داخل الجملة. وأما بالنسبة لحرف الباء فهو يقول عنها: أنها صوت هجائي لا يدل مفردا على معنى من المعاني ولا تظهر دلالتها على الإستعاضة إلا إذا استعملت في الجملة[3].

و أما الحرف (بل) ليس له معنى، وما عرف عنه من دلالة الإضراب لا يظهر إلا إذا استعملت في جملة. ومن هذا استنتج أن هذه الأدوات وأضرابهن هي أدوات لا تدل على معانيها دلالة الأسماء و الأفعال وهذا لأنها تخلو من المعاني إذا كانت مفردة[4].

[1] مهدي المخزومي ، في النحو العربي /نقد وتوجيه ، المرجع السابق ، ص 120.

[2] ينظر: فاضل مصطفى ساقي ، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، المرجع السابق ، ص 128.

[3] ينظر: المرجع نفسه ، ص 127.

[4] ينظر: المرجع نفسه، ص 128-129.

و عليه فالأدوات في اللغة العربية متعددة لا تحصى، دخلت الإستعمال في صور مجموعات، وكل مجموعة تتكون من عدة أدوات لها دلالات مشتركة، ولكن بينها اختلاف يظهر في الإستعمالات الخاصة بكل أداة[1].وعلى هذا فإن "المخزومي" يدعو إلى دراسة الأدوات مجموعات لا أفراد متفرقة من أجل الفائدة فالأدوات تساعد على التعبير عن المعاني التي نجدها في الجمل مما يقتضيه حال الخطاب ومناسبات القول[2].

فالمخزومي يشترط عدم استعمال الأدوات خارج السياق لأن بانفرادها لا يتشكل معناها، وفي هذا يظهر مدى اختلافها عن الأسماء و الأفعال، ومن سماتها أنها ذات استعمال مشترك فيما بينها من الأدوات كالإستفهام ، والشرط، والنفي و التأكيد..إلخ، ومن جهة أخرى لها استعمال خاص بها، ثم إن جمع الأدوات في مجموعات يسهل عملية التفرقة بين الأدوات .

وبذلك ختم حديثه عن هذه الأدوات بأن لها معاني متعددة تطرأ على الجملة عند دخولها السياق وذكر منها: الإستفهام وأدواته، النفي وأدواته، التوكيد وأدواته، الشرط وأدواته، الإستثناء وأدواته ،والوصل وأدواته[3].

وبعد هذه الجولة العلمية التي عرض فيها المخزومي أقسام الكلام رجع إلى نقد تقسيم النحاة، وهذا يتضح من خلال قوله:« فالفعل، والإسم،والأداة، إذن هي الأقسام التي اتفق النحاة عليها منذ نشوء هذه الدراسة و ليتهم كانوا قد وفوا هذه الأقسام حقها من الدرس، ولكنهم لم يفعلوا لأنهم كانوا يعنون بأمور لا تخص الدراسة اللغوية أو النحوية و لا صلة بها. وهم إذا تناولوا هذه الأقسام الثلاثة لم يتناولوها إلا على أساس نظرية العامل و إذا كانت الأسماء هي التي تتحمل المعاني الإعرابية كان اهتمامهم منصبا عليها، لأنها (معمولات) ..و أما الفعل والأداة فلم يوفوهما حقهما ولم يتناولوهما بالدرس إلا بمقدار ما لهما من صلة بالعمل و العامل،..ومهما يكن الأمر فقد غير القوم متشبثين بهذا التقسيم الثلاثي حتى بدا

[1] ينظر : فاضل مصطفى ساقي ، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، المرجع السابق ، ص 129.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص 129.

[3] ينظر: المرجع نفسه ، ص 129.

و كأنه تقسيم أملاه العقل عليهم»[1]. ومن هذا يتبين أن النحاة لم يهتموا بالأقسام الثلاثة و دراستهم لها كانت من باب الإهتمام بنظرية العامل فقط.

وقال المخزومي أن :«هناك كلمات لا ينطبق عليها تعريف الأسماء و لا تعريف الأفعال و لا تعريف الأدوات، ولم يعرض لها سيبويه أو يشر إليها في تقسيمه أو ينص عليها في تمثيله لأقسام الكلمة»[2] فيبدو أن القدماء لم يدققوا في دراستهم للأسماء و الأفعال و الأدوات؛ لذلك وجد بينهم اختلاف في وضع حد جامع مانع للأقسام، فالمخزومي يذكر أن هناك كلمات ليس لها معنى خاص، ولا مدلول بعينه بل هي كلمات مبهمة لا تعطي مدلولا خاصا بالأسماء كما يدل "رجل "على إنسان وغير دلك. وبهذا خرج بنتيجة أن وجود الكلمات المبهمة هي إشارات لأنها تشير إلى ذلك و تستعمل للكناية بها عن كل هذا.

الكنايات :

هي القسم الرابع والذي قال عنها المخزومي: « الكنايات أو الإشارات في العربية طوائف تتميز كل طائفة منها بطريقة خاصة و باستعمال خاص، ولأهميتها في الكلام نعرض هنا لتصنيفها و بيان وظائفها بقدر ما تسمح به ظروف هذا العمل، ولا ريب أن النحاة قد التفتوا إليها، ولكنهم لم يمنحوها ما يجب أن تمنح من عناية واهتمام، ولم يهمهم من جوانبها المتنوعة ،و وظائفها في الكلام إلا ما كانوا يتوهمون لها من عمل و تأثير فيما بعدها من أسماء و أفعال الكنايات في العربية تتجمع في معلومات و يندرج في كل مجموعة منها ألفاظ تؤدي وظيفة معينة مشتركة»[3].

[1] فاضل مصطفى ساقي ، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، المرجع السابق ، ص 130.

[2] المرجع نفسه ، ص 130.

[3] مهدي المخزومي ، في النحو العربي /قواعد ونطبيق ،ص 46-47 ،نقلا عن : المرجع نفسه ،ص 131 .

نفهم من هذا أن الكناية تختلف عن غيرها بوظائفها، والنحاة لم يشددوا العناية بها وأخذوا بها في مواطن ظنا منهم أنها تأثر في الأفعال و الأسماء ،و هي لا تنفرد بل تتجمع في مجموعات بحيث يندرج تحت كل مجموعة منها ألفاظ معينة ذات وظائف مشتركة و التي هي كما يلي[1]:

الضمائر: يرى المخزومي أن الضمائر عبارة عن كنايات أو إشارات يشار بها إلى المتكلمين و المخاطبين و الغائبين، وهي تنقسم إلى قسمان: ضمائر متصلة و ضمائر منفصلة، ولها وظائف كثيرة .

الإشارة: ذكر" المخزومي"أن الغرض من الإشارة هو: الإشارة، و هذا كما تدل عليه التسمية، وبتعيين المشار إليه عن طريق إشارة حسية تصاحبها، واستعمالها في اللغة.

الموصول بجملة: وسماه أيضا "كناية موصولة بجملة معهودة المضمون عند المتكلم و السامع معا وهي عبارة عن إشارات غير الحضور في أغلب استعمالاتها، و مثل لهذا ب:"لقيت الذي كنت تبحث عنه" فالمشير هو: المتكلم، و المخاطب هو: المواجه بهذا الكلام.

و أما المشار إليه فهو غير حاضر، ولكنه عرف من خلال الجملة التي يعرف مضمونها من المتكلم والسامع، وبالتالي فإن الجملة إشارة ذهنية إلى المشار إليه الذي كنّي عنه باستعمال "الذي" وعلى هذا لابد في الجملة التي توصل بها الكنايات الموصولة بجمل أن تحتوي على ضمير يشار إليه إلى الموصول مطابقا إياه في النوع و العدد، وأما ألفاظ هذا النوع فهي: الذي ، التي ، اللذان ، اللتان ، اللذين اللاتي اللائي ، و اللواتي ، و ما ، و من ، و أي

المستفهم به : وأطلق عليه المخزومي بالكناية أيضا، ذلك لأنها تتضمن معنى الهمزة في الإستفهام ولهذا حملت عليها، واستعملت استعمالها، وشملت الألفاظ التالية: من، ما، أي، كيف، أنى، متى، أيان، أين

[1] ينظر: فاضل مصطفى ساقي ،أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، المرجع السابق ، ص 131-132.

كم ، ومن خلال هذا؛ وضح أن الأصل في الإستفهام أن يكون "بهل" و"الهمزة"، وهما أداتان أساسيتان للإستفهام، وأما بقية الأدوات فهي كنايات محمول عليها[1]

كلمات الشرط : وهي كنايات تتضمن (إن) في الجملة الشرطية، ولهذا حملت عليها و هي كالأتي : "ما، مهما، من ، أي ، أين ، متى ، أيان ، كيف ، أنى و حيثما"، و في هذا المقام ذكر المخزومي أن في العربية توجد أدوات شرطية و منها: "إن و إذا و لو"، و هي الأدوات الأصلية أما غيرها فمحمول عليها لتضمنها معنى "إن" فأخذت ذلك منها في الإستعمال[2].

وختاما فإن أقسام الكلام عند المخزومي هي: الإسم، الفعل، الأداة والكنايات، وأما القسم الأخير فأدرج تحته خمسة أنواع و هي: الضمائر، الإشارة، المستفهم به، كلمات الشرط. ولكن رغم المجهودات التي قام بها لتجنب التقسيم الثلاثي إلا أنه لم يسلم من النقد حيث وجه له"مصطفى ساقي"بعض الملاحظات يقول: «لم يوضح الأستاذ المخزومي الأسس التي روعيت أو ينبغي أن تراعى في التقسيم وهذه مسألة مهمة، بل اكتفى بذكر بعض علامات الإسم و الفعل الشكلية ولم يتعرض لذكر علامات الأداة»[3].

ونفهم أن المخزومي لم يعتمد على أسس علمية تساعده في التفريق بين كل قسم و آخر بل اكتفى بذكر علامات كل قسم ما عدا الأداة.

إن المخزومي في تحديده لمفهوم الإسم لم يذكر طوائف الكلمات التي تدخل تحت مفهومه، و استعمل المنهج الوصفي، وهذا دليل على تأثره بالمدرسة الكوفية مما جعله يهمل مجموعة من الكلمات التي لها علامات شكلية ووظيفية، فبالنسبة لدلالة الفعل الزمنية سماها الكوفيين "الفعل الدائم" واتبعهم المخزومي فهذا يعد جانب من جوانب الدقة في تعيين موقع الفصل بين أقسام الكلم[4].

[1] ينظر: فاضل مصطفى ساقي ،أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، المرجع السابق ، ص 132 .
[2] ينظر: المرجع نفسه ، ص 132.
[3] المرجع نفسه، ص 133.
[4] ينظر: المرجع نفسه ، ص 133- 134.

كما أخطئ عندما أدرج الأدوات تحت معانيها لأن كل الأدوات تدل على معنى وظيفي ، وإذا تصفحنا كتابه "مدرسة الكوفة" نجده يسمي الإشارات و الموصولات أسماء وهذا تحت عنوان: « أسماء الإشارة والأسماء الموصولة »[1]، وفي المقابل نجده اعتبرها من الكنايات في كتابه في النحو العربي قواعد و تطبيق[2].

وعليه فإن التقسيم الذي ارتضاه" المخزومي" لم يسلم من النقد لسببين:

السبب الأول: أنه مال إلى ترجيح تقسيم الكوفيين فكانت دراسته وصفية غير معمقة

والسبب الثاني: أنه استعمل المنهج الوصفي ولم يذكر الأسس الواجب اعتمادها لتقسيم الذي وضعه.

[1] مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مصطفى الحلبي و أولاده، ط 2، مصر، 1277هـ/1958م، ص 200.

[2] ينظر : فاضل مصطفى ساقي ، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، المرجع السابق ،ص 134

المبحث الثاني : أقسام الكلام عند تمّام حسّان.

أولا: رأي تمّام حسّان في تقسيم الكلام.

إن"تمّام حسّان" من الباحثين اللغويين الذين اجتهدوا في دراسة النحو ، فاشتهر بنشاطه العلمي وذلك لأنه أول من أعاد النظر في تقسيم الكلام العربي، حيث تعتبر محاولته هذه أجرأ محاولة قام بها دون غيره من المحدثين رافضا التقسيم الذي وضعه النحاة(إسم،وفعل،وحرف)معللا رفضه بأنهم لم يذكروا أسس التقسيم ونجد هذا في قوله: «ولقد قسم النحاة القدماء الكلمات على أسس لم يذكروها لنا و إنما جاءونا بنتيجة هذا التقسيم إلى إسم و فعل و حرف»[1]. و ذكر أن هذا التقسيم يمكن نقده في نظر الدراسات اللغوية الحديثة مع الإعتماد على أسس علمية لنحصل على تقسيم جديد[2].

وفي هذا المقام لابد أن نذكر أن "تمّام حسّان" قام بتقسيمين للكلم: فالأول موجود في كتابه"مناهج البحث في اللغة" والذي شمل (الإسم ، الضمير، الفعل، الأداة) بناءا على خمسة أسس وهي :الشكل الإملائي المكتوب، التوزيع الصرفي ،الأسس السياقية، المعنى الأعم أو معنى الوظيفة ،الوظيفة الإجتماعية[3]

و أما الثاني فموجود في كتابة "اللغة العربية معناها ومبناها"، حيث جعل الكلام ينقسم إلى سبعة أقسام و هي:« الإسم، الصفة، الفعل، الضمير، الخالفة، الظرف، الأداة»[4].مراعيا في ذلك أسسا علمية تقوم على اعتبار المبنى و المعنى معا، منتقدا النحاة على أنهم اهتموا بالمبنى دون المعنى كقول ابن مالك: [5]

بالجر و التنوين و النّدا و أل و مسند الإسم تنوين حصل

بتا فعلتَ و أتَتْ و يا افْعَلى و نون أقبلن فعل ينجلي

سواهما الحرف كَهَلْ و في ولم فعل مضارع بلى لم كيشم

---

[1] تمام حسّان ، مناهج البحث في اللغة ، المرجع السابق ، ص 196.

[2] ينظر: المرجع نفسه ، ص 196.

[3] ينظر: المرجع نفسه ، ص 196-198-199-203 .

[4] تمّام حسّان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، المرجع السابق، ص 90.

[5] ابن مالك ، متن الألفية ، المصدر السابق ، ص 2- 3.

فنلاحظ من خلال الأبيات أن ابن مالك لم يراعي إجتماع المبنى و المعنى بل فرق بين أقسام الكلام من حيث المبنى ، وحسب "تمّام"إن النحاة في تقسيمهم هناك من اعتمد على المبنى و هناك من اعتمد على المعنى ، فيتضح أنهم اتفقوا على التقسيم الثلاثي ولكنهم اختلفوا في وضع الأساس الذي بنوا عليه تقسيمهم[1]

وعلى هذا يقول تمّام حسّان: «ومن الواضح أن أبيات ابن مالك فرقت بين أقسام الكلم تفريقا من حيث المعنى، وأن الموقف الذي لخصناه عن النحاة الآخرين قد فرق بين هذه الأقسام تفريقا من حيث المعنى وأن التفريق على أساس من المبنى فقط أو المعنى فقط ليس هو الطريقة المثلى التي يمكن الإستعانة بها في أمر التمييز بين أقسام الكلم، فأمثل الطرق أن يتم التفريق على أساس من الإعتبارين مجتمعين فيبنى على طائفة من المباني ومعها (جنبا إلى جنب فلا تنفك عنها) طائفة أخرى من المعاني»[2]. فتقسيم الكلام عند "تمّام حسّان " يجب أن يبنى على إزدواج المبنى والمعنى معا وهو أحسن الطرق.

وقام "تمّام حسّان" بوضع جدول مثل فيه المباني من جهة، والمعاني من جهة أخرى وهو على نحو ما يلي[3]:

(أ)المباني	(ب)المعاني
الصورة الإعرابية	التسمية – الحدث
الرتبة — الصيغة – الجدول	الزمن – التعليق
الإلصاق — التضام – الرسم الإملائي	المعنى الجملي

ووفق هذه الأسس بنى "تمّام حسّان" تقسيمه الذي شمل ما يلي:

[1] ينظر : تمام حسّان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، المرجع السابق ، ص 87.

[2] المرجع نفسه ، ص87.

[3] المرجع نفسه ، ص 88.

الإسم:

يرى "تمّام حسّان" أن الإسم يشتمل على خمسة أقسام وهي:[1]

القسم الأول: الإسم المعين: وهو في نظره يسمى طائفة من المسميات الواقعة في نطاق التجربة كالأعلام مثل:محمد،خالد..،والأجسام والأعراض المختلفة ومنه ما أطلق عليه النحاة إسم الجثة.

القسم الثاني: إسم الحدث: يصدق على المصدر ، وإسم المصدر ،وإسم المرة، وإسم الهيئة وكلها ذات طابع واحد في دلالتها على الحدث أو عدده أو نوعه.

أما القسم الثالث: إسم الجنس: فأدخل تحته إسم الجنس الجمعي مثل :عرب ،ترك ،ومثل لإسم الجمع كإبل ونساء.

وبالنسبة للقسم الرابع فهو: مجموعة من الأسماء ذات الصيغ المشتقة المبدوءة بالميم الزائدة، وهي إسم الزمان، إسم المكان، إسم الآلة، ويمكن الإطلاق على هذه المجموعة بإسم: قسم الميميات، ماعدا المصدر الميمي.

وختم هذه الأقسام بإسم المبهم: وهو يقصد به طائفة من الأسماء التي لا تدل على معنى غير أنها قد تدل على الجهات ،الأوقات ،الموازين ،المكاييل ،والمقاييس ،و الأعداد..إلا أن هذه الأسماء تحتاج عند إرادة تعيين مقصودها إلى وصف أو إضافة أو تمييز أو غير ذلك من طرق التضام ،ومثل لهذه الأسماء بما يدل عليها فقال :[2]

الأعداد:كواحد ،واثنين، وثلاثة وينزاح إبهامها بالتمييز أو الوصف

المكاييل:كقدح ،ومد ،وصاع، ويزول إبهامها بواسطة التمييز أو الوصف.

المقاييس: كشبر ،باع، وذراع ويزول إبهامها عنها بالتمييز أيضا.

[1] ينظر: تمّام حسّان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، المرجع السابق ، ص90 -91

[2] المرجع نفسه ، ص97

الجهات: كفوق، تحت، أمام، وراء، يمين، خلف، ويزول إبهامها بالإضافة .

الأوقات: كحين ، وقت ، ساعة ، يوم، شهر، سنة، عام، زمان، وإبهامها يزول بالإضافة أو بالوصف [1].

وبعد عرض"تمام حسّان "لأقسام الإسم، انتقل إلى ذكر الأسس التي تميزه عن غيره من الأقسام:

– أسس الإسم من حيث المبنى[2]:

- من حيث الصورة الإعرابية: الإسم يتميز عن الأقسام الأخرى بقبوله الجر لفظا ما عدا الصفات والضمائر والظروف التي يجر محلها، فجميعها من المبنيات إلا ما شذا من مثنى الإشارة والموصول.

- أما من حيث الصيغة: ذكر" تمّام "أن النحاة وضعوا أبنية للمصادر، وصيغتي المرة والهيئة وكذلك صيغ الزمان والمكان والآلة، وخلص إلى أن الإسم يختلف بهذه الصيغ عن بقية الأقسام.

- ومن حيث قابلية الدخول في جدول: وضع "تمّام حسّان" الجدول ثلاثة أنواع:

جدول الإلصاق: معرفة مدى استعداد الكلمات لتقبل اللواصق سواء ما تعلق بالصدور، والأحشاء والإعجاز.

جدول التصريف: وقصد به معرفة اشتقاقات الكلمة

جدول الإسناد: ووضعه لمعرفة مدى استطاعة الكلمة وقبولها علاقات إسنادية .

–وأما من حيث الرسم الإملائي: فإن الإسم يتفق مع الصفة في هذه الحالة فيقبل التنوين إملائيا بالضمتين في الرفع، وبالألف والفتحتين في النصب، والكسرتين في الجر.

- من حيث التضام وعدمه: يقصد "تمّام" بالتضام طلب إحدى الكلمتين الأخرى في الإستعمال على صورة تجعل إحداها تستدعي الأخرى، ومثل لهذا بأن :النداء كلمة مستقلة وليست جزء كلمة، والعلاقة

[1] تمّام حسّان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، المرجع السابق ، ص 97.

[2] ينظر : المرجع نفسه ، ص 92 – 93

بينها وبين المنادى علاقة تضام، وذلك لأن بعض الأسماء المبهمة تفتقر إلى الإضافة...[1]

أسس الإسم من حيث المعنى[2]:

- من حيث الدلالة على مسمى: إن الإسم يمتاز عن جميع الأقسام الأخرى بأنه يدل على مسمى فالإسم المعين مسماه هو: المعين، و إسم الحدث مسماه هو: الحدث، و إسم الجنس مسماه هو: الجنس و الميميات مسماها: زمان الحدث أو مكانه أو آلته، أما المبهم فيدل على مسمى غير معين، وهنا يفترق الإسم عن الصفة، فهي لا تدل على مسمى.

- من حيث الدلالة على الحدث: ذكر" تمّام" أن للإسم أقسام ومن بينها كما ذكرنا سابقا: إسم الحدث وهو يضم أنواع المصادر المختلفة، وهي تدل على الحدث أو عدده أو نوعه، وذكر أن الفعل أيضا يدل على حدث وزمن والذي يسوي بين هذه المدلولين هو: الحدث .

- من حيث التعليق: إن الإسم بكل أنواعه يقع موقع المسند إليه، ولكن المصادر هي منه وتقع أحيانا في موقع المسند وهذا بواسطة إضافة معنى الزمن إليها ، وأما من ناحية التخصيص: فالأسماء تعبر عن هذه العلاقات النحوية فتكون منصوبة على معنى التعدية أو السببية أو المعية أو الظرفية وغيرها من الحالات.

وعليه فإن الإسم له مميزات تشاركه فيها: الضمائر، الصفة، الظروف، كما له سمات أخرى وهي : انفراده بالدلالة على مسمى وله صيغ صرفية .

الصفة:

وتعتبر القسم الثاني من أقسام الكلم ويندرج تحتها خمسة أقسام والتي هي[3]:

صفة الفاعل ، صفة المبالغة، صفة التفضيل ، صفة المفعول ، الصفة المشبهة .

---

[1] ينظر : تمام حسّان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، المرجع السابق ، ص 94.

[2] ينظر : المرجع نفسه ، ص 94- 95- 96.

[3] المرجع نفسه ، ص 99.

وكل من هذه الصفات تختلف عن الأخرى من حيث المبنى والمعنى، فالصفة من حيث المبنى لها صيغ خاصة، وأما من حيث المعنى ، فذكر "تمّام" أن الأشموني عرف إسم الفاعل بأنه :الصفة الدالة على فاعل وأن إسم المفعول :ما دل على الحدث ومفعوله، وأن صيغ المبالغة هي: المبالغة والتكثير، كما ذكر أن النحاة عرفوا الإسم بأنه ما دل على مسمى، فنلاحظ أن مفهوم هذه الأقسام يختلف عن مفهوم الإسم[1]

ولذا قرر أن الصفة فيها اختلاف من حيث المعنى فقال: «فصفة الفاعل تدل على وصف الفاعل بالحدث منقطعا وصفة المفعول تدل على وصف المفعول بالحدث، وصفة المبالغة تدل على وصف الفاعل بالحدث عن طريق المبالغة، والصفة المشبهة بها تدل على وصف به على الدوام والثبوت، وأن إسم التفضيل ما دل على موصوف بالحدث»[2]

وعليه فالصفة تتميز بسمات لها علاقة بالمبنى والمعنى، مما يجعلها منفردة في قسم خاص بها.

أسس الصفة من حيث المبنى:[3]

- من حيث الصورة الإعرابية: إن الصفات تشارك الأسماء في قبول الجر، أو ظهور حركة الكسرة على آخرها وتأتي الصفات كذلك ما يأباه الإسم من الجزم والإسكان في غير الوقف وبهذا تختلف عن غيرها.

- من حيث الصيغة: إن الصفات تمتاز عن الأقسام الأخرى بصيغ مشتقة من أصولها فإذا اتفقت الصفة مع صيغة الإسم فيكون هذا مثل:

الإسم: فَلْس، والصفة: سَهْل ـ الصيغة: فَعْل

وكذلك قَفْل، والصفة : حُلْو ـ الصيغة: فُعْل

فنلاحظ اتفاق الإسم مع الصفة من حيث الصيغة، وهذا لأن جدول التصريف يعينهما على الإتفاق.

[1] ينظر: تمام حسّان اللغة العربية معناها ومبناها ، المرجع السابق ، ص 98- 99.

[2] المرجع نفسه ، ص 99.

[3] ينظر: المرجع نفسه ، ص 100- 101.

- من حيث الجدول: إن الجدول التصريفي يساعد على إشتقاق الكلمات، فكلمة" فلس"لا يوجد تحت مادتها فعلا ثلاثيا ماضيا أو مضارعا، أو أمرا، ولا صفة فاعل ..، فبهذا لا نعتبرها صفة مشبهة، وأما كلمة"سَهُل " فمادتها الإشتقاقية تمتد على صيغ فعلية ووصفية نحو:سَهُل ، يسهُل ، واسْهَل ، وعليه فهذه الكلمة تعتبر صفة لا إسما ، وحسب "تمّام حسّان" هنا يتضح المعنى الذي كان يريده في حديثه عن تقبل الأسماء الدخول في الجدول الإلصاقي ولا تقبل الدخول في الجدول التصريفي، على عكس الصفة التي تقبل الدخول فيهما معا[1]، وعلى هذا تتميز الصفة عن الإسم و الأقسام المتبقية.ولتتضح الصورة أكثر عرض تمّام حسّان الجدول التالي :[2]

جدول إلصاق	جدول تصريف	جدول إسناد
– الإسم		
– الصفـ	ـة	
– الفعـ	ـــ	ـل

–أما من حيث الإلصاق وعدمه: ليس هناك فرق بين الصفات والأسماء ، فكل منهما يقبل الجر، التنوين و"أل" وكذلك الإضافة إلى ضمائر الجر المتصلة، وبهذا إن الإسم والصفة يتميزان بهذه السمة عن بقية الأجزاء الأخرى

–من حيث التضام: إن الصفة تختلف عن الإسم من حيث قبول التنوين، لأن التنوين في الأسماء للتمكين، وفي الصفة له علاقة بالإسناد في حالة الرفع أو التخصيص في حالة النصب فالصفة تلتقي مع

[1] ينظر : تمام حسّان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، المرجع السابق ،ص101 .

[2] المرجع نفسه ، ص 101 .

الإسم في قبولها النداء، وأن تكون مسندا إليه، وأن تكون مضافا أو مضافا إليه، وتلتقي مع الفعل فتكون مسندا كما تضام المفعول به مباشرة أو بواسطة الحرف[1]. وبهذا فالصفة تشبه الإسم و هي ليست فعلا كما أن مشابهتها للفعل تنفي أن تكون إسما[2]

وعلى هذا هناك اختلاف بين الصفة والإسم والفعل ، ما يجعلها ذات قسم مستقل بذاته.

- أسس الصفة من حيث المعنى:

- من حيث الدلالة على الحدث: «إن الصفة تدل على الموصوف بالحدث فلا تدل على الحدث وحده كما يدل المصدر و لا على اقتران الحدث والزمن كما يدل الفعل، ولا على مسمى كما تدل الأسماء»[3].

- من حيث الدلالة على الزمن: قارن "تمّام" بين الصفة والفعل فرأى أن الفعل يدل على الزمن دلالة صرفية وهذا بحكم مبناه حتى وإن كان خارج السياق، وأما الصفات لا تدل دلالة صرفية على الزمن، لأن لها معاني وظيفية، وعليه فزمن الصفة نحوي وليس صرفي، وهنا يتضح اختلاف الصفة عن الأسماء بقبولها الزمن، ورفضها أن تدل بصيغتها الصرفية عن الأفعال[4].

- من حيث التعليق: إن الصفات تقبل أن تكون مسندا، وبهذا فهي تؤدي وظيفة تشبه وظيفة الفعل في التعليق، كما تقبل أن تكون مسندا إليه فتكون فاعلا، أو نائب فاعل، أو مبتدأ ، نحو:"جاء الحسَن وجهه" "وحمد المصون شرفُه" فكلمة "الحسن"، وكلمة "المصُون "من قبيل المسند إليه لأن قبله مسند[5].

و عليه فإن الصفة تختلف عن الأسماء والأفعال وعن كل الأقسام الأخرى

---

[1] ينظر : تمام حسّان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، المرجع السابق ، ص 102.

[2] ينظر: المرجع نفسه ، ص 102.

[3] المرجع نفسه ، ص 102

[4] ينظر: المرجع نفسه ، ص 102- 103.

[5] ينظر: المرجع نفسه ، ص 103.

الفعل:

يستند "تمّام حسّان" في تعريفه للفعل مع النحاة الذين يقولون عنه أنه: «ما دل على حدث و زمن ودلالته على الحدث تأتي من اشتراكه مع مصدره في مادة واحدة»[1]، حيث أشار إلى أن دلالته على الحدث في مشاركته المصدر في مادة الإشتقاق، لأن المصدر هو إسم الحدث ويشاركه في مادته الفعل والصفة والميميات ، وذلك بواسطة صلة ما بمعنى الحدث كدلالة على اقتران الحدث بالزمان أو دلالة الصفة على الموصوف، أو كدلالة الميميات على مكان الحدث أو زمانه أو آلته[2].

إن معنى الزمن يأتي على المستوى الصرفي، وهذا من شكل الصيغة، وعلى المستوى النحوي من مجرى السياق، فإذا استعملنا الفعل على وزن فَعَل فهنا يدل على المستقبل، أما إذا كان على صيغة المضارع فقد يدل على الماضي في السياق[3]

فالفعل عند" تمّام حسّان" من حيث المبنى الصرفي ينقسم إلى: ماض، ومضارع، وأمر، وهذه الأفعال تختلف فيما بينها من حيث المبنى الصرفي: فلكل قسم صيغته الخاصة مجردة أو مزيدة من الثلاثي أوالرباعي، ومع هذا فلكل منها سمات خاصة تجعل كل قسم يتميز عن القسم الآخر، وأما الأمر فيضام النونين (نون التوكيد ونون الإناث) دون غيرهما من القرائن[4].

و أما من حيث المعنى: فإن الأفعال الثلاثية: الماضي، المضارع، الأمر، تختلف في دلالتها، وهذا بصيغتها على الزمن، وضح" تمّام" أن زمن الفعل في صيغة فعل ونحوها للماضي، وصيغة يفعل ،وصيغة أفعل ونحوهما للحال أو الإستقبال .[5]

---

[1] تمّام حسّان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، المرجع السابق ، ص 104.

[2] ينظر: المرجع نفسه ، ص 104.

[3] ينظر: المرجع نفسه ، ص 104.

[4] ينظر: المرجع نفسه ، ص 104- 105.

[5] ينظر : المرجع نفسه ، ص 105.

فحسب هذا هناك اختلاف بين الأفعال الثلاثة : الماضي، والمضارع، والأمر، في الدلالة وهذا بصيغة كل فعل. فالماضي صيغته "فَعَل" كما للمضارع صيغته الخاصة به و هي"يَفْعَل"، و للأمر صيغته وهي: "افْعَل" .

ورغم هذا فإن للأفعال سمات تميزه عن بقية الأقسام، وهذا نجده في قول" تمّام" :« وللأفعال في جملتها سمات من المبنى والمعنى يمكن تمييزها عن غيرها»[1].والمراد من قوله هذا أن للأفعال سمات تجعلها تختلف عن أجزاء الكلام الأخرى، وبهذا فالفعل هو قسم مستقل بذاته وهذا يتضح أكثر من خلال الأسس التالية:

– أسس الفعل من حيث المبنى[2]:

- من حيث الصورة الإعرابية: إن الفعل يختص بقبول الجزم، وذلك في المضارع، حيث لا تشاركه في هذا الأقسام الأخرى (الإسم، الصفة، الضمير، الخالفة، الأداة).

- من حيث الصيغة الخاصة: للأفعال صيغ قياسية مبوبة إلى ستة أبواب للفعل الثلاثي، وهناك صيغ أخرى للأفعال ما زاد على الثلاثة، وهناك صيغ خاص بالمبنى للمعلوم، وأخرى خاص بالمبنى للمجهول .

- من حيث الجدول: إن الأفعال تقبل الدخول في جميع أنواع الجداول، لذا نستطيع وضع الفعل في الجدول الإلصاقي، والجدول التصريفي، والجدول الإسنادي .

وهذه الخاصية خاصة بالفعل دون غيره، حيث لا يقبل قسم من الأقسام الدخول في جميع أنواع الجداول.

-من حيث الإلصاق وعدمه: الأفعال تتميز بقبولها للواصق لا تلصق بغيرها ومنها :الضمائر المتصلة في حالة الرفع، والسين ولام الأمر، وحروف المضارعة ، وتاء التأنيث.

[1] تمام حسّان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، المرجع السابق ، ص 106.

[2] ينظر : المرجع نفسه ، ص 106- 107.

- من حيث التضام: إن الأفعال تقبل التضام مع قد، وسوف، لم، لن، ولا الناهية، وعندما يكون الفعل لازما يكون وصوله إلى المفعول به بواسطة ضميمة مختارة من حروف الجر.

– أسس الفعل من حيث المعنى: [1]

- من حيث الدلالة على الحدث: الأفعال تدل على الحدث، فالحدث جزء من معناها وتدل على الزمن فتختلف عن الأسماء، وعن المصدر بحيث تكون دلالة المصدر على الحدث دلالة مطابقة، فالحدث هو كل معنى المصدر، وفي هذه الحالة يختلف الفعل عن الصفة

- من حيث الدلالة على الزمن: إن الأفعال تدل على الزمن بدلالة وظيفية صرفية، فبهذا تختلف عن الصفة التي تحصل بمعنى الزمن و دلالتها هي وظيفة السياق لا وظيفة الصفة، وكذلك تختلف الأفعال عن الأدوات الفعلية الناسخة مثل: كان، وكاد و أخواتهما.

- من حيث التعليق: إن الفعل في السياق يكون مسندا لا مسندا إليه، فهو يختلف عن الإسم وعن الصفة، وهذا يتضح من خلال الجدول التالي:[2]

مسند إليه	مسند	ملاحظات
الإسم الصـفـة	ـــة الفعـــل	الضمير في ذلك كالإسم والخوالف كالفعل.

فنلاحظ من خلال هذا الجدول أن الفعل يكون مسندا لا مسندا إليه، و هو يختلف عن الإسم الذي يقبل أن يكون مسندا إليه، كما يختلف عن الصفة التي تقبل أن تكون مسندا و مسندا إليه، و كل ما ذكرناه من خصائص من حيث المبنى و المعنى هي التي تجعل الفعل قسما قائما بذاته

[1] ينظر : تمام حسّان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، المرجع السابق ،ص 107.

[2] المرجع نفسه ، ص 108.

الضمير:

إن الضمير هو القسم الرابع من أقسام الكلام. يقول عنه تمّام حسّان: «لا يدل الضمير على مسمى كالإسم، و لا موصوف بالحدث كالصفة، ولا على حدث و زمن كالفعل»[1]

ويبرر سبب ذلك بأن الضمير له دلالة تتجه إلى المعاني الصرفية، وهي معاني يعبر عنها باللواصق و الزوائد وأما المعنى الصرفي العام للضمير هو الحاضر أو الغائب[2]، وأشار في هذا إلى أن" ابن مالك" لم يتوسع في الضمائر و اقتصر على ضمائر الأشخاص، وتبعه في هذا شراحه و أورد قوله[3]:

"و ما لذي غيبة أو حضور كأنت وهم سمّ بالضمير".

و لهذا توسع "تمّام حسّان" في تقسيمه للضمائر، فكان تقسيمه يشمل ما يلي:[4]

- ضمائر حضور: حضور تكلم: أنا، نحن.

وضمائر حضور خطاب: أنت وفروعها.

وضمائر حضور إشارة: هذا و فروعها.

وضمائر الغيبة: كضمائر الشخصية: هو، هي وفروعها.

ضمائر موصولة: الذي التي و فروعها .

[1] تمّام حسّان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، المرجع السابق ، ص 108.

[2] ينظر: المرجع نفسه ، ص 108.

[3] ابن مالك ، متن الألفية ، المصدر السابق ، ص 5.

[4] ينظر : المرجع السابق ، ص 108.

و يوضح "تمّام حسّان" هذه العلاقة بين هذه الضمائر التي وضعها بالمخطط التالي[1]:

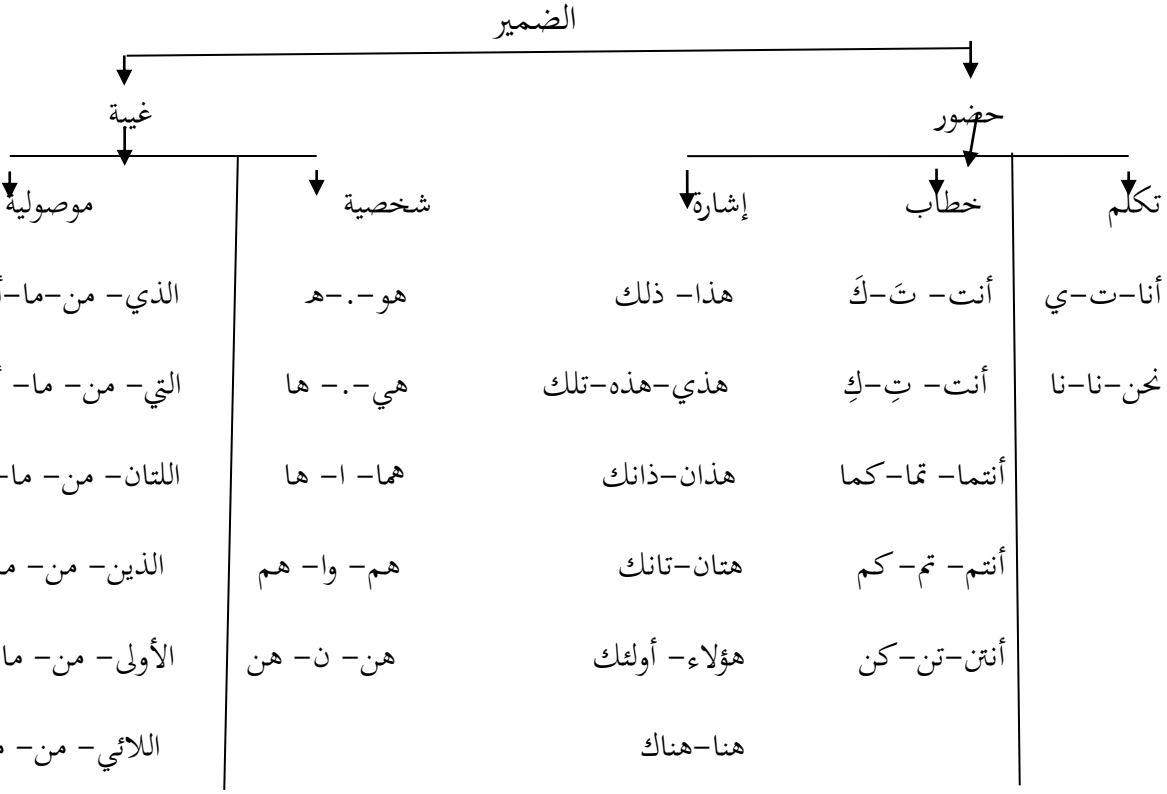

و من خلال هذا المخطط نستنتج أن أقسام الضمير هي: ضمائر الشخص، ضمائر الإشارة، ضمائر الموصول. وهي تتصف بمعاني صرفية، ذلك أن النحاة يشبهونها بالحرف معنويا و لفظيا.

فلا فرق بين معاني الحضور و معاني الغيبة، وبين معاني التأكيد والنفي و الإستفهام و الشرط..و غيرها من المعاني[2].ولهذا إن الضمير لا يوصف بالتعريف أو بالتنكير في النظام، فيختلف من حيث المعنى عن الأسماء و الصفات والأفعال، كما ذكر "تمّام" أن الضمائر ليس لها أصول إشتقاقية، و يلحقها بعض الظواهر الموقعية من الإشباع والإضعاف واختلاف الحركات، وهذا مثل الفرق بين :لهم، بهم، منهم..إلخ والضمائر من المبنيات، ولا تقع موقع المضاف، وهي تفتقر إلى القرائن ،فقرينة الضمائر المتكلم والمخاطب و الإشارة الحضور أو الغيبة، وأما الغائب فقرينته المرجع. وبالنسبة للموصول فقرينته جملة

[1] تمّام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها ، المرجع السابق ، ص 109.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص 110.

الصلة، فالضمير يختلف عن الأقسام الأخرى بافتقاره إلى بعض القرائن[1]،و أما السمات التي وضعها للضمير فهي:

-أسس الضمير من حيث المبني[2]:

- من حيث الصورة الإعرابية: إن الضمائر من المبنيات، أي لا تظهر عليها العلامة الإعرابية.

-من حيث الصيغة : لا تنتمي الضمائر إلى أصول إشتقاقية.

- من حيث الرتبة: الضمائر تكون ذات مراجع متقدمة في اللفظ أو في الرتبة أو فيهما معا، فيسهل تحديد معنى المرجع الظاهر من خلال القرينة اللفظية لأن وظيفته هي الحاضر أو الغائب، أما الضمير الموصول فقد يصف إسما ظاهرا متقدم الرتبة فيكون مرجعا له.

-من حيث الإلصاق: إن الضمائر المنفصلة تعتبر من مباني التقسيم، كما تعتبر الضمائر المتصلة من مباني التصريف، فلهذا تقوم بدور اللواصق التي تلصق بغيرها كحرف الإشباع، وهاء التنبيه، ولام البعد، وهذا كما في ضمائر الإشارة والموصول التي تقبل التثنية بالألف و النون نصبا و جرا، وأما بالنسبة لضمير الشخص فقد يقع حشوا في إسم الإشارة و هذه مثل: هأنذا – هأنت ذا– هاهو ذا.

وعليه نستنتج أن الضمير يختلف عن الأسماء و الصفات وذلك لتعدد معانيه الوظيفية

-من حيث التضام: الضمائر تضام في حالة النداء، و القسم، و النسخ ، و الإستفهام...الخ .

-من حيث الرسم الإملائي: الضمائر المتصلة هي لواصق لا تنفصل في الكتابة عن الكلمة، فهي أجزاء كلمات لا كلمات، وبهذا تشارك الأدوات في هذه السمة عندما تكون على حرف واحد، وهذا

مثل: باء الجر و لامه، باء القسم ..و غيرها.

[1] ينظر: تمّام حسّان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، المرجع السابق ، ص 110- 111.

[2] ينظر: المرجع نفسه ، ص 111-112 -113.

- أسس الضمير من حيث المعنى[1]:

- من حيث المسمى: يرى "تمّام" أن الضمائر تدل دلالة وظيفية على مطلق غائب أو حاضر، فهي لا تدل على مسمى كالأسماء، و إذا أريد لها ذلك تصبح دلالتها معجمية بواسطة المرجع.

- من حيث التعليق: الضمائر تربط الجمل، وذلك يعود إلى مرجع يغني عن تكرار لفظ، فيؤدي إلى تماسك أطراف الجملة. فالضمير يعود من جملة النعت على المنعوت و من جملة الصلة على الموصول فهذا يجعل الجملة واضحة و مفهومة. و من هنا نخلص إلى أن الضمائر لها سمات من حيث المبنى و المعنى تميزها عن بقية أقسام الكلام.

الخوالف:

إن الخوالف هي القسم الخامس من أقسام الكلام الذي وضعه "تمّام" وهو في نظره كلمات تستعمل في أساليب إفصاحية ،ولها أربعة أنواع تتمثل في :[2]

خالفة الإخالة: ويسميها النحاة (إسم الفعل) وهي :هيهات، إسم فعل مضارع: كوى، إسم فعل أمر: مثل :صه

خالفة الصوة: ويطلق النحاة عليها (إسم الصوة) ، وليس لها دليل من حيث المبنى والمعنى.

خالفة التعجب: وتسمى بصيغة التعجب عند النحاة، وذكر "تمّام" أنها صيغة التفضيل منقولة إلى معنى جديد في تركيب جديد، ولكن هذه الصيغة لا تقبل الدخول في الجداول، ومثل لتركيب التعجب ب: "ما أفعل زيدا".

[1] ينظر: تمام حسّان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، المرجع السابق ، ص 113.

[2] ينظر: المرجع نفسه ، ص 113 -114 .

خالفة المدح: وهي عند النحاة تسمى (فعلي المدح و الذم)، و اختلفوا حولها فبعضهم يراها أفعالا وبعضهم يعتبرها أسماء. وأما "تمّام" فيرى أنها تعني الإفصاح عن تأثر و انفعال سواء دعا إلى المدح أو الذم نحو:نعم، بئس، حبذا. فهذه الكلمات لا يتغير معناها و لا يتغير ما تقرر لها من الرتبة[1]

و عليه فإن: "نعم و بئس" تقبلان تاء التأنيث كالفعل، و أما الخوالف الأخرى فلا تقبل هذا. ومن مميزات الخوالف نذكر ما يلي :

– أسس الخوالف من حيث المبنى[2]:

- من حيث الرتبة :كل الخوالف تأتي من ضمائم معينة، والرتبة بينها محفوظة كما هو الحال بين خالفة التعجب و بين الأداة.....الخ.

- من حيث الصيغة: جميع الخوالف صيغ تأتي مقطوعة الصلة بغيرها من الناحية الصرفية كما في صيغة التعجب.

-من حيث الإلصاق: تلحق نون الوقاية خالفة "ما أفعل "و تلصق بها ضمائر النصب و تاء التأنيث وتلتصق "بنعم"و "بئس".

فالخوالف تشارك الأفعال و الأسماء و الصفات و الأدوات و لكنها لا تعد قسم من هذه الأقسام.

– من حيث التضام: إن الخوالف تأتي من ضمائم معينة لكن هناك بعض الضمائم تفتقر إليها كافتقار خالفة التعجب إلى "ما".

[1] ينظر: تمام حسّان اللغة العربية معناها ومبناها ، المرجع السابق ، ص 115 .

[2] ينظر: المرجع نفسه ، ص 117- 118.

– أسس الخوالف من حيث المعنى[1] :

- من حيث الزمن: إن الخوالف لا ترتبط بمعنى زمن خاص و لا تتصرف تصرف الأفعال.

- من حيث التعليق: إن الخوالف تقوم بدور المسند لا المسند إليه ، و بهذا اعتبرت أفعالا و لكن الفرق بينها و بين الأفعال يكمن في عدم وصفها بالتعدي و اللزوم كما لا تدخل في علاقة النسبة.

- من حيث المعنى الجملي: إن جميع جمل الخوالف المركبة هي جمل إفصاحية إنشائية ، و بهذا تختلف عن الأقسام الأخرى.

و عليه فإن الخوالف هي ذات أربعة أنواع: خالفة الإخالة، خالفة الصوة، خالفة التعجب وخالفة المدح (نعم و بئس) وهي تفصح عن انفعال ما ،كما تشارك الأسماء و الصفات و الأدوات في حالات أخرى. و تختلف عنها لأنها لا تتصرف ولا ترتبط بالزمن .

الظرف:

يعتبر الظرف القسم السادس من أقسام الكلم، و فيه ذكر "تمّام" أن النحاة توسعوا في دراستهم لفهمه فتضمن كثير من الكلمات المختلفة شكلا و وظيفة، و بهذا يقرر أن الظرف هو: «مبان تقع في نطاق المبنيات غير المتصرفة فتتصل بأقرب الوشائج بالضمائر و الأدوات»[2]، فهو يجعل الظرف من المبنيات و ذلك لتشابهه مع الأدوات و الضمائر و مثل لهذا ب:[3]

ظرف زمان	ظرف مكان
إذ–إذا–إذًا	أين– أنى–حيث
لما–أيان–متى	

[1] ينظر: تمام حسّان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، المرجع السابق ، ص 118.

[2] المرجع نفسه ، ص119.

[3] المرجع نفسه ، ص 119.

و ذكر" تمّام حسّان" أن النحاة استعملوا بعض الكلمات استعمال الظروف و هذا كالصفة و الفعل وكالمصدر عندما ينوب عن الفعل، وكالألفاظ الموصولة: من، ما، أي، و هذا على أساس تعدد معناها الوظيفي ولكن تلك الكلمات ليست بظروف من حيث التقسيم فهي ذات معان مختلفة و مبان مختلفة نسبها النحاة إلى الظرفية ومن ذلك[1]:

– كالمصادر نحو: آتيك طلوع الشمس، ومنها: قط ، الملازمان للقطع في الإضافة، والمعروف أن المصادر أسماء لا ظروف.

– وصيغتا إسمي: الزمان و المكان، نحو: آتيك مطلع الشمس، فهذه صيغة من الميميات، وهي أسماء لا ظروف.

– بعض حروف الجر نحو : من، منذ معناها ابتداء الغاية و هما يستعملان استعمال الظروف، وبعض ضمائر الإشارة كهنا ، ثم، إلى الزمان نحو: الآن، أمس، ليست ظروف في الأصل، وكذلك بعض الأسماء المبهمة منها : الذي يدل على المقادير، نحو :"كم" والذي يدل على العدد ما يفيد الزمان أو المكان نحو: خمسة أيام و ثلاث ليالي.

– من الجهات، نحو: فوق، تحت، أمام، خلف ...إلخ، و ما دل على مبهم من الأوقات نحو: حين وقت ساعة، يوم، سنة،..وغيرها .

– و بعض المبهمات المفتقرة إلى الإضافة الصالحة لمعنى الزمان أو معنى المكان، و مثّل" تمّام" لهذا نحو: «قبل، بعد، دون، لدن، بين، وسط، عند»[2].

– بعض الأسماء التي تطلق على مسميات زمانية كسحر و سحرة، ليلة، مساء، حين يقصد بها وقت بعينه، وبهذا يعتبر "تمّام حسّان "المصادر و صيغتي: إسمي الزمان و المكان و المبهمات بأقسامها، وما أطلق عليه بمسميات زمنية معينة كلها أسماء من الأسماء، و لكنها عوملت معاملة الظروف فأدت

[1] ينظر: تمام حسّان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، المرجع السابق ، ص 119– 120.

[2] المرجع نفسه ، ص 120.

وظائفها. وفي هذا قال :« ولا ينبغي لهذا أن يظلنا عن أصالتها في باب الأسماء»[1] .فحسب هذا فإن ما سماه بالمسميات هي أسماء و لكن بتعدد المعنى الوظيفي أصبحت تعامل معاملة الظروف.

وعلى هذا يرى "تمّام" أن اللغة العربية الفصحى لا يوجد فيها ما ينبغي أن يوضع في قسم مستقل من أقسام الكلم يسمى بالظرف ما عدا الكلمات التي ذكرها في بداية حديثه عن الظروف .

و بعد هذا ذكر "تمّام" أن للظروف خصائص تميزها عن الأقسام الأخرى تتمثل فيما يلي:

– أسس الظرف من حيث المبنى[2]:

- من حيث الصورة الإعرابية: قال عنها" تمّام" أنها من المبنيات ذلك لأن البناء يقرب الكلمة من الحروف

- من حيث الرتبة: إن للظروف رتب و هي تتقدم على مدخولها سواء كان مفردا أو جملة.

- من حيث الصيغة: إن الظروف تعتبر من غير المشتقات و هذا مثل: الضمائر و الأدوات، فهي لا تحتوي على صيغ معينة ولا تتصرف إلى صيغ فهذا كله يجعلها بعيدة عن الأسماء و تتقارب مع الحروف.

- من حيث الجدول: إن الظروف لا تدخل في العلاقات الجدولية مهما كان نوع هذه العلاقات.

- من حيث التضام: يرى" تمّام "أن هناك بعض الظروف يسبقها الحرف و هذا نحو: منذ ، متى، من،أين إلى أين،من حيث،إلى حيث فالظروف تفتقر إلى مدخول لها يساعدها على توضيح معناها الزماني المبهم

– أسس الظرف من حيث المعنى[3]:

- من حيث التسمية: إن الظروف لا تدل على مسمى ومعناها وظيفي قريب من معنى الأصوات لأنها تؤدي وظيفة الكناية عن زمان أو مكان، وهذا مع اختلاف كل واحد منها من حيث التضام ومن حيث المعنى.

[1] تمام حسّان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، المرجع السابق ، ص 120.

[2] ينظر: المرجع نفسه ، 121.

[3] ينظر: المرجع نفسه ، ص 122.

وكذلك من حيث : [1]

-الزمن: هناك فرق جلي بين ما يدل عليه ظرف الزمان وبين زمن الفعل، وهذا يتضح فيما يلي: إن الزمن يستفاد من الظرف بالمطابقة ومن الفعل بالتضمن،كما يستعمل للماضي أو الحاضر أو المستقبل وأما في الظرف كناية عن زمان اقتران حدثين.

- من حيث التعليق: للظروف تعبيرات تساعد على التعبير عن معنى الجهة و نفس هذا نجده في كل ما يفيد علاقة التخصيص: كالمفعولات، والحال، والتمييز، والمستثنى فتوضع الظروف داخل السياق وضع المفعول فيه.

و خلاصة ما سبق: إن الظروف عند" تمّام" هي ظرف زمان ويتضمن: إذ، إذا، ما، إذا، أيان ،ومتى وظرف مكان و يتضمن: أين، أنى، حيث، وخصص لهذه الظروف سمات تميزها عن غيرها شكلا ووظيفة .

الأداة:

تعد الأداة القسم السابع من أقسام الكلم التي وضعها "تمّام" لتأدية معنى التعليق، وهذا في قوله: « أنه مبنى تقسيمي يؤدي معنى التعليق والعلاقة التي تعبر عنها الأداة، إنما تكون بالضرورة بين الأجزاء المختلفة من الجملة»[2]. فالأداة عنده هي عنصر ضروري للربط بين عناصر الجمل.

و لقد قسم "تمّام" الأداة إلى قسمين[3]:

- قسم الأداة الأصلية: و يقصد بها الحروف ذات المعاني كحروف الجر و العطف...الخ.

- قسم الأداة المحولة: وقال عنها أنها قد تكون:

[1] ينظر: تمام حسّان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، المرجع السابق ، ص122

[2] المرجع نفسه ، ص 123.

[3] ينظر: المرجع نفسه ، ص 123 .

ظرفية: وهذا يكون باستعمال الظروف في تعليق جمل الإستفهام و الشرط أو إسمية كاستخدام بعض الأسماء المبهمة في تعليق الجمل نحو: كم،كيف عندما تكون في الإستفهام و التكثير و الشرط أيضا أوفعلية بحيث تحول بعض الأفعال التامة إلى صورة الأداة بعد القول ماعدا كان وأخواتها وكاد وأخواتها أو ضميرية كنقل من، ما و أي إلى معاني الشرط و الإستفهام و المصدرية و التعجب...الخ.

و ذكر "تمّام" أن التعليق بالأداة هو أشهر أنواع التعليق في اللغة العربية وهذا إذا استثنينا جملتي الإثبات والأمر بالصيغة مثل:(قام زيد، زيد قام، و قم)، وهناك كذلك بعض الجمل تدل على الإفصاح فعلى هذا لا توجد جملة بدون أداة لأن علاقتها تظهر من خلال وجود الأداة[1]، و ليتضح ما قاله مثل بمخطط وضع فيه الجملة بأنواعها: الجملة الخبرية والجملة الإنشائية والذي سنعرضه فيما يأتي:[2]:

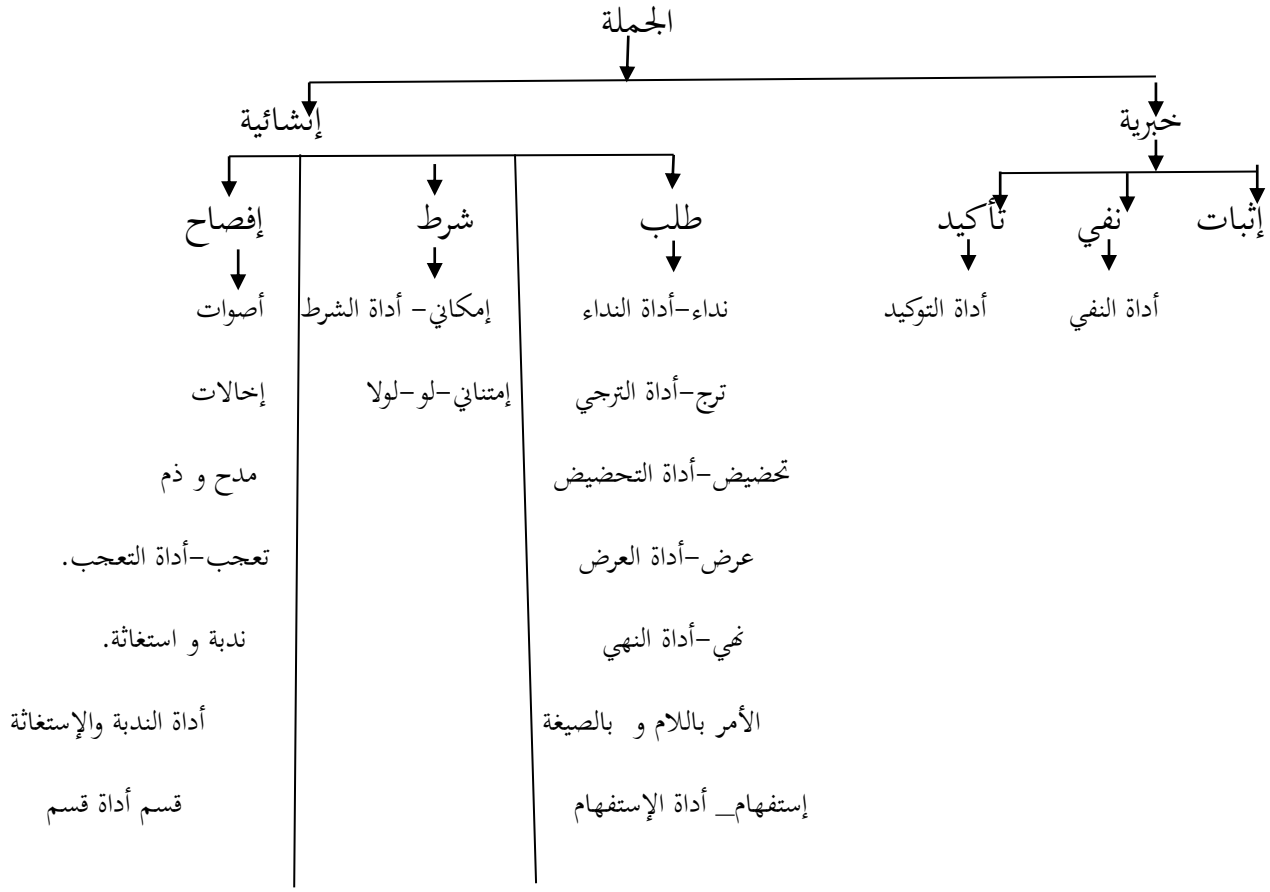

[1] ينظر: تمّام حسّان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، المرجع السابق ، ص 123.

[2] المرجع نفسه ، ص 124.

و لهذا يرى" تمّام" أن النحاة عندما أرادوا أن يعبروا عن ما فهموه من دراستهم للأدوات أنها تتضمن معاني وظيفية لا معاني معجمية، جعلهم ذلك يقولون: "إن هذه معان حقها أن تؤدي بالحرف"، وعلى هذا يرى أن المعاني الوظيفية يكشف عنها في مظانها الأصلية، وهي كتب القواعد، مع العلم أن هذه المعاني تقع خارج اهتمام المعجم من الناحية النظرية، ولكن المعروف أن المعجم يستعمل للفائدة العملية[1] وفي هذا قال: «و إذا كان هذا المعنى الوظيفي قد أمكن الوصول إليه بإسم أو بفعل أو ظرف أو ضمير فإن الكلمة التي تؤدي هذا المعنى توصف في هذه الحالة بأنها أشبهت الحرف شبها معنويا و ربما أصبحت هي ذاتها أداة محولة لهذا السبب نفسه»[2]"، وهو يقصد أن للأداة معاني وظيفية تجعلها شبيهة بالحرف فسميت بالأداة المحولة من حالة إلى حالة أخرى. وبعد أن أتم "تمّام حسّان" عرضه لمعاني الأداة انتقل إلى ذكر السمات التي تميز الأدوات عن غيرها من الأقسام الأخرى .

- أسس الأداة من حيث المبنى[3]:

- من حيث الرتبة: إن الأدوات أصيلة الرتبة أكثر من الضمائر، وعلى هذا تعتبر مجالا خصبا لدراسة ظاهرة الرتبة في اللغة العربية ، حيث تحتل رتبتها في الجمل الصدارة، فإذا قارنا بين الرتبة في الأداة والرتبة في الظرف فالصدارة هي الفارق بينهما.لأن الظرف يتقدم على مدخوله، نحو :"أزورك متى أهل رمضان" ولكن إذا تعدد معناها الوظيفي فيصبح أداة شرط للزومه الصدر في الجملة فتصبح الجملة الشرطية "متى أهل رمضان أزرك"، فهذه تعتبر إحدى السمات التي تميز الأداة عن الظرف وعن جميع الأقسام الأخرى.

- من حيث التضام: إن كل الأدوات تفتقر إلى الضمائم، فمعناها لا يكتمل إلا بها، فحرف الجر لا يفيد الجر إلا مع المجرور، والعطف إلا مع المعطوف، وذكر "تمّام"أن حتى أدوات الجمل تفتقر إلى ذكر كل الجملة و بالإضافة إلى هذا فالجملة لا تحذف حين تحذف، وتبقى الأداة بعدهما مع القرينة التي يمكن بها

[1] ينظر: تمام حسّان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، المرجع السابق ، ص 125 .

[2] المرجع نفسه ، ص 125.

[3] ينظر: المرجع نفسه ، ص 125-126.

فهم المقصود، وعليه فالأدوات يجب أن تتصل مع الكلمات لأنها جزء منها بل ومعناها لا يكتمل بدون الضمائم[1].

- من حيث الرسم الإملائي: ذكر "تمّام" أن الأدوات تتشابه مع الضمائر، وذلك لأنها تنقسم إلى قسمين منها: المنفصل، ومنها المتصل، وهذا إذا كانت الأداة على حرف واحد، فالأداة تكون متصلة بما بعدها من ضميمة، وهذا مثل: باء الجر في"بمحمد"، و لامه في"لمحمد"، وأما إذا كانت الأداة على أكثر من حرف فإنها تفصل في الكتابة عن ضميمتها نحو:"عن محمد"، و بالنسبة ل:"منه" و"عنه" فالوصل للضمير لا للأداة، وبهذا فهناك فرق بين الأداة المتصلة وبين اللاصقة، لأنها عندما تحذف يبقى بعدها ما اتصلت به ليدل على معناها، وأما اللاصقة عندما تفصل عن ما لصقت به فيختفي معناها الحرفي أو النحوي[2].

كما أشار "تمّام حسّان "في دراسته لهذا القسم أن هناك بعض النحاة يعتبرون النواسخ من الأدوات لأنها تدخل على الأفعال كما تدخل الأدوات، وهو يوافقهم الرأي أن جميع النواسخ من الأدوات وبعضها محول من الفعلية نحو: كان، دام، زال، برح..إلخ، ولا يتضمن معنى الحدث، وهذه السمة تدل على تمام الفعل ثم خلص إلى أن كل أدوات النسخ يفيد الزمن ، ولا يفيد معنى الحدث مستشهدا في هذا بأقوال النحاة واللغويين[3].

كما ذكر أن جميع الأدوات ما عدا" كان" يضيف إلى معنى الزمن أحد معاني الجهة، في حين أن بعضها لا يتصرف كالأدوات[4]، فهناك بعض النواسخ لا تتصرف وأما التي تقبل التصرف فيكون ذلك ناقصا كاستخدام المضارع فقط أو هما أو إسم الفاعل..وغيرها من الأدوات.

و أما الوظيفة الخاصة التي تقوم بها أدوات النسخ، فيقول" تمّام"في هذا الصدد: «والمعروف أن للجملة الإسمية إسنادا لا على معنى الزمن، فهي نسبة الخبر إلى المبتدأ على طريق الوصف، فإذا أردنا أن نشرب

[1] ينظر : تمام حسّان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، المرجع السابق ،ص 126.

[2] ينظر: المرجع نفسه ، ص 127.

[3] ينظر: المرجع نفسه ، ص 130.

[4] ينظر : المرجع نفسه ، ص 130.

الجملة الإسمية معنى الزمن خالصا من دون الحدث، فإن السبيل إلى ذلك أن تدخل الناسخ عليها فيزيل عنها طابعها الأصلي، وهو الخلو من الزمن وهذا هو معنى النسخ»[1]. فهو يشرح كيفية جعل الجملة الإسمية ذات زمن دون الحدث، ويكون ذلك بإدخال الناسخ على الجملة فيؤدي وظيفته.

- أسس الأداة من حيث المعنى[2]:

-من حيث التعليق: أن الأدوات تساعد على التعبير عن علاقات داخل السياق ويكون التعبير وظيفي وهي تعد من أهم وسائل التعليق في اللغة، وبالخصوص في الدراسة النحوية، حيث اعترف "تمام "أن النحاة كانوا على صواب عندما عينوا حروف الجر و الإسم المجرور في الإعراب و غيروا مسلك الظروف عندما وجدوها تتلاقى مع الأدوات، وأما بالنسبة إليه فإن التعليق لا يقتصر على الظرف و الجار والمجرور وإنما هو وظيفة الأدوات كلها، كالعاطف والمعطوف متعلق بالمعطوف عليه، ونفس هذا في واو المعية ومتبوعها، وأما عند الربط بين أطراف الجملة فيكون معنى الأداة كما يطلق عليه"الأسلوب "مثل :أسلوب النفي، وأسلوب الشرط أو الإستفهام، فنوع الربط يكون بما تحمله الأداة من وظيفة الأسلوب.

- من حيث المعنى الجملي: إن الأداة عندما تحمل أسلوب الجملة تحمله إيجابا بوجودها، وتحمله سلبا بانعدامها، وهذا مع حذف الأداة أي الإستغناء عن أداة الإستفهام أو العرض[3]،وفي هذا يرى" تمّام" أن بعض النحاة كانوا يعتبرون هذه النواسخ أدوات فخالفهم في إخراج" ظن و أخواتها" من النواسخ و هذا للأسباب التالية:[4]

-إن العلاقة بين "ظن و أخواتها" و بين المفعولين علاقة يتضح فيها معنى التعدية.

- إن "ظن و أخواتها" أفعالا متصرفة، أما النواسخ فتشترك في طابع عام هو نقص التصرف.

[1] تمام حسّان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، المرجع السابق ، ص 130.

[2] ينظر : المرجع نفسه، ص 127.

[3] ينظر : المرجع نفسه ، ص 128.

[4] المرجع نفسه ، ص 132.

و خلاصة لما سبق فإن الأداة تنقسم إلى قسمين: أداة أصلية وأداة محولة، وهي تدل على وجود علاقة بين عنصرين أو أكثر عندما تكون داخل السياق، وتختص بوظيفة التعليق، ما يجعلها تختلف عن الأقسام الأخرى.

كما ذكر "تمّام" أن الفائدة من تقسيم الكلام هو أننا عند محاولة التقسيم سنجد الكلمات تتفق أوتختلف في صورها و وظائفها ومواقعها في السياق، فما اتفق منها في الصورة و الوظيفة..إلخ وضع في قسم بعينه من أقسام الكلم، وما اختلف منها اختلفت به الأقسام[1].فنفهم أنه وضع كل قسم في مكانه المناسب بحسب اختلافه عن الأقسام الأخرى شكلا و وظيفة وهذا لتسهيل الدراسة على الدارس .

و يجب الإشارة هنا إلى أن هناك أحد تلامذة تمّام حسّان اتبعه في تقسيمه ألا و هو"فاضل مصطفى ساقي" الذي قسم الكلم إلى سبعة أقسام، وهذا في رسالته الموسومة:"أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة" في قوله:« ولقد كان من نتائج البحث في هذه الرسالة أن توصلت إلى أن أقسام الكلم في اللغة العربية سبعة هي: الإسم و الصفة و الفعل و الخالفة و الضمير و الظرف و الأداة، كما قررها الأستاذ المشرف في كتابه»[2]، فنستنتج أنه خالف القدماء من خلال تقسيمهم، وهذا يتجلى في قوله: «إن دوران النحاة القدماء في فلك التقسيم الثلاثي لأقسام الكلم دون مسوغ عرض الدراسات اللغوية لكثير من المتاعب المنهجية، وبدلا من تيسير المسائل وتذليل صعوباتها، سار النحاة في طريق التعقيد»[3]

فهو يقصد أن القدماء لم يخرجوا من التقسيم الثلاثي لأنهم لم يستطيعوا وضع حد للأقسام ، وذلك أدى إلى اختلافهم مما زاد تعقيدا،و لهذا يرى"مصطفى ساقي"أن إعادة النظر في تعديل أقسام الكلم يجب أن

تكون وفق أسس شكلية ووظيفية سليمة لتضع حدا فاصلا لإختلاف ، واضطراب النحاة، لأنها تساعد على فهم المقاصد الأساسية من التركيب الكلامي[4].

[1] ينظر : تمّام حسّان ، الخلاصة النحوية ، عالم الكتب، ط 1 ، 1420هـ/ 2000م ، ص 39.

[2] فاضل مصطفى ساقي ، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، المرجع السابق ، ص 26.

[3] المرجع نفسه ، ص 25.

[4] ينظر: المرجع نفسه ، ص 25.

و أضاف في موضع آخر أنه تعمق في دراسته لهذا الموضوع مع اعتماده على نظرية تبسيط الأفكار. وهذا في قوله: «بسطته تفكيرا، وأحكمته بناءا، وأوسعته نقدا، وبينت حدوده على نحو ما لم يسبق له مثيل في دراسة العربية»[1].

و عليه فإن "مصطفى ساقي" وافق "تّمام حسّان" في أن أقسام الكلام سبعة وهي:الإسم، الصفة، الفعل الضمير، الخالفة، الظرف، الأداة، ولكنه عندما أعاد دراسة ما جاء به حول هذا الموضوع أبدى بعض الملاحظات و التي سنذكر بعضها بإيجاز فيما يلي[2]:

– إن اهتمام تمّام حسّان بمسألة تقسيم الكلم فاق اهتمام الكثير من اللغويين المحدثين حيث اعتمد في دراسته هذه المنهج الوصفي بكونه المنهج الأحسن لفهم اللغة، واستيعاب أسرارها، فبهذا خالف تقسيم القدماء، ووضع أسس صالحة للتفريق بين هذه الأقسام، فبعضها خاص بالمبنى، والبعض الآخر خاص بالمعنى، مؤكدا على ضرورة اعتبار المبنى والمعنى معا، فهذا التقسيم مقبول من ناحية الصحة ، ولكنه بدأ بذكر عدد أقسام الكلام أولا، ثم قام بذكر الأسس الواجب توفرها ثانيا، ذلك أنه قام بعلاج هذه المسألة بطريقة عرض النتائج قبل تقديم المقدمات، فلو بدأ بذكر الأسس ثم اتبعها بذكر الأقسام لسلم من النقد.

– إن دلالة الفعل عند "تمّام" أن معنى الزمن يأتي على المستوى الصرفي، وعلى المستوى النحوي، والفرق بينهما أن الزمن في الحالة الأولى وظيفة الصيغة، وفي الحالة الثانية هو وظيفة السياق، وهذا رأي صحيح مأخوذ من واقع استعمال الفعل في العربية، و أما جعله صيغة (أفعلَ) تدل على الحال أو الإستقبال فيرى "مصطفى ساقي" أنه حسب اعتقاده أنها صيغة لا تدل على زمن لأنها صيغة يطلب فيها من المخاطب فعل أمر ما. وإضافة إلى هذا فهناك مجموعة من الباحثين اللغويين اهتموا بالتقسيم الذي وضعه "تمّام حسّان "

[1] فاضل مصطفى ساقي ، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، المرجع السابق ، ص 27.

[2] المرجع نفسه ، ص 164- 165- 167.

ولكن اعترضوه لأنه فرق بين أقسام الكلام و خاصة فيما تعلق بالإسم والصفة والضمير والظرف معلنين عن تحيزهم إلى تقسيم سيبويه من بينهم: عبد الرحمن حسن عارف[1].

كما نقد" تمّام حسّان" من طرف بعض النحاة ما جعل تقسيمه يسقط، وذلك بسبب تطبيقه ظاهرة النقل «بحيث تتداخل الأقسام ، وينقل كل لفظ من قسم من أقسام الكلم إلى استعمالات قسم آخر غير القسم الذي ينتمي إليه، وهذا من باب تعدد المعنى الوظيفي للكلمة الواحدة، مما أوجب إسقاط القسمة لأنها لا تؤسس درسا نحويا واضحا في نظامه و أحكامه»[2] و فيما يلي سنذكر كيف تم معالجة هذه الظاهرة باختصار[3]:

– ذكر" تمّام حسّان " أن الإسم ينقل إلى الوصفية ونمثل لهذا بقوله تعالى: (و نَحْنُ عُصبَة)[4]، كما ينقل إلى الظرفية فيسمى ظرفا متصرفا. وأن الصفة تنقل إلى العلمية نحو: قاسم، خالد ،..و غيرها من الأعلام لقوله تعالى: (قال أرَاغبٌ أنتَ عَن آلهَتي يا إبراهيم)[5]، فنلاحظ أن "أراغبٌ" على وزن فاعل.

–وأما الفعل قد ينقل إلى العلمية مثل: يزيد و ينبع..إلخ، وقد ينقل إلى أداة ناسخة كالأفعال الناقصة وأخواتها فيسقط عنه معنى الحدث.

كما قام بنقل الضمير، وذكر أن ضمائر الشخص تنقل ليصبح ضمير الشأن فلا يكن به عن الإسم الظاهر و تنقل ضمائر الخطاب إلى الحرفية نحو: أرأيتك، وأما الضمائر الموصولة فتنقل إلى الشرط والإستفهام مثل:"أي" أضاف إليها "ما" الشرطية، فتصبح "أيما"، ونقل(من) الموصول إلى الإستفهام لقوله تعالى: (ومَن أوفَى بعَهده منَ الله)[6]كما تقوم الضمائر الموصولة بوظيفة الربط، أما ضمائر الإشارة فتنقل إلى الظرفية المكانية نحو:" هنا" "هناك" فجعلها صالحة للنقل إلى المكان و الزمان.

---

[1] ينظر: عبد الرجمن حسن العارف ، تمام حسّان رائدا لغويا ، المرجع السابق ، ص255

[2] ضرغام علي حسن النحو الوصفي بين الدكتور مهدي المخزومي والدكتور تمام حسّان دراسة في موارد الإتفاق والإختلاف بينهما ،جامعة الكوفة ص148

[3] ينظر: تمّام حسّان ، البيان في روائع القرآن ، ط 1 ، 1413هـ/1993م ، ص 42- 46 - 52.

[4] سورة يوسف ، الآية : 8.

[5] سورة مريم ، الآية :46 .

[6] سورة التوبة ، الآية : 111.

و أما الظرف فنقله إلى استعمال الأدوات، بحيث أصبح يدل على الإستفهام و على الشرط ، وذكر أن النحاة يقبلون هذا الإستعمال ، وخالفهم على أنهم نسوا بعد النقل موصولية (من وما في الشرط) فجعلوا ما بعدها شرطا [1].

و نقل الأدوات إلى قسم الإسم كنقل الكاف إلى الإسمية، فتصبح بمعنى "مثل" وكأين التي لا تعود إلى أصل اشتقاقي، وهي ليست مركبة من كاف التشبيه، وأي الإستفهامية أو الموصولية لأنها لا تحمل معنى من المعاني هذه للعناصر كما تنقل هاء التنبيه إلى معنى الخالفة، فيكون معناها" خذ" فتلحقها حروف الخطاب "ها كم"، و أما الخوالف فذكر أنها لا تنقل، و إنما ينقل إلى غيرها، كنقل الفعل الماضي "حب" إلى المدح نحو: "حبذا زيد، ولا حبذا عمرو" و حسب رؤيته هذه فهو يخالف النحاة الذين أطلقوا على ظاهرة النقل "النيابة" بمعنى نيابة حرف عن حرف آخر كحرف الجر[2].

و خلاصة لما سبق فإن تمّام حسّان أتى بتقسيم جديد، ولكن نلاحظ أنه من جهة قسم الكلام ففرق بين كل قسم وآخر ببعض السمات ،ومن جهة أخرى نقل كل لفظ قسم إلى قسم آخر مما جعل بعض النحاة ينتقدونه.

و على هذا، فرغم الإنتقادات التي وجهت "لتمّام حسّان " إلا أن المحاولة التي قام بها في سبيل وضع تقسيم جديد مخالف للتقسيم التقليدي، لإثراء الدرس اللغوي، هي محاولة اعترف بها عدد كبير من الباحثين اللغويين وأخذوا بها و طبقوها في مجال دراستهم.

[1] ينظر : تمام حسّان ، البيان في روائع القرآن ، المرجع السابق ، ص52

[2] ينظر: المرجع انفسه ، ص54-55 .

المبحث الثالث: نماذج تطبيقية عن مميزات الضمير عند تمّام حسّان.

أولا: الضمير و أقسامه:

إن للضمير تعريفات متعددة من بينها ما قاله تمّام حسّان:«الضمير يعني كل ما دل على حضور أوغيبة »[1]، فالمعنى الصرفي للضمير هو الحاضر أو الغائب، فمن خلال هذا القول يتضح أنه قسم الضمائر إلى: ضمائر حضور و ضمائر غيبة ، فالمقصود بضمائر الحضور ما يلي: [2].

- ضمائر حضور تكلم: وتتمثل في: أنا- تاء المتكلم- ياء المتكلم- نحن- نا.

- ضمائر حضور الخطاب: وتتمثل في: أنت-ت-ك)، (أنت-تِ-كِ)، (أنتما- تما- كما)، (أنتم- تم- كم) (أنتن- تم- كم)،(أنتن- تن- كن).

- ضمائر الإشارة: فتتمثل في:(هذا-ذلك) للمفرد، (هذي-هذه-تلك) للمفردة، (هذان، ذانك) للمثنى وللمذكر، (هتان، ذانك) للمثنى المؤنث، (هؤلاء، أولئك) للجمع والمذكر والمؤنث، (هنا، هناك) للدلالة على المكان.

أما ضمائر الغيبة: فيقصد بها:-ضمائر شخصية: (هو، ه) للمفرد المذكر، (هي، ها) للمفرد المؤنث (هما، ا، ها) للمثنى المؤنث ،والمذكر (هم، وا ،هم) للجمع المذكر (هن، ن، هن) للجمع المؤنث.

- ضمائر موصولية: وتنقسم الى قسمين:

قسم مختص: نحو: الذي- اللذان- اللتان- الذين- الأولى- اللائي...و غيرها.

قسم مشترك: نحو: ما- من- أي فهي ضمائر موصولة تساعد على التعبير عن جميع صور العدد والنوع.

[1] تمام حسّان ، الخلاصة النحوية ، المرجع السابق ، ص 91.

[2] ينظر: تمام حسّان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، المرجع السابق ، ص 109.

و من هذه الأقسام استخلص تمّام حسّان أن الضمائر تنقسم إلى ثلاثة أقسام: ضمائر الشخص، ضمائر الإشارة ،و ضمائر الموصولية.

و بهذا فإن الضمائر هي كناية الإسم الظاهر، وهي تشبه الحروف تشبيها معنويا لأنها تعبر عن معان عامة هي: الحضور والغيبة على الإطلاق ومعاني أخرى هي: الإفراد و التثنية والجمع ثم التذكير و التأنيث بالإضافة إلى أن «هذه الدلالة على المعاني العامة تجعل الضمائر بحاجة إلى ما يخصص معناها، كالمرجع لضمير الشخص، و البدل للإشارة، و الصلة للموصولة»[1].

و وضح" تمّام"أن ضمائر الأشخاص تدل على الحاضر وذلك عن طريق تخصيص الحضور بالعهد الحضوري لأن المتكلم حاضر بالضرورة ، والمخاطب حاضر حقيقة أو تقديرا، أما الضمير الغائب فهو يفتقر إلى مرجع يخصصه و يزيل إبهامه[2].

و يظهر الإختلاف بين الضمير وأقسام الكلام الأخرى، في قول "تمّام":« لا يدل الضمير على مسمى كالإسم ولا على موصوف بالحدث كالصفة ولا على حدث، وزمن كالفعل»[3].

ونفهم أن الضمير هو غير الإسم لأنه لا يوصف بالتعريف والتنكير، فبهذا يختلف الضمير عن الأسماء والصفات و الأفعال.

ثانيا: مميزات الضمير من حيث المبنى و المعنى عند تمّام حسّان:

إن للضمير سمات تجعله مختلفا عن غيره من الأقسام ، وهذا لأن الضمير لا يدل على مسمى كالإسم ولا على موصوف كالصفة ولا على حدث كالفعل ،و ليتضح هذا أكثر سنعرض بعض الأمثلة نبين فيها كيف استطاع "تمّام حسّان" إخراج الضمير من أقسام الكلام الأخرى، و إفراده في قسم خاص به.

[1] تمام حسّان ، الخلاصة النحوية ، المرجع السابق ، ص 92.

[2] ينظر : المرجع نفسه ، ص 92.

[3] المرجع نفسه ، ص 108.

من حيث المبنى:

للضمير خصائص شكلية و التي تتمثل في:

من حيث العلامة الإعرابية:

يرى تمّام أن كل الضمائر من المبنيات، ولذلك لا تظهر عليها العلامة الإعرابية، بل تنسب إلى محلها[1]. وهذا نحو:

▪ **النموذج الأول**: عن ضمائر الشخص، قوله تعالى: (هوَ الذي خلَقَ لَكُم مَا في الأرْضِ جَميعًا)[2] وقوله: (وبِالآخِرة هُم يُوقنُون)[3].

فمن خلال الآيتين الكريمتين يتبين لنا أن الضمير الغائب"هو" في الآية الأولى: هو ضمير منفصل مبني على السكون في محل رفع المبتدأ. والضمير الثاني"هم" في الآية الثانية: هو أيضا ضمير منفصل مبني على السكون في محل رفع المبتدأ.

▪ **النموذج الثاني**: عن ضمائر الإشارة في قوله تعالى:(هَذَا نُزُلهُم يَوْمَ الدِّين)[4]، فنلاحظ من خلال هذه الآية أن الضمير "هذا" هو إسم إشارة مبني على السكون في محل رفع المبتدأ.

▪ **النموذج الثالث**: العلامة الإعرابية في الضمائر الموصولة، وهذا نحو: قوله تعالى: (هُوَ الذي يُسيرّكُم في البرِّ وَ البَحر)[5]

فالضمير في الآية هو:«الذي :إسم موصول مبني على السكون في محل رفع خبر المبتدأ»[6].

---

[1] ينظر : تمام حسّان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، المرجع السابق ، ص 111.

[2] سورة البقرة ، الآية :29 .

[3] سورة البقرة ، الآية : 04.

[4] سورة الواقعة ، الآية: 56.

[5] سورة يونس ، الآية: 22 .

[6] محمود حسني مغالسة ، النحو الشافي الشامل ، دار المسيرة ، ط1 ، عمان ،1427هـ/2007م ، ص 147.

و كذلك إذا قلنا" جاء الذي كنت أبحث عنه"، فالضمير"الذي" هو إسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعل. وعليه فالضمائر كلها مبنية لا نجد في آخرها علامة إعرابية ، وإنما تنسب إلى محلها، حسب موقعها في الجملة .

من حيث الصيغة:

وفي هذا ذكر" تمّام حسّان" أن كل الضمائر لا تنتمي إلى أحوال إشتقاقية[1].فالضمائر لا تنسب إلى الأحوال الثلاثة بل تلحقها بعض الظواهر كالإلتصاق والإشباع. مثلا: لا نستطيع أن نشتق من الضمير أنت، هو هي والذي، التي..وغيرها كما نشتق من الفعل و الإسم ، فهنا يتضح مدى اختلاف الضمير عن بقية الأقسام فهذه السمة خاصة به .

من حيث الرتبة:

إن الضمائر تفتقر إلى القرائن، وبذلك لها مراجع تبين إبهامها، وهذه «المراجع تكون إما متقدمة لفظا أو رتبة أو فيهما معا»[2]. ونوضح هذا في الأمثلة التالية:

- **النموذج الأول:** في قوله تعالى: (وَنادَى نوُحٌ ابْنهُ)[3].فالمرجع في الآية الكريمة هو" نوح" حيث تقدم لفظا و رتبة عن الضمير"الهاء". و كذلك قوله تعالى:(لهَا سَبعَةُ أبوابٍ لكلِّ بَابٍ مِنهُم جُزءٌ مَقسُومٌ)[4]

فنلاحظ هنا أن ضمير الشأن يعود على متأخر لفظا ورتبة و هو"الكافرين"لا على الأبواب. فالضمير "هم" جاء متأخرا والمرجع متقدم ،ولكنه مستتر"الكافرين" لأنه لو كان الضمير يعود على الأبواب لقال "منها"بمعنى أن الضمير سواء كان بارزا أو مستترا فله مرجع يعود عليه، وهذا المرجع يكون ظاهرا[5].

---

[1] ينظر: تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها ، المرجع السابق، ص 111.

[2] المرجع نفسه ، ص 111.

[3] سورة هود ، الآية : 42

[4] سورة الحجر ، الآية : 44.

[5] ينظر: المرجع السابق ، ص 207.

و كذلك في قولنا:

الخير طريقه الصدق، جاء الرجل نفسه، حفظت القصيدة كلها

فيتبين لنا من خلال هذه الأمثلة أن المراجع كلها متقدمة لفظا ورتبة، ففي الجملة الأولى المرجع هو"الخير" والضمير هو"الهاء"، وهذا نفسه في الجملة الثانية؛ "فالرجل"هو المرجع تقدم لفظا ورتبة على الضمير "الهاء". ونفس هذا ينطبق على الجملة الأخيرة .

▪ **النموذج الثاني**: عن تقدم الضمير لفظا أو رتبة، وهذا نحو:« قابل خالدا جارُهُ ،وقابل جَارَه خالدٌ»[1].

ففي المثال الأول جاء المرجع متقدما لفظا لا رتبة على الضمير، فالمرجع هو"خالد"، وفي المثال الثاني جاء المرجع متقدما على الضمير رتبة، ونحو: «أهلك الظالم ظلمه»[2]، فالمرجع متقدم لفظا لا رتبة في هذا المثال.

▪ **النموذج الثالث**: عن تقدم المرجع على الضمائر الموصولة. وهذا نحو:" محمد هو الذي احتل المرتبة الأولى في السباق". فالمرجع هو"محمد" نلاحظ تقدمه على الضمير الموصول "الذي "فهذا الضمير يساعد على وصف المرجع الظاهر.

ونخلص مما سبق أن الضمائر لها مراجع تستند إليها لإبعاد الغموض تكون متقدمة لفظا و رتبة أوفيهما معا

من حيث الإلصاق:

ذكر "تمّام"أن كل الضمائر (منفصلة ومتصلة) لها دور خاص تقوم بدور اللواصق التي تلصق بغيرها، وهذا مثل: حرف الإشباع–هاء التنبيه –ولام البعد، وذكر أن ضمائر الإشارة، وضمائر الموصول تقبل التثنية

[1] سعيد الأفغاني ، الموجز في قواعد اللغة العربية ، دار الفكر ، (د، ط) ، بيروت، 1424هـ/ 2003 م ، ص 105.

[2] تمام حسّان ، الخلاصة النحوية ، المرجع السابق ، ص 92.

بالألف و النون رفعا، و الياء و النون نصبا وجرا، وأما بالنسبة لضمير الشخص فقد يقع حشوا في إسم الإشارة[1].

وفيما سيأتي سنذكر بعض الأمثلة ليتبين هذا أكثر:

▪ **النموذج الأول**: عند التصاق الضمائر بحرف الإشباع، نحو: قوله تعالى:(أَحَقٌّ هُوَ)[2]، وهذا في مقابل (هو)، فالإشباع في الواو، في مقابل الأضعاف (وَهْوَ). فالضمير" هو "يتكون من (الهاء+ الواو)، والواو للإشباع، ونحو: كتابي، قلمي، فالياء ياء المتكلم للإشباع.

▪ **النموذج الثاني**: عن اتصال الضمائر المنفصلة بهاء التنبيه و لام البعد، ويتمثل فيما يلي: نحو: هذا هؤلاء، هذه. فنلاحظ في هذه الضمائر أنها تلتصق بهاء التنبيه، وإذا فصلناها يصبح لدينا إسم الإشارة فقط مثل: هذا ⟵ ذا، هذه ⟵ذه، هؤلاء ⟵ ؤلاء. ونحو قولنا:"هذا هو أخي"، فنلاحظ في هذه الجملة أن الضمير "ذا" التصق به "هاء التنبيه" فلهذا تقوم بدوره.

و أما بالنسبة لاتصال"لام البعد "بالضمير فهذا نجده في الأمثلة التالية: ذلك- ذلكم، فاللام تلتصق بالكاف التي هي كاف الخطاب نحو: "ذلك مقدر عليك"، فنلاحظ اتصال لام البعد بالكاف، فلا نستطيع فصلها، لأن بالكاف يتم المعنى ، فهذه السمة هي سمة خاصة بالضمائر فقط دون غيره.

▪ **النموذج الثالث**: عن التصاق ضمائر الإشارة، وهذا يتمثل في: اتصال إسم الإشارة في حالة الرفع بالألف والنون، واتصاله بالياء والنون في حالة النصب والجر، فبهذا يقوم الضمير بدور هذه اللواصق في المثنى ، نحو: جاء ذان الطالبان، دخل ذان الأستاذان .

[1] ينظر: تمّام حسّان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، المرجع السابق ، ص 112.

[2] سورة يونس ، الآية : 53.

فالضمير"ذان"هو إسم إشارة فاعل مرفوع بالألف والنون لأنه مثنى. ونجد هذا في قوله تعالى: (هَذانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا في ربّهم)[1]، فالضمير "هذان" هو إسم إشارة مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الألف والنون لأنه في المثنى.

وبالنسبة لتقبل إسم الإشارة دخول الياء والنون في حالة النصب والجر، فهذا نحو: "رأيت ذيْن الطالبين" فنلاحظ من خلال هذا المثال أن الضمير "ذيْن" هو إسم إشارة التصق بالياء والنون في المثنى، فهو يقوم بدور هذه اللاصقة فيقع من ناحية الإعراب: إسم إشارة مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء والنون لأنه في المثنى.

وبالنسبة لاتصال الضمير في حالة الجر، فهذا نحو قولنا: "مررت بهذين الولدين"، فالجملة تتضمن جار ومجرور و هو الباء و إسم الإشارة "بهذين" الواقعة إسم مجرور بالباء و علامة جره الياء و النون لأنه جاء في المثنى.

فالضمائر المذكورة سابقا سواء في حالة الرفع أو في حالة النصب والجر تحتاج إلى لواصق تلتصق بها فتأخذ دورها الذي تقوم به، فعلى هذا يمكن القول أن جميع الضمائر مبنية ما عدا أسماء الإشارة في حالة المثنى.

- **النموذج الرابع**: عن التصاق الضمائر الموصولة بأدوات المثنى.

إن الضمائر الموصولة تلتصق بالألف والنون في الرفع، كما تلتصق بالياء والنون في النصب والجر كما ذكر تمّام، مما يجعلها مميزة عن بعض الأقسام، ولكن في هذه الحالة لا تكون مبنية بل معربة كالأسماء. وهذا مثل: نجح اللذان اجتهدا.

فالضمير الموصول في هذا المثال هو ضمير موصول فاعل مرفوع بالألف و النون لأنه مثنى.

[1] سورة الحج ، الآية : 19.

وبالنسبة لإتصال الضمير بالياء والنون في حالة النصب والجر فهذا نحو قولنا: "حفظت القصيدتين اللتين كتبتهما،" ففي الجملة نلاحظ أن الضمير "اللتين" هو إسم موصول صفة منصوب وعلامة نصبه الياء والنون لأنه في المثنى. وأما في حالة الجر فهذا نحو: التقيت باللتين نجحتا: فالضمير "اللتين " هو إسم موصول وقع إسما مجرورا في الجملة و علامة جره الياء و النون لأنه في المثنى.

فنستخلص أن الضمائر لها ما يميزها عن غيرها من أقسام الكلام كما أثبت تمّام حسّان لكن تلتقي الضمائر من حيث أنها معربة، وهذا عند تثنية إسم الإشارة أو الإسم الموصول.

▪ **النموذج الخامس**: عن وقوع ضمير الشخص حشوا في إسم الإشارة و انفصال هاء التنبيه عن ضمير الإشارة. إن تمّام مثل لهذه الحالة بما يلي[1]: هأنذا ، ها نحن أولاء ، هأنت ذا ، ها هو ذا

ها هي ذي ، ها هم أولاء.

فيتضح أن ضمير الشخص الوارد في هذه الأمثلة وقع في الوسط بين هاء التنبيه و إسم الإشارة. وهذا في قولنا: "هأنذا محب للعدل"، "هأنتم أولاء تفعلون الخير".

فحسب هذه الأمثلة فإن" هاء التنبيه" انفصلت عن إسم إشارة" ذا" في الجملة الأولى ووقع ضمير الشخص حشوا أما في الجملة الثانية فالتصق بهاء التنبيه وانفصل عن إسم الإشارة "أولاء".

ونجد هذا أيضا في قوله تعالى:(هَا أنتُم أولاَء تُحبّونهُم)[2]، ففي الآية يوجد: ها ⟵و هي هاء التنبيه.

أنتم ⟵ ضمير الشخص.

أولاء ⟵ إسم الإشارة.

فنلاحظ أن الضمير "أنتم" وقع حشوا بين هاء التنبيه و إسم الإشارة" أولاء"، فهذا يعني انفصال الضمير عن المشار، فهذه السمة لا توجد في أقسام الكلام إلا في الضمير، ما يجعله مميزا عن غيره.

[1] تمام حسّان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، المرجع السابق ، ص 112.

[2] سورة آل عمران ، الآية : 119 .

وعليه فإن بنية إسم الإشارة تحمل أن تتقدم عليها "هاء التنبيه" سواء اتصلت بها أو لا. كما ينفصل الضمير عن "هاء التنبيه" في بعض الحالات، ويتصل بها كما رأينا سابقا في الأمثلة.

من حيث التضام:

من سمات الضمائر كما ذكر" تمّام" أنها تضام مع الأدوات، وهذا يكون في حالة: النداء، النسخ والإستفهام، القسم، الإستثناء و التوكيد..و غيرها من الأدوات. ومثل لهذه الظاهرة بقوله :«يكون الضمير مضافا إليه، فيضام المضاف »[1]، بمعنى تلازم الضمير مع المضاف، و بهذا يكون في محل المضاف إليه ، ولكي يتبين هذا أكثر سنقوم بعرض بعض الأمثلة:

- **النموذج الأول**: تضام الضمائر مع أدوات النداء، نحو: يا هؤلاء، يا هذا، يا هذه..و غيرها. فحين نقول: يا هذا أين كنت؟ يا هؤلاء تفضلوا.

فنلاحظ أن النداء يتضام مع الضمائر، وذلك يتمثل في حرف النداء (يا) و إسم الإشارة (هذا) التي تعرب في محل نصب المنادى. ونفس هذا في المثال الثاني، فحرف النداء تلازم مع إسم الإشارة" هؤلاء". وإذا قلنا كذلك: "يا أنت يا أحسن الطلاب" فالياء هي حرف نداء و الضمير المنفصل "أنت "هو ضمير مبني في محل نصب منادى.

- **النموذج الثاني**: عن تضام الضمائر مع أدوات الإستفهام، وهذا نحو قوله تعالى: (أَهَذَا الَّذِي بَعثَ اللهُ رَسُولاً)[2]، والتقدير:" الذي بعثه"[3]، فالآية الكريمة تتضمن تضام الإستفهام الذي تمثل في الهمزة مع إسم الإشارة "هذا"، و في قولنا:«أأنت الذي تريد الإستشهاد؟»[4] ، أهو الذي نجح؟ ،أهذا عميد الكلية؟

[1] تمام حسّان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، المرجع السابق ، ص 112.

[2] سورة الفرقان ، الآية : 41.

[3] صبحي تميمي ، هداية السالك إلى ألفية ابن مالك ، المكتبة النحوية ، ط 2 ، قسنطينة ،1410 هـ/1990م ، ج:1 ،ص 290 .

[4] فاضل مصطفى ساقي ، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، المرجع السابق ، ص 198.

فنلاحظ على هذه الأمثلة أن: الهمزة هي إسم استفهام، و الضمير" أنت" هو ضمير منفصل في محل رفع المبتدأ، وهذا نفسه ينطبق على المثالين الأخيرين، فالضمير"هو" تلازم مع إسم الإستفهام لتحقيق قرينة التضام .فنستنتج أن التضام ظاهرة شكلية تجمع الضمير مع الأدوات لتحقيق السبك و الترابط .

- **النموذج الثالث**: عن تضام الضمائر مع القسم.

إن الضمائر تحتاج إلى أدوات القسم في بعض الحالات لتضمن تعيين مواقع الكلمات، وهذا نحو: والذي نفسي بيده لأجتهدن لأنجح. ، والذي نفسي بيده لأدافعن عن وطني[1].

فنستنتج أن القسم بهذه العبارة "والذي نفسي بيده"يعني تسليم مطلق لإرادة الله والإعتراف بعبوديته..

وأما من ناحية التضام فالضمير الموصول "والذي "تلازم مع أدوات القسم فتآلفت الكلمات وحققت أسلوب القسم.

- **النموذج الرابع**: عن تضام الضمائر مع أدوات التوكيد.

تضام الضمائر مع التوكيد اللفظي، وهذا نحو: ذهبنا نحن، سافرت أنا...الخ، فالضميران" نحن، أنا" يؤكدان الضمير الذي بعدهما، وذلك أن "نحن" تؤكد على النون المتصلة بالفعل، والضمير "أنا "يؤكد على التاء المتصلة بالفعل سافر، فحققا التضام.

و مثال ذلك أيضا: " إننا نجاهد في سبيل الله ".

نلاحظ من خلال المثال أداة التوكيد "إن"متضامة مع" النون" (نون المتكلم)، فوقعت في محل نصب إسمها، ونجد الضمائر متضامة مع أدوات التوكيد بكثرة في القرآن الكريم، وهذا مثل قوله تعالى:(إنّهُ هُوَ التّوابُ

[1] فاضل مصطفى ساقي ، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، المرجع السابق ، ص 198.

الرّحيم)[1]. فأداة التوكيد تتصل بالهاء التي تعود على الله سبحانه وتعالى، وبذلك فهما متصلتان وحققتا ظاهرة التضام، بحيث تكون "أن" أداة التوكيد، و"الهاء"ضمير متصل مبني في محل نصب إسم "إن"

وعليه فإن الضمائر تحتاج إلى الضمائم لأنها تفتقر إليه.

- **النموذج الخامس**: تضام الضمائر مع أدوات العطف وأدوات الجر.

بالنسبة لتضام الضمائر مع حروف العطف، نحو: أنا، وأنتِ صديقتين -أدخل أنت، ثم هو.

فالواضح أن" الواو" في المثال الأول هي حرف عطف، و الضمير" أنت"ضمير منفصل مبني على الفتح وهو معطوف على" أنا" بالرفع. وكذلك في المثال الثاني" ثم" هي حرف عطف، و الضمير"هو "مبني على الفتح و هو معطوف على "أنت" بالرفع، فلهذا الضمائر تحتاج إلى حروف العطف.

أما بالنسبة لتضام الضمائر مع حروف الجر، فهذا نحو قوله تعالى:(فيهَا يُفرقُ كلّ أمْرٍحَكيم)[2]، فنلاحظ أن الحرف"في" متصل بالضمير"الهاء"، فالحرف"في "هو حرف جر، و"الهاء" ضمير متصل مبني على السكون في محل جر إسم مجرور.

و نحو قولنا: أعطيك هذه الهدية واحتفظ بها ، فتح التلميذ محفظته وأخرج منها أدواته.

فكل من المثالين يتضمنان تضام الضمير مع حرف الجر، وهذا يتمثل في اتصال حرف الجر "الباء" مع "الهاء"، و اتصال حرف الجر"من" مع"الهاء"، وبذلك يكون الضمير في محل جر إسم المجرور. وعليه، فإن الضمائر تقع موقع إسم المجرور عندما تضام مع حروف الجر.

[1] سورة البقرة ، الآية : 37.

[2] سورة الدخان ، الآية :04.

▪ **النموذج السادس**: تضام الضمائر مع أدوات النسخ.

سنذكر من بين أدوات النسخ "كان" و هذا في الأمثلة التالية:

نحو:« قول الرسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب- رضي الله عنه-:حينَ همَّ بقتْل رجُل ظنًا منهُ أنّه الدجّال: إنْ يَكُنْهُ فلَن تُسلّطَ عليْه، و إلاّ يَكُنه فَلا خَير لكَ في قَتله»[1]، "فيكنه"مكونة من فعل ناقص"يكُن" وضمير الغائب"الهاء"، فالضمير المتصل بالفعل هو خبر يعود على" الدجال"، أما إسم "يكن" فيعود على "الرجل"[2].

من حيث الرسم الإملائي:

ذكر "تمّام" أن الضمائر المتصلة تتصل بالكلمات، وهذا يعني أنها جزء من الكلمة، بحيث لا تستغني عن الكلمة وهذا من سمات تميزها عن غيرها من الأقسام إلا الأدوات، حيث تشارك الضمائر الأدوات في التصاقها بالكلمة نحو: باء الجر ولامه، وباء القسم، وفاء العطف، وفاء الجواب..وغيرها. وفيما يلي سنذكر بعض الأمثلة نوضح بها متى تتصل الضمائر:

▪ **النموذج الأول**: اتصال بعض الضمائر في محل الرفع.

و هذا نحو: حفظتُ الدرس ، قرأتُ السورة.

فنلاحظ مدى اتصال الضمير بالفعل "قرأ"، وهو تاء المتكلم، حيث لا نستطيع الإستغناء عنه، فهو جزء الكلمة والتي وقعت في محل رفع الفاعل. وكذلك في قوله تعالى: (إنّي ظلمتُ نَفسي)[3]، وقوله: (فإذا عَزمتَ فتوَكّل)[4]. فالآية الأولى: احتوت على التصاق الضمير"تاء المتكلم" بالفعل فجاءت مبنية على الضم في محل رفع فاعل، وأما الآية الثانية : فالضمير هو" تاء المخاطب"، وهو أيضا في محل رفع الفاعل.

[1] صبحي تميمي ، هداية السالك إلى ألفية ابن مالك ، المرجع السابق ، 186.

[2] ينظر: المرجع السابق ، ص 186.

[3] سورة النمل ، الآية : 44.

[4] سورة آل عمران ، الآية :159.

▪ **النموذج الثاني**: عن اتصال الضمائر في حالة النصب والجر.

فالضمائر تتصل بالأفعال فتقع مفعولا به منصوب، وهذا نحو: ياء المتكلم، نا للمتكلمين، كاف الخطاب والمخاطبة...إلخ. والأمثلة التالية توضح ذلك:" أحضرني أبي إلى الجامعة"، ففي هذه الجملة نلاحظ أن الضمير متصل بالفعل" أحضرني"، فياء المتكلم ضمير متصل في محل نصب المفعول به.

و كذالك قوله تعالى:(مَا وَدّعَكَ رَبّكَ)[1]، فإن الضمير في"ودّعَك" هو كاف المخاطب وقعت في محل نصب مفعول به، وهذا لإتصالها مع الفعل "ودّع"، واتصل الضمير "الكاف"مع الإسم فوقع في محل جر المضاف إليه، و هذا في" ربّك".

و عليه فإن الضمائر المتصلة لا تستقل لفظا بنفسها بل تتصل بالألفاظ كما ذكر "تمّام" أنها تشارك الأدوات و هذا مثل: باء الجر في قوله تعالى: (بنَصْرِ الله ينْصُرُ مَن يَشَاء)[2]، "فبنَصْر" تتكون من جار ومجرور فالجار هو" الباء" و الإسم المجرور "نَصْر".

وقوله تعالى: (فَعَقرُوهَا فأصْبَحُوا نَادِمِين)[3]، في هذه الآية يوجد حرف عطف وهو "الفاء"و "عقَرُوهَا" إسم معطوف، أما "فأصْبحُوا" فهي معطوفة على" عَقَرُوهَا".

نستنتج أن للضمائر لواصق خاصة بها ولا تستطيع أن تنفرد وحدها في الكتابة كياء المتكلم مع الفعل والإسم ،وغيرها من الضمائر، وهذا كله يجعل الضمائر تتميز عن أقسام الكلام الأخرى، ما عدا الأدوات.

[1] سورة الضحى ، الآية : 03.

[2] سورة الروم ، الآية : 05.

[3] سورة الشعراء ، الآية : 157.

من حيث المعنى:

من حيث المسمى:

إن الضمائر تتميز عن أقسام الكلام الأخرى في أنها ذات دلالة وظيفية ، وهي تختلف عن الأسماء لأنها لا تدل على مسمى، إلا إذا جيء بها لتدل على الإسم ، فهنا تتغير دلالتها من وظيفية إلى معجمية وهذا عن طريق المرجع. فهي تدل على المسمى بمساعدة الإسم[1]

و في الجدول الآتي سنمثل لهذه الحالة:

الضمائر	الأسماء
هو، هي ، هم ، هن	خالد ، محمد ، يوسف ، عمرو
أنت، أنت ، أنتما ، أنتم	بسام ، شاكر، زيد ، مصطفى.

فيتضح من خلال هذا الجدول أن هناك ضمائر خاصة بالغائب وأخرى للحاضر، وهي تشترك في سمة واحدة لأنها مبهمة ، نحو قولنا : هو؟ لم يكتمل المعنى وهو يدل على الغائب وهذه دلالته كما ذكر "تمّام" أما الأسماء فهي تدل على مسمى وهو مفهوم لا يحتاج إلى ما يتمم معناه كقولنا: محمد، فهو إسم لشخص ما، وأما إذا ألحقنا الضمير بالإسم فتتغير دلالته من وظيفية إلى معجمية بواسطة المرجع نحو:" ضرب محمد أخوه"، فالهاء تعود على المسمى" محمد "و هذا بمعونة الإسم.

من حيث التعليق:

إن الضمائر تساعد على ربط الجمل بعضها مع بعض« فالضمير يعود من جملة الخبر على المبتدأ أومن جملة الحال على صاحب الحال، و من جملة النعت على المنعوت وكذلك الصلة على الموصول»[2]

[1] ينظر: تمام حسّان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، المرجع السا بق ، ص 113 .

[2] المرجع نفسه ، ص 113.

وسنعرض بعض الأمثلة من عود الضمير على هذه الجمل.

- **النموذج الأول**: عن عود الضمير من جملة الخبر على المبتدأ.

إن الضمير يلعب دورا كبيرا في ربط الجملة ومن ذلك: ضمائر الإشارة التي تعد من وسائل الربط ، كأن تربط بين الخبر والمبتدأ، نحو قوله تعالى :(وَلبَاسُ التّقوَى ذَلِكَ خيْرٌ)[1]، فنلاحظ في هذه الآية أن إسم الإشارة "ذلك" ربط بين "لِبَاسُ التَّقْوَى "وخبره "خَيْرٌ" فساعده على الوصول إلى المعنى المقصود،« فتم الربط بالإشارة حتى كأن العبارة:(ولبَاس التّقوَى هُو خَيْر)»[2]، فعاد الضمير من جملة الخبر على المبتدأ.

- **النموذج الثاني**: عن عود الضمير من جملة الحال على صاحب الحال.

فالضمير يساعد على الوصل بين الحال وهذا نحو: دخل الأستاذ (و هو يضحك).

عاد الطالب من الدراسة (و هو متعب).

من خلال هذه الأمثلة نلاحظ أنها تتضمن جمل إسمية في محل نصب الحال، والضمير "هو" يعود من جملة الحال على صاحب الحال كالأستاذ، الطالب.

- **النموذج الثالث**: عن عود الضمير من جملة النعت على المنعوت.

إن الضمير يربط بين جملة النعت و المنعوت وهذا مثل: "هذا كتاب (نزعت صفحاته). فالجملة (نزعت صفحاته). جملة فعلية في محل رفع النعت و الضمير "الهاء" يعود على المنعوت" الكتاب "فنتج عنه الربط بينهما.

[1] سورة الأعراف ، الآية : 26.

[2] تمام حسّان ، الخلاصة النحوية ، المرجع السابق ، ص 92.

▪ **النموذج الرابع**: عن عود الضمير من جملة الصلة على الموصول.

إن الضمائر الموصولة تساعد على الربط بين الجمل وهذا نحو:" جاء الرجل الذي نجح ابنه". فالضمير الموصول "الذي"ساعد على التماسك بين الكلمات، و الضمير "الهاء" يعود من جملة الصلة على الموصول. ويربط الموصول بصلته في قوله تعالى:(أَتَسْتبْدِلوُن الّذي هُوَ أدْنَى بِالّذي هُوَ خَير)[1]

فالملاحظ على هذه الآية أن:جملة صلة الموصول هي(هو أدنى)، والضمير" هو"يعود على الموصول "الذي" وكذلك (هو خير) فجملة الصلة يعود فيها الضمير على الإسم الموصول "الذي" .

و نختم حديثنا بأن الضمائر تنقسم إلى ثلاثة أقسام: ضمائر الشخص، و ضمائر الإشارة، وضمائر الموصول وتتميز عن بقية الأقسام من حيث المبنى و المعنى ومعناها الصرفي يدل على الحاضر و الغائب .

[1] سورة البقرة ، الآية : 61.

خلاصة:

يتناول هذا الفصل إهتمام بعض المحدثين بدراسة الكلمة، حيث قاموا بإعادة تقسيمها مخالفين التقسيم الثلاثي من بينهم "إبراهيم أنيس" الذي جاء بالأسس التي يبني عليها التقسيم، فنتج عنها أربعة أقسام (الإسم، الفعل، الضمير، الأداة) إلا أنه نقد لعدم استطاعته التفريق بينها، ثم جاء" مهدي المخزومي" فكان تقسيمه رباعيا بإضافة قسم الكنايات متأثرا بالكوفيين، فنقد هذا الأخير أيضا لأنه لم يذكر الأسس

و أما" تمّام حسّان" فوضع تقسيما رباعيا في كتابه: "مناهج البحث في اللغة" ثم انتهى إلى تقسيم جديد شمل (الإسم ، الصفة ، الفعل، الضمير، الخالفة ، الظرف ، الأداة) اعتمادا على أساسي المبنى و المعنى معا كطريقة ناجحة للتفريق بين هذه الأقسام، وفي موضع آخر دعا إلى إمكانية نقل لفظ قسم من الأقسام إلى قسم آخر، ما جعل النحاة يسقطون تقسيمه، ورغم هذا فإنه ذو نشاطات علمية ، وأول رائد لغوي قام بالتعمق في هذه الدراسة، حيث أعجب به الكثير من الباحثين وطبقوا ما جاء به في دراستهم ، ونظرا لكثرة المعلومات في هذا المجال ركز في البحث على مميزات الضمير عند "تمام حسّان" لبيان دقته و مهارته في التفريق بين الضمير وبقية الأقسام، حيث خلص إلى أنه ينقسم إلى (ضمائر الشخص ضمائر الإشارة، الضمائر الموصولة) ومن بين سماتها أنها عديمة الإشتقاق ودلالتها وظيفية تدل على الحاضر و الغائب ويستعان بالمرجع لإيضاح المقصود، كما أنها تعتبر عنصر من عناصر الربط بين الجمل فكل هذا يجعلها منفردة في قسم خاص بها دون غيرها ما عدا الأداة.

خاتمة

خاتمة :

وبعد جهد كبير تم إنهاء هذا العمل المتواضع ، واستخلاص جملة من النتائج المتوصل إليها والتي يمكن حصرها فيما يلي :

أولا : إهتم النحاة القدماء بدراسة مفهوم الكلام وما يتفرع عنه من مصطلحات نحوية الكلمة، والكلم ،والقول ،واللفظ ،فاتفقوا على أنه كل لفظ يتركب من كلمتين فأكثر مع حسن السكوت عليه .

ثانيا : هناك فرق بين الكلام والكلم ،فالكلام يتركب من كلمتين فأكثر مع تمام الفائدة وهو يرادف الجملة عند بعض النحاة ولا يرادفها عند بعضهم بجعله يتضمن :الإستقلال بالمعنى والتركيب مع تحقيق الإسناد والفائدة ،أما الكلم فيتركب من ثلاث كلمات مفيدة أوغير مفيدة .

ثالثا : ظهور صراع حول مصدر التقسيم الثلاثي للكلام ، حيث اتفق بعض النحاة مع المستشرقين على أنه تقسيم أرسطي ،ولكن أغلبية النحاة دافعوا عنه بإجراء دراسة مقارنة بين تقسيم أرسطو وتقسيم سيبويه ،فاستنتجوا حتى وإن وجد تأثير فإنه لم يصب ما جاء به سيبويه والقسمة الثلاثية عربية أصيلة .

رابعا : اتفق النحاة القدماء على أن الكلام ينقسم إلى ثلاثة أقسام :(الإسم والفعل والحرف) لكنهم اختلفوا في وضع حد جامع مانع لكل قسم فبعضهم اعتمد على التمثيل ، وبعضهم على العلامات ، وبعضهم على الحد .

خامسا : محاولة المحدثين إعادة النظر في أقسام الكلام ،ومن بينهم إبراهيم أنيس الذي وضع ثلاثة أسس نتج عنها أربعة أقسام :(الإسم ، الضمير ، الفعل ، الأداة) وتابعه مهدي المخزومي في تقسيمه ، ولكنه اختلف عنه في تسمية القسم الرابع بـ : الكنايات متأثرا في ذلك بالكوفيين .

سادسا : اجتهد تمّام حسّان في وضع تقسيم جديد للكلام العربي بعد أن كان رباعيا في كتابه " مناهج البحث في اللغة " فشمل سبعة أقسام والتي تمثلت في :

_الإسم: وقسمه إلى خمسة أقسام وهي: إسم المعين ، إسم الحدث ، إسم الجنس ، إسم المبهم ، مجموعة من الأسماء ذات الصيغ المشتقة المبدوءة بالميم الزائدة .

_الصفة: وجعلها تنقسم إلى خمسة أقسام : صفة الفاعل ، صفة التفضيل ، صفة المفعول الصفة المشبهة .

_أما الفعل: فقسمه من حيث المبنى الصرفي إلى :الفعل الماضي ، الفعل المضارع ، فعل لأمر

_وأماالضمير: فجعله ينقسم إلى ثلاثة أقسام: الضمائر الشخصية ،الضمائر الإشارية الضمائر الموصولية .

_الخوالف :وجعلها تستعمل للأساليب الإفصاحية ،ولها أربعة أنواع :خالفة الإخالة، خالفة الصوة ، خالفة التعجب ، خالفة المدح .

_الظرف :وقسمه إلى قسمين : ظرف المكان ،وظرف الزمان .

_الأداة : وهي آخر قسم جعله يشمل قسمين : الأداة الأصلية ، والأداة المحولة .

سابعا : إعتمد تمّام حسّان على أسس علمية بني عليها تقسيمه الجديد ، فبعضها يتمثل في المبنى وشمل: العلامة الإعرابية ، الرتبة ،الصيغة ،الجدول ،الإلصاق ،التضام ،الرسم الإملائي وبعضها خاص بالمعنى فشمل: التسمية ،الحدث ،الزمن ،التعليق ،المعنى الجملي .

ثامنا : إن إعادة تعديل التقسيم بينت أن لكل قسم من الأقسام سمات تميزه عن غيره بوضع كل طائفة من الكلمات في قسم خاص بها، من حيث الشكل والوظيفة كما أنه تقسيم منسجم مع وصف اللغة دون وجود لأي تعقيد.

وصلى اللهم وسلم على محمد صلى الله عليه وسلم ، وعلى آله وصحبه أجمعين وسلم تسليما كثيرا .

وما كان في هذا العمل من نقص فمني ، وما كان فيه من صواب فمن الله تعالى ، فهو الموفق والمستعان .

قائمة المصادر

و المراجع

قائمة المصادر والمراجع :

القرآن الكريم برواية ورش عن نافع

- **المصادر :**

1 – ابن الأنباري ، أسرار العربية ، تحقيق : محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان ، 1418 – 1997 .

2 – البطليوسي ، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، تحقيق : سعيد عبد الكريم سعودي ، (د ، ط) ، (د ، ت) .

3 – أبو البقاء العبكري ، اللباب في علل البناء والإعراب ، تحقيق : غازي مختار طليمات دار الفكر ، الطبعة الأولى ، دمشق ، 1416 – 1995 .

4 – ابن جني ، الخصائص ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ، (د ، ط) (د ، ت) .

5 – أبي حيان التوحيدي ، الإمتاع والمؤانسة ، إعتنى به: هيثم خليفة الطعيمي ، المكتبة العصرية ، (د ، ط) صيدا ، 1432 – 2011 .

6 – ابن الخشاب ، المرتجل في شرح الجمل ، تحقيق : علي حيدر ، (د ، ط) ، 1392 – 1972 .

7 – الزمخشري ، المفصل في علم العربية ، تحقيق : فخر صالح قدارة ، دار عمار ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 1425 – 2004 .

8 – السيبويه ، الكتاب ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، 1408 – 1988 .

9 – السيوطي ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق : أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان ، 1418 – 1998 .

10 – أبو على الفارسي ، الإيضاح العضدي ، تحقيق : حسن شاذلي فرهود ، كلية الآداب الطبعة الأولى ، الرياض ، 1389 – 1969 .

11 – الفارابي ، إحصاء العلوم ، مركز الإنماء القومي ، بناية الفاخوري ، (د ، ط) لبنان ، 1991 .

12 – ابن فارس ، الصاحبي ، علق عليه : أحمد حسن بسج ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان ، 1418 – 1997 .

13 – ابن فلاح ، المغني في النحو ، تحقيق : عبد الرحمن أسعد السعدي، دار الشؤون الثقافية العامة ، آفاق عربية ، الطبعة الأولى ، 1999 م .

14 – المبرد ، المقتضب ، تحقيق : محمد عبد الخالق عظيمة ، الطبعة الثالثة ، القاهرة 1415 / 1994 .

15 – ابن معطي ، الفصول الخمسون ، تحقيق : محمود محمد الطناحي ، عيسى البابي الحلبي ، 1977 .

16 –ابن مالك ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تحقيق : محمد كامل البركات ، دار الكاتب العربي ، 1387 / 1967 .

- شرح التسهيل ، تحقيق : عبد الرحمن السيد بدوي المختون ، دار هجر ، (د ،ت)
- متن الألفية ، (ألفية ابن مالك) المكتبة الشعبية ، (د ، ط) ، بيروت ، (د ، ت)

- **المعاجم :**

17 – الجوهري ، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار دار العلم للملايين ، الطبعة الثالثة ، 1404 / 1984 .

18 – الخليل ، العين مرتبا على حروف المعجم ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 1424 / 2002 .

19 – الرازي ، مختار الصحاح ، دار مكتبة الهلال ، بيروت ، 1988 .

20 – الشريف ابن علي محمد الجرجاني ، التعريفات ، مصطفى البابي الحلبي ، 1357 / 1938

21– ابن فارس ، مقاييس اللغة ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر (د ، ط) 1399 / 1979 .

22 – الفيروز آبادي ، القاموس المحيط ، إعتنى به : أنس محمد الثامي وزكريا جابر أحمد دار الحديث ، القاهرة ، 1429 / 2008 .

23 – ابن منظور ، لسان العرب ، دار صادر ، الطبعة الرابعة ،بيروت ، لبنان ، 2005 .

- **المراجع :**

24 – إبراهيم أنيس ، الأصوات اللغوية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، (د ، ط) ، القاهرة 1971 .

– دلالة الألفاظ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الخامسة ، 1984 .

_من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة السادسة، القاهرة، 1987 .

25 – أحمد مختار ، البحث اللغوي عند العرب ، عالم الكتب ، الطبعة السادسة ، القاهرة 1988 م .

26 – أحمد الهاشمي ، القواعد الأساسية للغة العربية ، دار الفكر ، (د ، ط) ، لبنان (د ، ت) .

27 – الأزهر ريحاني ، النحو العربي والمنطق الأرسطي ، إتحاد الكتاب الجزائريين ، الجزائر 2005 .

28 – الأشموني ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى ، بيروت لبنان ، 1375 – 1955 .

29 – تمام حسّان ، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية ، مصر ، 1473 .

- مناهج البحث في اللغة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1990 .
- الخلاصة النحوية ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ، 1420 / 2000 .

- البيان في روائع القرآن ، الطبعة الأولى ، 1413 / 1993 .

30 – حسن خميس الملخ ، التفكير العلمي في النحو العربي ، (الإستقراء ، التحليل التفسير) ، دار الشروق ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2002 .

31 – أبو حيان الأندلسي ، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، تحقيق : حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، (د ، ت) .

32 – خالد الأزهري ، شرح التصريح على التوضيح ، تحقيق : محمد باسل عيون السود دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، لبنان ، 1421 – 2000 .

- شرح الأزهرية في علم العربية ، المطبعة الكبرى ، ببولاق ، القاهرة ، (د ، ت) .

33 – سعيد الأفغاني : الموجز في قواعد اللغة العربية ، دار الفكر ، (د ، ط) ، بيروت 1424 / 2003 .

34 – صبحي تميمي ، هداية السالك إلى ألفية ابن مالك ، المكتبة النحوية ، الطبعة الثانية قسنطينة ، 1410 / 1990 .

35 – عبد الرحمن حسن العارف ، تمام حسّان رائدا لغويا ، بحوث ودراسات مهداة من تلامذته وأصدقائه ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 1423 – 2002 .

36 – عباس حسن ، النحو الشافي ، دار المعارف ، الطبعة الثالثة ، (د ، ت) .

37 – عبده الراجحي ، النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج ، دار النهضة العربية (د ، ط) ، بيروت ، 1979 .

- دروس في المذاهب النحوية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1998 .

38 – ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محي الدين عبد الحميد دار التراث ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، 1400 / 1980 .

39 – فاضل مصطفى ساقي ، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، تقديم : تمام حسان ، مكتبة الخانجي ، (د ، ط) القاهرة ، 1397 / 1977 .

40 – محمد حسين آل ياسين ، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث ، دار مكتبة الحياة ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان ، 1400 / 1980 .

41 – محمود حسني مغالسة ، النحو الشافي الشامل ، دار المسيرة ، الطبعة الأولى ، عمان 1427 – 2007 .

42 – محمود السعران ، علم اللغة ، دار النهضة العربية ، (د ، ط) ، بيروت ، (د ، ت)

43 – ابن الناظم ، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، تحقيق : باسل عيون السود دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، لبنان ، 1420 / 2000 .

44 – ابن هشام ، أوضح المسالك في علم العربية ، المطبعة الإعلامية ، الطبعة الأولى مصر 1304 .

- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية ، تحقيق : هادي نهر ،دار اليازوري ،الأردن 1209 / 1963 .
- شرح قطر الندى ويل الصدى ، تحقيق : محمد يحيا الدين عبد الحميد ، م . السعادة الطبعة الحادي عشر ، مصر ، 1383 / 1963 .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، تحقيق : محمد أبو الفضل عاشور، دار إحياء التراث العربي ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان ، 1422 / 2002 .

45- ابن يعيش ، شرح المفصل ، إدارة الطباعة ، المنيرية ، (د ، ت) .

- **الكتب المترجمة :**

46 – دي بور ، تاريخ الفلسفة في الإسلام ، نقله إلى العربية وعلق عليه : محمد أبو عبد الهادي أبورزيده ، دار النهضة العربية ، (د ، ط) ، بيروت ، (د ، ت) .

47 – ستيفن ، أولمان ، دور الكلمة في اللغة ، ترجمه وقدم له وعلق عليه : كمال محمد بشر، مكتبة الشباب ، 1997 .

- **المجلات:**

48 – محمد حماسة عبد اللطيف ، الدكتور تمام حسّان رائد علم اللغة الأول ، مجلة جسور العدد الأول ،2012 .

- **المقالات :**

49 – ضرغام علي محسن ، النحو الوصفي بين الدكتور مهدي المخزومي ،والدكتور تمام حسّان ،دراسة في موارد الإتفاق والإختلاف بينهما ، جامعة الكوفة ، كلية الآداب (د ، ت) .

- **المواقع الإلكترونية :**

50 – معالي سعيد ، تمام حسّان وتجديد النحو .

http:// alfaseeh.com / vb/ showthead.php ?.

فهرس الموضوعات

- **شكر وتقدير**
- **الإهداء**
- **مقدمة** **أ–د**

المدخل : السّيرة الذاتية لتمّام حسّان

- مولده وحياته 6
- مؤلفاته . 7
- أعماله المترجمة 9
- أهم إنجازاته 10
- بعض البحوث والمقالات التي قدمها تمام حسّان 11
- الجوائز المقدمة لتمّام حسّان 13
- تجديد النحو عند تمام حسّان 14

الفصل الأول : الكلام عند نحاة العرب

- المبحث الأول : مفهوم الكلام عند بعض النحاة 16
- أولا : الكلمة . 16
- ثانيا : الكلام 21
- ثالثا : الكلم . 25
- رابعا : القول . 28
- خامسا : اللفظ . 31

- المبحث الثاني : الكلام عند القدماء . 33
- أولا : مصدر التقسيم الثلاثي . 33
- أراء بعض المستشرقين . 34
- دفاع النحاة العرب عن أصل التقسيم الثلاثي 38
- ثانيا : أراء بعض النحاة في تقسيم الكلام . 41
- ثالثا : إختلاف النحاة في تعريف الإسم والفعل والحرف . 42
- الإسم وعلاماته 42
- الفعل وعلاماته . 45.
- الحرف وعلاماته . 46
- خلاصة الفصل الأول . 48

الفصل الثاني : الكلام عند المحدثين .

- المبحث الأول : أراء بعض المحدثين في تقسيم الكلام . 50
- أولا : أقسام الكلام عند إبراهيم أنيس . 50
- الإسم . 51
- الضمير 53
- الفعل 56
- الأداة 56
- ثانيا : أقسام الكلام عند مهدي المخزومي . 58
- الفعل 59
- الإسم . 60
- الأداة . 60
- الكنايات . 62

- المبحث الثاني : أقسام الكلام عند تمّام حسّان . 66
- أولا : رأي تمّام حسّان في تقسيم الكلام . 66
- الإسم . 68
- الصفة . 70
- الفعل . 74
- الضمير . 77
- الخوالف . 80
- الظرف . 82
- الأداة . 85
- المبحث الثالث : نماذج تطبيقية عن مميزات الضمير عند تمّام حسّان . 94
- الضمير وأقسامه. 94
- مميزات الضمير من حيث المبنى والمعنى عند تمّام حسّان. 95
- **خلاصة الفصل الثاني .** 110
- **خاتمة .** 112
- **المصادر والمراجع .** 115
- **فهرس الموضوعات**

ملخص :

يسعى هذا الموضوع إلى البحث عن تقسيم الكلام عند تمام حسان الذي خالف القدماء بوضع تقسيم جديد شمل سبعة أقسام بناه على اعتبار المبنى والمعنى معا كأساس للتفريق بينها وتبيين وظيفة كل منها

الكلمات المفتاحية : الكلام ، أقسام الكلام ، تمّام حسّان .

Résumé :

Le present mémoire vise à etudier la division de la parole chez temam hacene qui contrarie ses predecesseurs à travers une nouvelle division de la parole qui englope sept niveaux en se basant sur le contruit et le sens ensemble pour demontrer la differences entre eux et la fonction de chaque element .

Les mots clés : la parole , la division de la parole , temam hacene .

Summary :

The present topic seeks to examine temam hacene speech division ,which was different from the ancient arab grammarians division ,he put a new division he devided speech into seven parts based both on meaning and morphology in order to differentiate between them and showing the fonction of each part .

Key words : speech , speech division ,temam hacene .